



تقرير

لجنة البنيات الأساسية والهاقة والمعالم والبيئة

حول

مشاريع الميزانيات الفرعية لكل من:

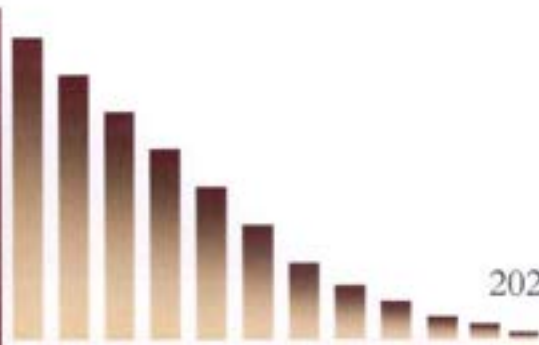
- وزارة التجهيز والماء
 - وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
 - وزارة النقل واللوجستيك
- برسم السنة المالية 2022


المقرر النائب السيد: محمد البوعمرى

دورة أكتوبر 2021

السنة التشريعية الأولى: 2021-2022

الولاية التشريعية الحادية عشرة: 2021-2026





المحتويات

بصاغة تقنية

تقرير حول مشروع الميزانية الفرعية لقصاع التجهيز والماء برسم السنة المالية 2022

- ملخص التقرير
- عرض السيد الوزير
- ملخص المناقشة العامة
- ملخص جواب السيد الوزير
- أوراق إثبات الخصور

تقرير حول مشروع الميزانية الفرعية لقصاع الانتقال الصاقر والتنمية المستدامة برسم

السنة المالية 2022

- ملخص التقرير
- عرض السيد الوزير
- ملخص المناقشة العامة
- ملخص جواب السيد الوزير
- أوراق إثبات الخصور

تقرير حول مشروع الميزانية الفرعية لقصاع النقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2022

- ملخص التقرير
- عرض السيد الوزير
- ملخص المناقشة العامة
- ملخص جواب السيد الوزير
- أوراق إثبات الخصور

ملحق التصويت

بهاقة تقنية

➤ رئيس لجنة المنبئات الأساسية والكفافة والمعادن والبيئة السيد النائب محمد ملال

➤ المقرر السيد النائب محمد ابو عمري

➤ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2022.

- تاريخ الإحالة: 28 أكتوبر 2021
- تاريخ التقدير: 02 نونبر 2021
- تاريخ الكراسة: 09 نونبر 2021
- تاريخ التصويت: 13 نونبر 2020
- نتيجة التصويت: م: 21 م: 5 م: لا أحد
- عدد الاجتماعات: 03
- عدد ساعات العمل: 8 ساعات و 15 دقيقة
- النسبة العامة للحضور: 45%

➤ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الكفافة والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022.

- تاريخ الإحالة: 03 نونبر 2021
- تاريخ التقدير: 08 نونبر 2021
- تاريخ الكراسة: 12 نونبر 2021
- تاريخ التصويت: 13 نونبر 2020
- نتيجة التصويت: م: 21 م: 5 م: لا أحد
- عدد الاجتماعات: 03
- عدد ساعات العمل: 5 ساعات
- النسبة العامة للحضور: 56%

➤ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستية برسم السنة المالية 2022.

- تاريخ الإحالة: 28 أكتوبر 2021
 - تاريخ التقديم: 02 نونبر 2021
 - تاريخ الدراسة: 10 نونبر 2021
 - تاريخ التصويت: 13 نونبر 2020
 - نتيجة التصويت: م: 21 م: 5 م: لا أحد
 - عدد الاجتماعات: 03
 - عدد ساعات العمل: 6 ساعات
 - النسبة العامة للحضور: 57%
-

تقرير حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجديد

والماء

برسم السنة المالية 2022



ملخص التقرير

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة البنية الأساسية والصيانة والمعاملن والبيئة، بعد دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2022.

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 02 نونبر 2021، برئاسة النائب المحترم السيد محمد ملال رئيس لجنة البنية الأساسية والصيانة والمعاملن والبيئة، وبحضور السيد نزار بركة وزير التجهيز والماء، وقد خص هذا الاجتماع لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2022.

وقد استغل السيد الوزير عرضه لمشروع الميزانية الفرعية بتحديد القضاة الحيوية التابعة لوزارة التجهيز والماء كسبقا لمقتضيات مرسوم رقم 2.21.830 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2021، والتي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لملائنا، والمرتبطة بشكل مباشر بعوامل ومؤشرات التنمية، ثم قام باستحضار السياق العام الذي جاء به هذه الميزانية، والصعوبات المصروحة في هذه العجدة، خاصة أن هذا المشروع يأتي في ظرف لازالت فيه جائحة كورونا حاضرة في بلادنا، وبالتالي هناك انعكاسات ومخاطر تم أخذها بعين الاعتبار في إصدار تهييب هذه الميزانية.

وفي هذا السياق، تم التأكيد على ضرورة العمل على تنزيل البرنامج الحكومي الجديد، الذي يهدف إلى الاهتمام بالبنيات التحتية وبالأوراش الكبرى، التي تلعب دورا أساسيا في تقليص الفوارق الجهوية والاجتماعية، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص الشغل، وهو ما يدخل في صلب اهتمامات وأهداف قطاع التجهيز والماء.

وبناء على ذلك، تم تسليح الضوء على أهم منجزات سنة 2021، وبرنامج عمل سنة 2022

حسب القطاعات التالية :

أولاً: قطاع الصرق

لقد تكبر السيد الوزير خلال عرضه لمنجزات سنة 2021، لأهمية هذا القطاع وللخوف الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره من أهم الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها خطة التنمية في بلادنا، مستعرضا مجموعة من المشاريع الصرقية المنجزة في إطار الشراكة، من توعية وصيانة الصرق الوصنية، وثنية الصرق السريعة وتنمية الصرق السيارة، وكذا التدابير المتخذة لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية باللومض القروي فضلا عن الإجراءات المتعلقة بالصيانة الصرقية وإصلاح أضرار الفيضانات، وتقسيم شروبه السلامة الصرقية.

ثانياً: قطاع الماء

تعتبر المنضومة المائية المغربية إحدى أهم الركائز الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية حيوية واستراتيجية في الحفاظ على التوازن المجتمعي والبيئي.

ونظرا لتوفر المغرب على رصيد حيوي مهم من السكوك ومخاضات معالجة مياه الشرب،

فقد مكنه ذلك من:

- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب على المجال الحضري؛
- رفع نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسك القروي؛
- حماية السهول والمدن من الفيضانات؛
- المساهمة في إنتاج الطاقة الكهربائية.

وفي هذا السياق، أشار السيد الوزير إلى عدد من الاتفاقيات المرتبطة بقصاع الماء، والموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مستعرضا مجموعة من المنجزات المرتبطة بإرساء السكوك والمنشآت المائية، وصيانة منشآت الخدمة المدنية، وتنظيم تدبير الموارد المائية، وتأمينها والحفاظة عليها، إضافة إلى التصهير السائل بالوسك القروي والتزويد بالماء الصالح للشرب، وتقييم واستكشاف الموارد المائية الجوفية.

ثالثا: قصاع الموانئ.

يمثل قصاع الموانئ المغربية، رافعة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحركا لتنافسية الاقتصاد المحلي، وقد تبني المغرب منحصرا استراتيجيا لقصاع الموانئ تتوفر فيه كل مقومات الإحصار الملائمة لإيلاء حلول للحاجيات المعبر عنها على كافة المستويات، بما فيها الوصني والجهوي والمحلي والقصاعي.

وقد أكد السيد الوزير على أن الاستراتيجية الوصنية للموانئ، في أفق 2030، تروم التوفر على سياسة مينائية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار تشييد البنية التحتية والمرافق والخدمات

المينائية ذات المواصفات الدولية، في ظل احترام معايير الاستغلال المسؤول والمستدام للبيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب حاليا تتوفر على شبكة هامة من الموانئ الحديثة يبلغ عددها 43 ميناء موزعة كالتالي:

✓ 14 ميناء تجاري متعددا المهام؛

✓ 22 ميناء للصيد البحري؛

✓ 07 موانئ مخصصة بالترفيه.

وفي هذا الإطار، تم العمل على تنزيل الاستراتيجية المينائية في أفق 2030، وتفعيل المخصص المينائي، وكذا تعزيز السلامة والأمن البحريين، إضافة إلى إنجاز البرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال حماية الساحل والمنشآت المينائية والبحرية.

رابعا: قطاع الأرصاء الجوية

في ظل تصوره لهذا المجال، أشار السيد الوزير إلى أن سنة 2021 عرفت التشغيل الكلي وبداية استغلال الحاسوب العملاق الجديد للمديرية العامة للأرصاء الجوية، وأنه يشتغل بقوة حاسوبية تصل إلى مليون مليار عملية في الثانية، وستسمح هذه القوة الحاسوبية من إصدار إنذارات أتوماتيكية بالضواهر الرصدية القصوى على مستوى الجماعة بكل الإقليم كما هو عليه الحال الآن، كما سيسمح بتشغيل نماذج مناخية عالية الدقة لدراسة التغيرات المناخية ببلدنا، وتقديم معلومات أدق حول أثارها على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما تم العمل على تقوية شبكة الرصد الجوي ومعالجة المعصيات وصيانة الأجهزة الرصدية.

خامساً: القصاصات الأفقية

لقد بين السيد الوزير خلال هذا العرض، أن الوزارة تتدخل في مجال التدبير المفوض عبر الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بصفتها صاحبة مشروع منتدبة لفائدة حوالي 60 قساعاً، من بينها عدة وزارات ومؤسسات عمومية، وكذا جمعيات ذات المنفعة العامة، كما أن هذه الوكالة تقدم المساعدة التقنية لبعض الجماعات الترابية، وأن أغلب الشركاء المبرمة مع أصحاب المشاريع تتم من خلال اتفاقيات إصر على المدى البعيد.

وإضافة لما سبق، عمل السيد الوزير على إبراز المنجزات المرتبطة بمختلف مجالات تدبير الملأ العمومي، والمساحات والإجراءات التي تقوم بها المجالس البلدية والأشغال العمومية.

وبعدما تم تسليح الضوء على أهم منجزات وزارة التجهيز والماء لسنة 2021، قدم السيد الوزير برنامج عمل هذه الوزارة لسنة 2022 حسب نفس القصاصات السالفة الذكر، وعلا على الشكل التالي:

أولاً: قساع الصرف

أكد السيد الوزير في هذا السياق، أن الوزارة عملت على وضع برنامج عمل محدد، يروم بالأساس مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وعلا من خلال تنمية الأشغال بمختلف المقاصع المتعلقة بالصرف السريع تزيت-العيون، وتوسيع الصرف الوطنية الرابطة بين العيون والداخلية، إضافة إلى تهيئة عدد من الصرف الوطنية والإقليمية والجهوية والمدرية، فضلاً عن إنجاز وصيانه بعض الصرف السيارة، وربط ميناء الناظور غرب المتوسك بالشبكة الصربية، وكذا تفعيل برنامج تقليص التقلونات الترابية

والاجتماعية بالومك القروي وبرنامج تحسين شوك السلامة الصربية، وبرنامج الصيانة الصربية.

ثانيا: قصاع الماء

يخصر قصاع الماء بالمغرب بالهتمام خاص، ويمتل مركز انشغال السياسات الاقتصادية نظرا لكونه المهمر في ضمان تلبية الحاجيات من المياه، ومواكبة التصور في توفير الأمن المائي للمملكة.

وفي هذا الإطار، شرع المغرب منذ مدة هويلة في نهج سياسة دينامية للتزويد ببنية قلبية مائية مهمة، وتحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب، وتلبية حاجيات الصناعات والسياحة وتصوير السقي على نطاق واسع.

ومن أجل النهوض بهذا القصاع، أكد السيد الوزير على تمة مواصلة العمل في إنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020 -2027، والشروع في إنجاز عدة مشاريع جديدة للحماية من الفيضانات عبر التراب الوطني بشراكة مع مجموعة من المتدخلين، إضافة إلى القيام ب:

- ✓ دراسات السكوك والمنشآت المائية؛
- ✓ صيانة منشآت القندمة المدنية؛
- ✓ تدبير وتخصيص الموارد المائية؛
- ✓ تقييم وتحسين معرفة موارد المياه الصحية؛
- ✓ تقييم واستكشاف موارد المياه الجوفية؛

✓ تميم المياه والصرف الصحي؛

✓ التصهير السائل بالموكب القروي وتزويد المؤسسات التعليمية والمساجد بالماء الصالح

للشرب.

ثالثا: قطاع الموانئ.

في إطار مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية، أعرب السيد الوزير عن الجهود المبذولة من طرف الوزارة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بضمان السلامة والأمن البحريين، والتشوير البحري، والصرف الصحي على البيئة، وكذا وضع برامج مرتبطة بالتنمية المستدامة والصرف الصحي على الملا العام البحري والمينائي، من خلال حماية الساحل والمنشآت المينائية والبحرية، وتعديد وحماية وتأمين الملا العام البحري والمينائي.

رابعا: قطاع الأرصاد الجوية

أكد السيد الوزير خلال عرضه لبرنامج عمل الوزارة لسنة 2022، أنه في إطار تطوير قطاع الأرصاد الجوية، ستعمل الوزارة على مواصلة تقوية شبكة الرصد الجوي ومعالجة المعضيات وصيانة الأجهزة الرصدية.

وفي ختام هذا العرض، قدم السيد الوزير بمجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجفيف

والماء لسنة 2022.

وخلال اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 09 نونبر 2021، والمخصص للمناقشة العامة لميزانية وزارة التجهيز والماء للسنة المالية 2022، نوه السيدات والسادة النواب بالمعصيات والإنجازات الواردة في عرض السيد الوزير، كما تم بسبب عدة تساؤلات وملاحظات بخصوصها.

وفي هذا السياق أعرب السيد الوزير عن أهمية التدخلات المصروحة، حيث أولاهم إجابات تفصيلية بالنظر لأهميتها، كما رحب بتهج مقاربة تواصلية وتشاركية مع المؤسسة التشريعية، الهدف منها إبراز الجهود المبذولة في هذا القطاع، كما تم الاتفاق على برهة لقاء واجتماعات وزارات للتعريف أكثر بمنجزات وزارة التجهيز والماء.

وقد صوتت اللجنة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 نونبر 2021 على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم سنة 2022 بالنتيجة المشروطة فيها في الملحق.

مقرر النائب العتتم

السيد محمد البوعمرى



عرض السيد الوزير



المملكة المغربية
وزارة التجهيز والماء

تقديم الميزانية الفرعية للتجهيز والماء برسم القانون المالي 2022



2 نونبر 2021

1. تقديم عام
2. منجزات سنة 2021 وبرنامج عمل سنة 2022 حسب القطاعات
 - قطاع الطرق
 - قطاع الماء
 - قطاع الموانئ
 - قطاع الأرصاد الجوية
 - القطاعات الأفقية
3. ميزانية سنة 2022



المملكة المغربية
وزارة التجهيز و الماء

1. تقديم عام





مجالات تدخل الوزارة

المرجع : مرسوم رقم 2.21.830 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2021.

تتكلف وزارة التجهيز والماء بمجموعة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والمرتبطة بشكل مباشر بعوامل ومؤشرات التنمية.



الأرصاد الجوية



البناء والأشغال
العمومية
والإشراف المنتدب



الموانئ والملك
العمومي البحري



الماء



الطرق والطرق
السيارة

مجالات هامة ومتعددة



هيكل الوزارة

وزير التجهيز والماء

المفتشية العامة

الكتابة العامة

المجلس العام

المديرية العامة للأرصاء الجوية

مديرية التوقعات
والأبحاث الرصدية

مديرية أنظمة الرصد

مديرية الموانئ والملك
العمومي البحري

المديرية العامة للمياه

مديرية البحث المائي
والتخطيط

مديرية التجهيزات المائية

مديرية الدراسات
والتطوير والبحث الطرقيمديرية الأشغال
والاستغلال الطرقي

6 مديريات جوية للأرصاء الجوية

المديرية العامة للاستراتيجية والموارد
والشؤون التقنية والإداريةمديرية الاستراتيجية والتمويل
والتعاون

مديرية الموارد البشرية

مديرية الشؤون الإدارية
والقانونيةمديرية أنظمة المعلومات
والتواصلمديرية الشؤون التقنية
والعلاقة مع المهنة12 مديرية جوية للتجهيز والنقل
والتلوجستيك62 مديرية ومصالحة اقليمية
للتجهيز والنقل والتلوجستيك

مصالح مشتركة

مع وزارة النقل والتلوجستيك

المؤسسات العمومية تحت وصاية الوزارة





المملكة المغربية
وزارة التجهيز والماء

2. منجزات سنة 2021 وبرنامج عمل سنة 2022 حسب القطاعات





الرصيد الطرقي

يتوفر المغرب على رصيد طرقي هام يبلغ 57 334 كلم، منها 45 354 كلم معبدة و 1 800 من الطرق السيارة

المنشآت الفنية الطرقية

15.713 منشأة

الطرق الإقليمية

21.858 كلم

الطرق الجهوية

9.813 كلم

الطرق الوطنية

13.683 كلم

الطرق السيارة

1.800 كلم

مستوى خدمة طرق سريعة : 1451 كلم



منجزات سنة 2021 - الطرق السريعة

أهم العمليات المنجزة والمرتبب الانتهاء منها خلال سنة 2021

- تثنية الطريق الجهوية رقم 403 بين تمارة وتامسنا على طول 7,5 كلم بمبلغ 71 مليون درهم.
- تثنية الطريق الجهوية رقم 305 الرابطة بين بوزنيقة وبن سليمان على طول 14 كلم بمبلغ 100 مليون درهم.
- تثنية الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين عين حرودة ومديونة على طول 14.5 كلم بمبلغ 106 مليون درهم.
- تثنية الطريق الجهوية رقم 607 الرابطة بركان والعيون على طول 36,6 كلم بمبلغ 267 مليون درهم.
- الطريق السريع تزنييت-العيون (المقطع الطرقي الدورة - طرفاية) على طول 57 كلم بمبلغ 298 مليون درهم.
- الطريق السريع تزنييت-العيون (المقطع الطرقي كلميم - زرويلة) على طول 22,6 كلم بمبلغ 178 مليون درهم.

إجمالي الاستثمارات المتعلقة بأهم العمليات المنجزة والمرتبب الانتهاء منها خلال سنة 2021: 1,02 مليار درهم

منجزات سنة 2021 - الطرق السريعة

الطريق السريع تزنيت - العيون، وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين العيون والداخلة

طبيعة الأشغال	الربط الطريقي	الطول بالكلم أو عدد الوحدات	حالة التقدم
الطريق السريع (تثنية الطريق)	تزنيت - العيون	500	62%
الطريق السريع (المنشآت الفنية)	تزنيت - العيون	16	52%
التوسيع والتقوية إلى 9 امتار	العيون - الداخلة	555	99%
المجموع		1055 كلم و 16 منشأة فنية	65,7%

8 500 مليون درهم



منجزات سنة 2021 - الطرق السيارة

تهيئة بدالات : 11 مليون درهم

الشروع في إنجاز أشغال :

- بناء بدال المسيرة بمشروع بن عيو إقليم سمطات .
- بناء نصف بدال الملاليين في الطريق السيار تطوان - فتيدي.

محطات الأداء : 26 مليون درهم

الانتهاء من إنجاز الأشغال محطات الأداء عين عتيق

التنمية المستدامة و التدبير البيئي

تنفيذ " مشروع الأرض " بشراكة مع الوكالة الألمانية للتنمية والمعهد الوطني للبحث الزراعي بهدف حماية منحدرات الطريق السيار من الانجراف بسبب التساقطات وتثبيت التربة بواسطة تقنيات تعتمد على الهندسة البيولوجية.

الصيانة والسلامة : 116 مليون درهم

الانتهاء من أشغال صيانة المقاطع التالية:

- الرباط - القنيطرة.
- إيمنتانوت - أركانة.

مواصلة أشغال صيانة المقاطع التالية:

- مكناس - فاس
- صرف مياه الطريق السيار الرباط - فاس.

مواصلة أشغال معالجة عدم ثبات القاعدة الأرضية الذي تعرفه بعض المقاطع.



تنمية شبكة الطرق السيارة : 136 مليون درهم

- إنجاز الدراسات التنفيذية لمشروع الطريق السيار كرسيف - الناظور على طول 104 كلم.
- إنجاز الدراسات التمهيديّة للطريق السيار القاري الرابط بين الرباط والدار البيضاء على طول 60 كلم.
- انطلاق طلب العروض المتعلق بإنجاز أشغال تثلث الطريق السيار المداري للدار البيضاء بين تيط مليل ومغفارق ليسانسفا و الطريق السيار الدار البيضاء-برشيد بين الدار البيضاء والنقطة الكيلومترية 400+16.
- الإنتهاء من أشغال تثلث الطريق السيار الدار البيضاء - برشيد بين محطة الأداء بوسكورة و برشيد.
- مواصلة إنجاز أشغال تثلث الطريق السيار المداري للدار البيضاء بين عين حرودة و تيط مليل.
- انطلاق طلب العروض المتعلق بإنجاز أشغال بناء المقطع الأول من الطريق السيار تيط مليل- برشيد بين برشيد و بدال مديونة على طول 20 كلم.
- بالنسبة لمشروع تثلث طريق الولوج إلى الطريق السيار تيط مليل برشيد عبر الطريق الجهوية RR315 . انطلاق أشغال تحويل شبكات الماء والكهرباء التابعة للمكتب الوطني للماء والكهرباء وليديك.

الجسور : 12 مليون درهم

- إنجاز جسر مخصص لعبور الراجلين بمقطع الرباط - فاس.
- مواصلة أشغال إنجاز جسر مخصص لعبور الراجلين بمقاطع : الدار البيضاء - الرباط والرباط - وجدة.
- الانتهاء من إنجاز أشغال تثلث جسر بدال تمارة
- الشروع في إنجاز أشغال تثلث جسر بدال صخيرات

منجزات سنة 2021 - برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالوسط القروي

حالة تقدم تعبئة حصة الوزارة

الحصة الإجمالية 2017 - 2023	الحصة المعبأة إلى غاية 2021	الباقي
8 مليار درهم*	5 مليار درهم	3 مليار درهم

مكونات البرنامج

مكونات البرنامج	الطول بالكلم	التكلفة بمليار درهم
بناء وتهيئة الطرق القروية غير المصنفة	22000	28
تأهيل الطرق المصنفة	8000	8
مكونات البرنامج	الطول بالكلم	التكلفة بمليار درهم
المجموع	30000	36

حالة تقدم البرنامج

- 17000 كلم من الطرق غير المصنفة انتهت بها الأشغال أو في طور الإنجاز.
- 3700 كلم من الطرق المصنفة انتهت بها أشغال التهيئة أو في طور الإنجاز.

*: يتم تعبئة هذا المبلغ أساسا من أجل تأهيل طرق القرب المصنفة. (Réhabilitation des Routes classées de proximité à la charge du Ministère).

منجزات سنة 2021 - برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالوسط القروي

حكاية البرنامج - برمجة وانتقاء العمليات

إعتماد مقاربة تشاركية في انتقاء العمليات وتحديد الأولويات

مثال لخريطة تصنيف
الجماعات المحلية المعتمد
بالبرنامج



تقييم عملية برمجة تأهيل الطرق المصنفة

- ✓ أثرت هذه المقاربة على حجم الاستثمارات المبرمجة والمتعلقة **بتأهيل طرق القرب المصنفة**. حيث تم تسجيل **تفاوت بين المبالغ** المعبئة من طرف الوزارة وتلك التي تمت برمجتها.
- ✓ يرجع هذا التفاوت إلى طريقة تحديد الأولويات حيث إن الوزارة في إطار ميزانيتها تعتمد على معايير تقنية من أجل تحديد البرنامج السنوي المتعلق بصيانة الطرق المصنفة.

1 تأطير الميزانية السنوية وتحديد الغلاف المالي الخاص بكل جهة.

2 انعقاد اللجان الإقليمية من أجل تحديد مختلف العمليات وإعطاء الأولويات على مستوى الإقليم.

3 انعقاد اللجان الجهوية من أجل تدارس البرنامج المحدد من طرف اللجان الإقليمية وإعطاء الأولويات على مستوى الجهة.

4 انعقاد اللجان الوطنية من أجل تدارس البرنامج المحدد من طرف اللجان الجهوية والمصادقة عليه.

في كل هذه المراحل، يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم الاستثمارات المرصودة وتوزيعها حسب الأولويات المتعلقة بتصنيف الجماعة الترابية.



منجزات سنة 2021 - برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالوسط القروي

المقاربة التقنية التي تعتمدها الوزارة في البرمجة السنوية لمشاريع صيانة الطرق المصنفة



من أجل تحديد الأولويات، يتم الاعتماد على قاعدة البيانات الطرقية التي تضم:

- 1- حالة الطرق المصنفة وحالة حظيرة المنشآت الفنية.
- 2- حركة السير بمختلف المقاطع الطرقية.
- 3- الخصائص التقنية للمقاطع الطرقية (النقط الكلومترية، العرض، ...).
- 4- آخر الأشغال التي تم إنجازها بكل مقطع طرقي.
- 5- المعطيات المتعلقة بالسلامة الطرقية (حوادث السير، النقط السوداء...).

منجزات سنة 2021 - الصيانة الطرقية وإصلاح أضرار الفيضانات

إصلاح أضرار الفيضانات

- الإصلاح النهائي للمقاطع المتضررة:
- عدد المشاريع: 68.
- التكلفة: 230 مليون درهم.

المنشآت الفنية

- انتهاء الأشغال ب 20 منشأة فنية بمبلغ 230 مليون درهم.
- انطلاق الأشغال ب 25 منشأة فنية أخرى بمبلغ 160 مليون درهم.

الصيانة الاعتيادية

- تقوية على طول 431 كلم.
- تكسية على طول 145 كلم.
- توسيع على طول 308 كلم.
- تأهيل على طول 770 كلم.

إجمالي الاستثمارات في مشاريع الصيانة
1,73 مليار درهم



منجزات سنة 2021 - برنامج تحسين شروط السلامة الطرقية

التشوير الطرقي

أشغال تشوير (عمودي وأفقي مع وضع معدات السلامة) لحوالي 4.600 كلم من الطرق المصنفة بغلاف مالي يفوق 112 مليون درهم.

معالجة النقط السوداء* (نقط تمرکز حوادث السير)

- 18 مشروع لهيئة ملتقيات طرقية.
- 07 مشاريع لوضع جدران وحواجز الوقاية والأمان.
- 05 مشاريع لتحسين مسارات الطرق.
- 03 مشاريع بناء ممرات للراجلين.
- مشروعين لبناء المسالك الخاصة بالدراجات.

**تقدر التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع
ب 152 مليون درهم.**

* تم إبرام اتفاقية مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية من أجل إتمام إنجاز هذا البرنامج، وسيتم تعبئة 90 مليون درهم سنة 2021 برسم هذه الاتفاقية.

تحسين المواصفات التقنية لمسارات الطرق

إتمام إنجاز أشغال تحسين مستوى خدمة بعض مقاطع الطريق الوطنية رقم 9 بين مراكش وورززات على طول 64 كلم بمبلغ 510 مليون درهم.



برنامج عمل سنة 2022

الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

المبلغ المتبقي	الامتدادات المعيبة الى غاية شلتبر 2021	حصة الوزارة	المبلغ	مدة الانجاز	الاتفاقية	الجهة
444	161	605	1.579	2020-2015	برنامج تطوير البنية التحتية الطرقية للدار البيضاء الكبرى	الدار البيضاء سطات
-	850	850	850	2018-2014	الرباط مدينة الأنوار	الرباط-سلا- الطنجة
118	261	379	541	2020-2015	مخطط تأهيل وتهيئة الشبكة الطرقية بإقليم الفينطيرة	
5	-	5	9	2018-2017	لئين مركز الخضاضرة على الطريق الوطنية رقم 1 بجماعة عراوة	
20	-	20	40	2018-2017	تثلية الطريق الوطنية رقم 27 الرباطة	
10	-	10	16	2018-2017	تهيئة معبر مركز سوق الأحد على الطرق الإقليمية 4201 و4234	
4	-	4	8	2018-2017	تهيئة مدخل الفينطيرة عبر قنطرة أولاد برجال والطريق الثانوية 206	
-	50	50	100	2018-2017	تثلية الطريق الوطنية رقم 1 بين الفينطيرة وسلا	
-	120	120	180	2016-2015	تثلية الطريق الوطنية رقم 4 بين الفينطيرة وسيدي يحيى الغرب	
82	402	464	464	2019-2017	الحسيمة منارة المتوسط	
-	2.253	2.253	3.130	2015-2011	الطريق السريع نازة الحسيمة	
-	284	325	660	2017-2013	طنجة ميترابول	طنجة- تطوان- الحسيمة
77	548	600	600	2018-2014	الرفع من مستوى الطريق الوطنية رقم 2 بين تطوان وشفشاون	
14	214	242	484	2017-2014	مراكش العاضرة المتجددة	مراكش-أسفي
-	2.100	2.100	8.500	2021-2016	الطريق السريع تزليت-العيون وتقوية وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1	العيون-الساقية
-	342	342	342	2021-2016	تهيئة المحاور الطرقية بين العيون والسمارة وطانطان	الحمراء
498	217	715	1.100	2018-2014	تأهيل المحاور الاستراتيجية بأقاليم بني ملال-الفقيه بن صالح - أزيلال	بني ملال - خنيفرة
-	650	650	1.100	2018-2015	تثلية المحور الطرقي وجدة-الناظور على طول 101 كلم	الجهة الشرقية
350	100	450	1.402	2024 2020	برنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير	سوس ماسة
1 622	8 552	10 184	21 105		19 اتفاقية	المجموع

وقد رصدت الوزارة في إطار مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2022، اعتمادات مالية بلغت 265 مليون درهم كاعتمادات الأداء و925 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.



برنامج عمل سنة 2022

الطريق السريع تزنييت -العيون، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة
في إطار هذا المشروع تم رصد مبلغ 200 مليون درهم كاعتمادات الأداء برسم سنة 2022.

توسيع الطريق الوطنية رقم 1 إلى 9 أمتارين العيون والداخلة

مواصلة الأشغال بالشطرين المتبقين من الطريق
الوطنية رقم 1 على طول 33 كلم.



الطريق السريع تزنييت العيون

مواصلة الأشغال بالأشطر التالية:
- مقطع تزنييت – بولعمان على طول 37 كلم.
- مقطع العيون الدورة على طول 40 كلم.
- مقطع طرفاية – واد الواعر على طول 116 كلم.





برنامج عمل سنة 2022

الطرق السريعة والطرق السيارة (2/1)

الطرق السيارة : 813 مليون درهم

إنجاز المرحلة الثانية من أشغال تثليث الطريق السيار المداري للدار البيضاء بين تيط مليل ومُفْتَرَق لِبِساسفا و الطريق السيار الدار البيضاء - برشيد بين الدار البيضاء و النقطة الكيلومترية 16+400.

إنجاز أشغال الطريق السيار تيط مليل - برشيد المقرر إنجازه في إطار العقد البرنامج الثاني (2008-2015).

الطرق السريعة

- تثنية الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين الزنات وأشكراد على طول 10,7 كلم بمبلغ 194 مليون درهم.
- تثنية الطريق الإقليمية رقم 3010 بين مركز تيط مليل والطريق الإقليمية رقم 3326 على طول 5,62 كلم بمبلغ 47 مليون درهم.
- الطريق المداري لبركان على طول 12,43 كلم بمبلغ 86,5 مليون درهم.
- الطريق المداري للناظور على طول 3,2 كلم بمبلغ 30 مليون درهم.
- تثنية الطريق الوطنية رقم 9 بين عين حرودة وبرشيد على طول 5 كلم بمبلغ 34,5 مليون درهم.
- تثنية الطريق الإقليمية رقم 3009 بين الطريق المدارية للدار البيضاء وبوسكورة على طول 6,5 كلم بمبلغ 75,5 مليون درهم.
- الطريق المداري لاكادير (الشطرين الأول والثاني على طول 18 كلم) بمبلغ 243 مليون درهم.

إجمالي الاستثمارات التي ستتواصل بها الأشغال : 642 مليون درهم.

- الطريق المداري لاكادير (الشطرن الثالث والرابع على طول 10 كلم) بمبلغ 594 مليون درهم.
- الطريق السريع الحضري لاكادير (ثلاث مرات تحت أرضية) بمبلغ 278 مليون درهم.
- تثنية الطريق الجهوية رقم 316 بين الجرف الأصفر والطريق السيار الجديدة-أسفي على طول 13 كلم بمبلغ 74 مليون درهم.
- تثنية الطريق الجهوية رقم 204 بين أسفي ومراكش على طول 11 كلم بمبلغ 50 مليون درهم.
- الطريق السريع فاس-تاوانات (الشطرن الأول) بمبلغ 300 مليون درهم.
- تثنية مدخل مدينة مكناس الغربي للطريق السيار فاس-مكناس على طول 4 كلم بمبلغ 50 مليون درهم.

إجمالي الاستثمارات التي ستعطي انطلاقها سنة 2022 : 1,35 مليار درهم

مواصلة
الأشغال

انطلاق
الأشغال

برنامج عمل سنة 2022

الطرق السريعة والطرق السيارة (2/2)

الربط الطرقي لميناء الناظور غرب متوسط



الطريق السيارة

إنجاز الشطر الأول من الطريق السيارة جرسيف-الناظور على طول 36.5 كلم بين جرسيف وصاكة.
 - تمويل المشروع : الميزانية العامة للوزارة (2298 مليون درهم).
 - تتبع الأشغال في إطار تفويض إدارة المشروع (MOD) : الشركة الوطنية للطرق السيارة.

الطريق السريع

تثنية الطريق الوطنية رقم 16 على طول 32 كلم بين مركز تومة والميناء.
 - التكلفة : 350 مليون درهم.



برنامج عمل سنة 2022

برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالوسط القروي

- تم تخصيص مبلغ 1.250 مليون درهم برسم سنة 2022 كمساهمة مالية للوزارة في هذا البرنامج وسيتم تحويلها من موارد الصندوق الخاص بالطرق لفائدة صندوق التنمية القروية.
- يتم إعداد برنامج العمل لسنة 2022 على الصعيد الجهوي أخذا بعين الاعتبار حاجيات الساكنة القروية.





برنامج عمل سنة 2022

برنامج تحسين شروط السلامة الطرقية

برنامج معالجة النقط السوداء (نقط تمرکز حوادث السير)

- تخصيص مبلغ 145 مليون درهم برسم سنة 2022 من طرف الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية في إطار اتفاقية شراكة مع الوزارة.

التشوير الطرقي

- من المنتظر إنجاز أشغال تشوير (عمودي وأقبي مع وضع معدات السلامة) لحوالي 5.500 كلم من الطرق المصنفة بغلاف مالي يفوق 110 مليون درهم.
- مواصلة برنامج تعزيز لوحات التشوير الالكترونية على المحاور الطرقية التي تعرف تساقطات ثلجية وانقطاعات حيث من المنتظر وضع 10 لوحات تشوير إلكترونية جديدة بغلاف مالي يناهز 10 مليون درهم.



برنامج عمل سنة 2022

الصيانة الطرقية

نزع الملكية

· يبلغ حجم الاعتمادات المرصودة برسم مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2022 لأداء مستحقات نزع الملكية والتعويض عن الأضرار السطحية لفائدة مالكي الأراضي، المرتبطة بإنجاز مشاريع الطرق السيارة والطرق السريعة، 250 مليون درهم.

· إصلاح وترميم أو إعادة بناء 58 منشأة فنية

صيانة
المنشآت
الفنية

· مواصلة إنجاز العمليات المبرمجة في إطار برنامج عصرنه الشبكة الطرقية. وذلك بتوسيع وتقوية 106 كلم ممولة عن طريق قرض البنك الأوربي للاستثمار بكلفة تقدر ب 180 مليون درهم وبناء 5 منشآت فنية بتكلفة تقدر ب 54 مليون درهم. وكذا تقوية وتوسعة 43 كلم ممولة من ميزانية الدولة بتكلفة تقدر ب 179 مليون درهم.

عصرنه
الشبكة
الطرقية

1950 كلم

· تقوية القارعة على طول 800 كلم.
· تكسية القارعة على طول 500 كلم.
· توسيع القارعة على طول 650 كلم.

الصيانة
الطرقية
الاعتيادية

برنامج عمل سنة 2022

بلغت الاستثمارات المخصصة لقطاع الطرق في إطار ميزانية الدولة حوالي **14,4 مليار درهم** برسم سنة 2022 منها 4 973 مليون درهم كاعتمادات أداء:

مجموع استثمار 2022	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة			الحسابات الخصوصية		الميزانية العامة			البرامج	
	الاستثمار		الاستغلال	الإلتزام	الأداء	الاستثمار		الموظفين		
	الأداء	الالتزام				الأداء	الالتزام			التسيير
14 489	2	13	54	2 500	2 700	7 014	2 260	25	-	برنامج الطرق

الرصيد المائي

يتوفر المغرب على رصيد حيوي من السدود ومحطات معالجة مياه الشرب مكنت من :

- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب على المجال الحضري.
- رفع نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 97,8%.
- سقي أكثر من 2 مليون هكتار.
- حماية السهول والمدن من الفيضانات.
- المساهمة في إنتاج الطاقة الكهربائية.

13
منشأة
لتحويل الماء

88
محطة لمعالجة
مياه الشرب، منها
9 لتحلية مياه
البحر

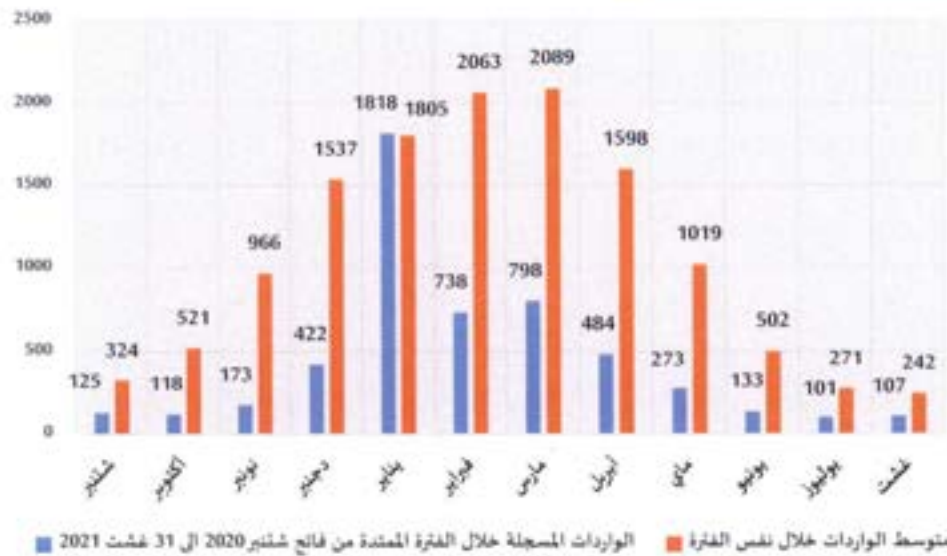
136
سدا صغيرا
ومتوسطا

149
سدا كبيرا
19,1
مليار م³



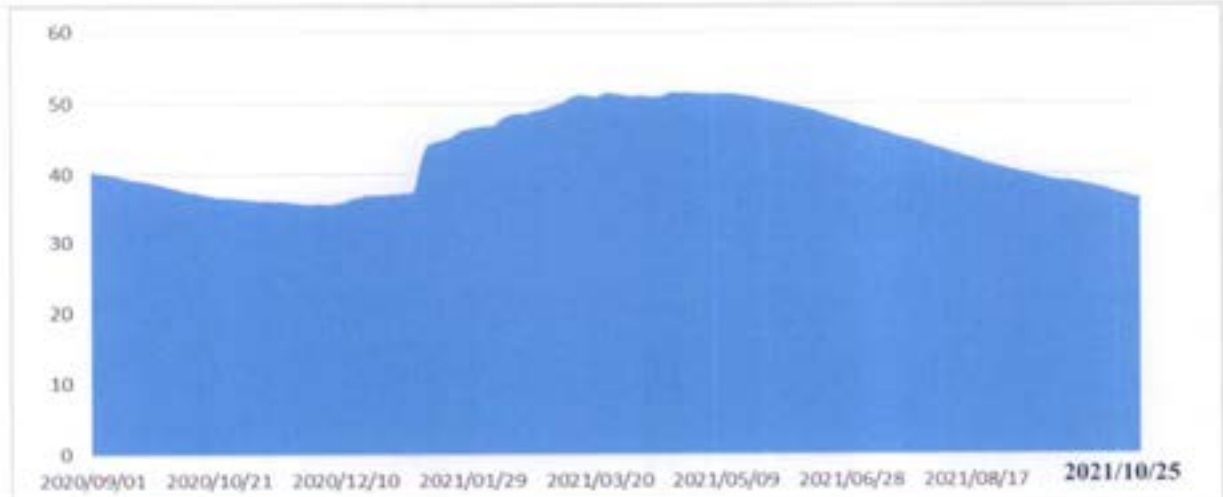
أهم المؤشرات

الموارد المائية للفترة من فاتح شتنبر 2020 إلى غاية 31 غشت 2021 (سنة فلاحية)

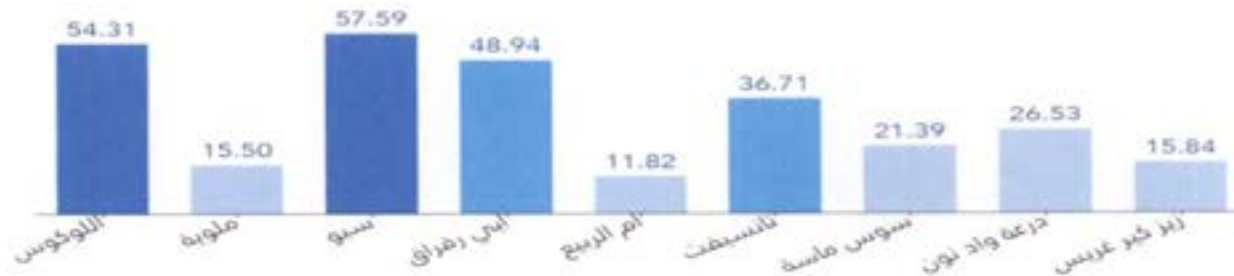


أهم المؤشرات

بلغ حجم المياه المخزنة بالسدود إلى غاية 25 أكتوبر 2021 5,8 مليار م³ أي ما يعادل 36,1% كنسبة ملئ إجمالي صافي مقابل 36,5% سجلت في نفس اليوم من السنة الماضية.



توزيع نسبة ملء السدود حسب الأحواض المائية بتاريخ 25 أكتوبر 2021



منجزات 2021

الاتفاقيات الخاصة بقطاع الماء والموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

موضوع الاتفاقية	مدة الإنجاز	حصة قطاع الماء	الاعتمادات المعبأة إلى غاية أكتوبر 2021	تقدم الإنجاز
اتفاقية شراكة تتعلق بمشروع تهيئة سهل واد مرتيل بإقليم تطوان	2018-2014	170 مليون درهم	170	تم الوفاء بجميع الالتزامات داخل الأجل المحدد.
اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة	2019-2015	983,34 مليون درهم ضمنها 888,34 مليون درهم لإنجاز سد غيس وكذا حصة وكالة الحوض المائي للكوس (20 مليون درهم)	983,34	تم الوفاء بجميع الالتزامات داخل الأجل المحدد.
اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز مشاريع مرتبطة بالتأهيل الحضري لمدينة القنيطرة في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية المتكاملة والمستدامة لإقليم القنيطرة	2020-2015	30 مليون درهم بما فيها حصة وكالة الحوض المائي لسبو (10 مليون درهم)	30	تم الوفاء بجميع الالتزامات داخل الأجل المحدد.
اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز مشاريع مرتبطة بالتأهيل الحضري لمدينة سوق الأربعاء الغرب في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية المتكاملة والمستدامة لإقليم القنيطرة	2020-2015	40 مليون درهم بما فيها حصة وكالة الحوض المائي لسبو (6 مليون درهم)	37,5	تم الوفاء بجميع الالتزامات داخل الأجل المحدد.
اتفاقية شراكة وتعاون لتفعيل عقد برنامج لتمويل وإنجاز برامج التنمية المتكاملة لجهة كلميم واد نون- محور المنشآت المائية والحماية من الفيضانات	2021-2016	1682 مليون درهم ضمنها 1500 مليون درهم هبة قطرية لإنجاز سد فاسك و 182 مليون درهم لإنجاز سدود صغرى وأشغال الحماية من الفيضانات	1682	تم الوفاء بجميع الالتزامات داخل الأجل المحدد.
اتفاقية شراكة وتعاون لتفعيل عقد برنامج لتمويل وإنجاز برامج التنمية المتكاملة لجهة العيون الساقية الحمراء	2018-2017	187 مليون درهم لإنجاز سدود صغرى وأشغال الحماية من الفيضانات و 370 مليون درهم لإعادة بناء سد الساقية الحمراء الفرشة المائية لقم الواد	533	سيتم تعبئة المبلغ المتبقي (24 مليون درهم) بعد إنهاء أشغال سد الساقية الحمراء لإنجاز أشغال تطعيم الفرشة المائية لقم الواد
اتفاقية إطار تتعلق بمشروع تنمية وتطوير مدينة مراكش " الحاضرة المتجددة"	2017-2014	86 مليون درهم مخصصة لتهيئة واد إسيل وإنجاز سد وكجديت لحماية مدينة مراكش من خطر الفيضانات	84,07	تم الوفاء بجميع الالتزامات داخل الأجل المحدد.
المجموع			3 519,91	

منجزات 2021

السدود الكبرى



سد قدوسة بإقليم الرشيدية



سد سيدي عبد الله بإقليم

- الانتهاء من أشغال بناء 4 سدود كبرى بكلفة إجمالية بلغت 3 مليارات و 580 مليون درهم، وهي:
 - سد قدوسة بإقليم الرشيدية بسعة 220 مليون م³ سيمن من تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتنمية الري بالدوائر السفوية، وحماية المناطق المتواجدة بسافة السد من الفيضانات.
 - سد سيدي عبدالله بإقليم تارودانت بسعة 10,4 مليون م³ سيمن من تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وسقي وتطعيم القرشة المائية، وحماية سافة السد من الفيضانات.
 - سد خروب بإقليم العرائش بسعة 185 مليون م³ سيمن من دعم تزويد طنجة وأصيلة بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات.
 - سد تودغي بإقليم تنغير بسعة 33 مليون م³ سيمن من تزويد مدينة تنغير والمراكز المجاورة بالماء الشروب، وسقي الأراضي الفلاحية بسافة السد، وحماية المناطق المتواجدة بالسافة من الفيضانات، وكذا الحفاظ على الموقع السياحي " مضاييق تودغي".
- مواصلة إنجاز أشغال 15 سدا كبيرا بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 21 مليار و 460 مليون درهم بسعة تخزينية تصل 4 مليارات و 813 مليون م³.
- إطلاق طلبات العروض لإنجاز أشغال (05) سدود كبرى بكلفة إجمالية تقدر بـ 7 مليارات درهم وهي:
 - سد إيمفوت بإقليم سطات بسعة 146 مليون م³؛
 - سد على واد لخضر إقليم أزيلال بسعة 150 مليون م³؛
 - سد تاغزيرت بني ملال بسعة 85 مليون م³؛
 - سد خنك كرو إقليم فكيك بسعة 1070 مليون م³؛
 - سد تامري بإقليم أكادير إداوتنان بسعة 204 مليون م³.



منجزات 2021

نسبة تقدم مشاريع السدود الكبرى في طور الإنجاز

الأجل المتوقع لإنباء الأشغال	نسبة تقدم الأشغال (%)	سنة الانطلاق الفعلي للأشغال	الكلفة الإجمالية للمشروع (مليون درهم)	حجم الحفينة (مليون م ³)	الإقليم	السد
2022	95%	2017	1 400	507	الخميسات	تيداس
2022	90%	2016	1 250	247	زاكورة	أكذز
2022	49%	2018	460	112	العيون	الساقية الحمراء
2023	72%	2014	1 500	700	صغرو	امداز
2024	51%	2018	1 500	79	كلميم	فاصك
2024	54%	2017	1 300	93	الحسيمة	غيس
2025	30%	2017	1 450	287	جرسيف	ناركا أومادي
2026	8%	2021	1 200	200	تاوانات	سيدي عبو
2026	5%	2021	1 100	66	شيشاوة	بولعوان
2026	8%	2021	600 1	44	الدريوخ	بي عزيمان
2026	6%	2021	1 300	281	نارودانت	تغلية سد المختار السوسي
2026	4%	2021	1 300	1000	تاويربرت	تغلية سد محمد الخامس
2027	6%	2021	1 500	185	الحوز	أيت زيات
2025	1%	2021	1 000	12	سيدي قاسم	كدية برزة
2029		الأشغال في طور الانطلاق	3 600	1000	تاوانات	الرتبة
-	-	-	21.460	4813	-	المجموع

منجزات 2021

السدود الصغرى والمتوسطة

إنهاء إنجاز أشغال 3 سدود صغرى، سد بإقليم السمارة وسدين بإقليم كلميم بكلفة مالية إجمالية بلغت 78,4 مليون درهم.

مواصلة إنجاز أشغال 9 سدود صغرى بسعة تخزينية تقدر ب 21,4 مليون م³ و بكلفة إجمالية تقدر ب 229,5 مليون درهم ، وذلك لضمان التنمية المحلية وتطوير الري الصغير، وارواء الماشية، والحماية من الفيضانات.

إطلاق الأشغال لإنجاز 3 سدود صغرى بسعة تخزينية تقدر ب 3,6 مليون م³ بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 71,5 مليون درهم.

إطلاق طلبات عروض متعلقة بمشاريع 3 سدود بسعة تخزينية تقدر ب 19,42 مليون م³ وبكلفة تقديرية 440 مليون درهم



سد كسات بإقليم السمارة



سد تيمسورت بإقليم كلميم

منجزات 2021

الحماية من الفيضانات

- إنهاء إنجاز أشغال 06 مشاريع تخص تهيئة الشعاب ومجاري الأودية وبناء المنشآت الفنية،
بكلفة إجمالية بلغت 71,94 مليون درهم؛

- مواصلة إنجاز أشغال 14 مشروعا للحماية من الفيضانات بكلفة إجمالية تبلغ حوالي
491,16 مليون درهم؛

- الشروع في إنجاز 06 مشاريع للحماية من الفيضانات موزعة كالتالي : 01 بإقليم سيدي قاسم
و 01 بطانطان و 03 مشاريع بطنجة و 01 بمراكش بكلفة مالية تقدر ب 82 مليون درهم.



أشغال حماية مركزي البواشته وسواكن من
الفيضانات - إقليم العرائش



تهيئة واد كبابو لحماية مدينة الناظور من
الفيضانات

منجزات 2021

دراسات السدود والمنشآت المائية

دراسات النماذج المصغرة للسدود

- انتهاء دراسات النموذج المصغر المائي ل 3 سدود كبرى.
- مواصلة دراسات النموذج المصغر المائي ل 3 سدود كبرى.
- الشروع في دراسات النموذج المصغر المائي لسد كدية البرنة.
- إطلاق طلب عروض من أجل دراسات النموذج المصغر ل 7 سدود كبرى.

دراسة مشروع تحويل المياه

- في إطار تفعيل مبدأ التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية، تتواصل الدراسات المفصلة لمشروع تحويل الفائض من المياه من حوض سبو والأحواض الشمالية نحو الأحواض الجنوبية و الشرقية.

دراسات تصميم مشاريع السدود

- مواصلة والشروع في الدراسات التمهيديّة المختصرة والتفصيلية ل 13 سدا كبيرا و 48 سدا صغيرا.

الدراسات التنفيذية للسدود و منشآت الحماية من الفيضانات

- مواصلة الدراسات التنفيذية ل 24 سدا كبيرا.
- إطلاق طلبات العروض المتعلقة بالدراسات التنفيذية ل 5 سدود كبرى.
- إنهاء الدراسات التنفيذية ل 3 سدود صغيرة.
- مواصلة الدراسات التنفيذية ل 9 سدود صغيرة.
- إطلاق طلبات العروض المتعلقة بالدراسات التنفيذية ل 3 سدود صغيرة.
- مواصلة الدراسات التنفيذية ل 12 منشأة للحماية من الفيضانات.

منجزات 2021

صيانة منشآت الهندسة المدنية

الهندسة المدنية

- مواصلة و إنهاء أشغال صيانة قناة أسفي بإقليم أسفي:
- إنهاء أشغال عملية دعم وتقوية منحدرات سد تامسنا بإقليم سطات:
- مواصلة و إنهاء عمليات صيانة منشآت الهندسة المدنية لمجموعة من السدود، حسب البرامج المسطرة برسم سنة 2021 و السنوات التي سبقتها، من طرف وكالات الأحواض المائية.
- وتقدر الكلفة الإجمالية للعمليات المبرمجة على الصعيد المركزي ب 67,39 مليون درهم.

المعدات الهيدروميكانيكية

- مواصلة و إنهاء أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لمفرغ قعر ومفرغ الحمولات لسد محمد بن عبد الكريم الخطابي بإقليم الحسيمة:
- الشروع في أشغال إعادة تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية 4 سدود كبرى:
- برمجة أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لفرغ الحمولات لسدين كبيرين:
- الشروع، مواصلة و إنهاء عمليات صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة برسم سنة 2021 و السنوات السابقة، من طرف وكالات الأحواض المائية.
- وتقدر الكلفة الإجمالية للعمليات المبرمجة على الصعيد المركزي ب 178,12 مليون درهم.

منجزات 2021

تدبير الموارد المائية

مواصلة إنجاز الدراسات التالية

- دراسة تقييم توحدل حقينات السدود بالحوض المائي لأم الربيع
- دراسة انتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وإنهيار المركب المائي ولجة السلطان -القنصرة

إطلاق الدراسات التالية

- دراسة تقييم توحدل حقينات السدود لفائدة مديرية البحث والتخطيط المائي.
- دراسة تمدد وانتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وإنهيار السدود

تخطيط الموارد المائية

إنهاء الدراسات التالية

- دراسة التأثير على البيئة و الجدوى الاقتصادية لسد سيدي ادريس الجديد بإقليم قلعة السراغنة
- دراسة التأثير التمهيدية على البيئة لسدي دار ميمون ويوحمد بإقليم شفشاون :

مواصلة الدراسات التالية

- دراسات التأثير على البيئة لسدود بني منصور بإقليم شفشاون ، تامري بإقليم أكادير إداوتنان ، لسد عياشة بإقليم العرائش ، سد الرتبة بإقليم تاونات:
- دراسة التأثير على البيئة و الجدوى الاقتصادية لهيئة ساقلة الواد أم الربيع:
- دراسة مشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء -سطات

و تم الشروع في إنجاز الدراسات التالية

- دراسة تعيين التأثير على البيئة و الجدوى الاقتصادية لسد خنك كرو بإقليم الراشيدية :
- دراسة الجدوى الاقتصادية على البيئة لسد تامري بإقليم أكادير إداوتنان :
- دراسة البيئة البحرية وطريقة المعالجة القبلية لإنجاز محطة تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء -سطات
- دراسة تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب لسكانة العالم القروي بالجهات الإثني عشر للمملكة

كما تمت مواصلة الجهود من أجل تنسيق عمل اللجان الوطنية والجهوية الخاصة بالبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 التي عقدت مجموعة من الاجتماعات بغية مناقشة وتحديد برامج أعمالها، كل لجنة في إطار تخصصها، وذلك برسم السنة الجارية وكذا السنة المقبلة.



منجزات 2021

تثمين الموارد المائية والمحافظة عليها

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

المساهمة المالية وتتبع تفعيل اتفاقية شراكة لإنجاز مشروع استعمال المياه العادمة المصفاة لسقي المساحات الخضراء بمدينة الرباط (الشطر الأول). وقد بلغ مجموع هذه المساهمة 30 مليون درهم .

كما ساهمت المديرية العامة للمياه في عدة مشاريع لإعادة استعمال المياه العادمة المصفاة لسقي المساحات الخضراء بكل من المدن التالية: الدارالبيضاء، المحمدية، الداخلة و الرباط (الشطر الأول). بكلفة مالية إجمالية بلغت 38,5 مليون درهم وذلك في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج

تتبع جودة المياه ومعالجة مصادر التلوث

المساهمة المالية في عملية إنجاز محطة المعالجة لمحاربة التلوث الناتج عن معاصر الزيتون بتاونات (الشطر الثاني) . المهابة (إقليم مكناس) و وزان (الشطر الثاني) بكلفة مالية بلغت 3 مليون درهم: والمساهمة المالية في مشروع إزالة التلوث بوادي أبي رقرق بكلفة مالية بلغت 23,5 مليون درهم:

مواصلة الدراسات حول

دراسة لوضع منهجية لإنجاز بروتوكول المراقبة البيولوجية للمياه السطحية على الصعيد الوطني:

دراسة لتقييم التلوث الناجم عن منتجات وقاية النباتات وتأثير استخدامها على جودة الموارد المائية:

دراسة تقييم التلوث الناتج عن المطارح على الموارد المائية: ودراسة لتحسين نظام تدير جودة المياه:

دراسة إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة لمركز الحسيمة والمراكز المجاورة بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية:

إعداد تقرير حول جودة المياه لتحسين مستعملي الماء برسم 2018-2020.

وتقدر الكلفة المالية الإجمالية لهذه الدراسات بـ 8,729 مليون درهم.

منجزات 2021

التطهير السائل بالوسط القروي وتزويد المؤسسات التعليمية والمساجد بالماء الصالح للشرب

إنهاء إنجاز مشاريع أشغال التطهير السائل بمجموعة من المراكز القروية موزعة على عشرة إقليما ومواصلة إنجاز 10 مشاريع أخرى، وإطلاق 8 مشاريع جديدة بكلفة إجمالية بلغت 180 مليون درهم؛

إنجاز أشغال تجهيز 8 مدارس قروية و8 مساجد ومدارس عتيقة بنظم مائية متكاملة (أبار، خزان ماني ومعدات الضخ) للتزويد بالماء الصالح للشرب. وتقدر الكلفة المالية الإجمالية لهذه المشاريع بـ 18 مليون درهم.

مواصلة إنجاز أشغال تجهيز 8 مدارس قروية و8 مساجد ومدارس عتيقة بنظم مائية جديدة للتزويد بالماء الصالح للشرب. وتقدر الكلفة المالية الإجمالية لهذه المشاريع بـ 18 مليون درهم.



خزان ماني مجهز بمعدات الضخ
بإحدى المدارس القروية



محطة معالجة المياه العادمة
بالوسط القروي

منجزات 2021

تقييم وتحسين معرفة موارد المياه السطحية

مواصلة الدراسات التالية

- دراسة تحديث و مصادقة البيانات الهيدرولوجية وكذا إعداد الدليل الهيدرولوجي على الصعيد الوطني :
- دراسات هيدرولوجية لسدود كبرى في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 :
- تنفيذ اتفاقية استخدام صور الأقمار الصناعية مع المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي لتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني.

الشروع في إعداد الدراسات التالية

- دراسات هيدرولوجية لسدود صغيرة في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

منجزات 2021



تقييم واستكشاف الموارد المائية الجوفية

إنجاز الأثقاب المائية

- إنهاء إنجاز أشغال 121 ثقبا و مواصلة إنجاز أشغال 258 ثقبا عبر التراب الوطني بكلفة 67 ملايين درهم؛
- دعم وكالات الأحواض المائية ب 58,5 مليون درهم لتمويل مشاريع إنجاز آثقاب استكشافية.

الدراسات

- مواصلة إنجاز دراسة جيوفيزيائية بإقليم أزيلال؛
- إنجاز دراسة التغذية الاصطناعية للفرشة المائية للنكور بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- إنطلاق إنجاز دراسة أطلس هيدروجيولوجي على الصعيد الوطني.

منجزات 2021

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار تقديري بقيمة 4.367 مليار درهم

إنتاج الماء الصالح للشرب	: 1.988 مليون درهم
توزيع الماء الصالح للشرب	: 131 مليون درهم
تحسين مردودية المنشآت المائية	: 397 مليون درهم
تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي	: 1.121 مليون درهم
التطهير السائل	: 730 مليون درهم

منجزات 2021

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري

الاستثمارات المرتقبة إلى حدود نهاية سنة 2021 : 2.516 مليون درهم

من بين أهم مشاريع تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب المرتقب الشروع في استغلالها سنة 2021 :

- أكادير: تقوية تزويد المدينة والمراكز المجاورة بصبيب 1.740 لتر/الثانية بالماء الشروب انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر:
- العيون: تقوية تزويد المدينة بصبيب 300 لتر/الثانية بالماء الشروب انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر.
- تارودانت: تزويد المدينة بالماء الشروب انطلاقا من سد أولوز بصبيب 200 لتر/الثانية.
- شفشاون: تزويد المدينة بالماء الشروب انطلاقا من سد شفشاون بصبيب 160 لتر/الثانية.
- قلعة السراغنة: تقوية تزويد المدينة بالماء الشروب بصبيب 60 لتر/الثانية.
- طنجة: تقوية تزويد المدينة بالماء الشروب بوضع 22 كلم من قنوات الجر انطلاقا من سد الخروب.
- سلا: تقوية تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من محطة المعالجة أبي رقرق بوضع 28 كلم من قنوات الجر.

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 2,9 متر مكعب/الثانية.
- مد 620 كلم من قنوات الجر والتوزيع.
- معدل تحسين مردودية قنوات الإنتاج :
- 97,2% بالنسبة لقنوات الجر الكبيرة مقابل 97,15% مسجلة سنة 2020.
- 93,2% بالنسبة لقنوات الجر المتوسطة والصغيرة مقابل 93% مسجلة سنة 2020.
- معدل تحسين مردودية شبكات التوزيع :
- 77,8% بالمدن والمراكز الحضرية مقابل 77,7% مسجلة سنة 2020.

منجزات 2021

التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

الاستثمارات المرتقبة إلى حدود نهاية سنة 2021: 1.121 مليون درهم

- الساكنة القروية الإضافية المستفيدة: 65.621 نسمة.
- نسبة التزويد بالعالم القروي: 98,3%.
- تدخل المكتب في 20 مركزا جديدا لفائدة ساكنة تقدر ب 50.300 نسمة.
- معدل تحسين مردودية شبكات التوزيع:
- 75 % بالمراكز القروية مقابل 74,4 % مسجلة سنة 2020.
- 69,6 % بالدواوير مقابل 69,5 % مسجلة سنة 2020.

منجزات 2021

التطهير السائل

الاستثمارات المرتقبة إلى حدود نهاية سنة 2021 : 730 مليون درهم

وستمكن، مع متم هذه السنة، من إنجاز:

- 14 محطة للتطهير منها 11 محطات جديدة وتوسيع 3 محطات بطاقة إجمالية تقدر ب 28.308 متر مكعب في اليوم.
- وضع 260 كلم من شبكة التطهير السائل.
- تدخل المكتب في 10 مدن لفائدة ساكنة تفوق 122.400 نسمة.

وتهم مشاريع محطات التطهير المزمع انهاء الأشغال بها خلال سنة 2021 المدن التالية:

عرباوة (270 متر مكعب في اليوم)، للاميمونة (1200 متر مكعب في اليوم)، سيدي علال التازي/حد أولاد جلول (1228 متر مكعب في اليوم)، تاويريرت (6718 متر مكعب في اليوم)، ملتقى الويدان (100 متر مكعب في اليوم)، بني أنصار-أناليون (7000 متر مكعب في اليوم)، العيون سيدي ملوك (2400 متر مكعب في اليوم)، بركان (3586 متر مكعب في اليوم)، عين بني مطهر (800 متر مكعب في اليوم)، تونسيت (460 متر مكعب في اليوم)، سيدي بطاش (450 متر مكعب في اليوم)، مريرت (2465 متر مكعب في اليوم)، ميرلفت (804 متر مكعب في اليوم) وطرفاية (827 متر مكعب في اليوم).

أما المدن التي من المرتقب التدخل فيها من طرف المكتب خلال سنة 2021 فهي كآلاتي: بومالن دادس، ميسور، للاميمونة، ميرلفت، ايميوادار، سبت الغردان، أحفير، تالسننت، ملتقى الويدان و تونسيت.

برنامج عمل 2022

السدود الكبرى



سد أكدز بإقليم زاكورة



سد تيداس بإقليم الخميسات

- إنهاء أشغال إنجاز سد أكدز بإقليم زاكورة وسد تيداس بإقليم الخميسات وكذا سد الساقية الحمراء.
- مواصلة إنجاز أشغال (12) سدا كبيرا، بإقاليم كل من كلميم والحسيمة وتاونات وشيشاوة والدریوش وتارودانت وتاوريرت والحوز وتاونات وسيدي قاسم وجرسيف وصفرو.
- الشروع في إنجاز أشغال تلبية سد إيمفوت بإقليم سطات وإنجاز أشغال سد على واد لخضر بإقليم أزيلال وسد تاغزيرت بإقليم بني ملال وسد خنك كرو بإقليم فكيك وسد تامري بإقليم أكادير إداوتنان.
- إطلاق طلبات العروض لإنجاز أشغال سدين (02) كبيرين وهما:
 - سد رباط الخير بجهة فاس مكناس الذي سيمكن من تزويد مدينة صفرو والمراكز المجاورة بالماء الصالح للشرب، وسقي الأراضي الفلاحية وكذا الحماية من الفيضانات.
 - تلبية سد ابن بطوطة بجهة طنجة تطوان الحسيمة الذي سيمكن من تأمين تزويد مدينة طنجة الكبرى بالماء الصالح للشرب.

تبلغ اعتمادات الأداء المرصودة لهذه المشاريع 2,668 مليار درهم
واعتمادات الالتزام 19,800 مليار درهم.

برنامج عمل 2022

السدود الصغرى والمتوسطة

في إطار تفعيل مضامين مشروع الاتفاقية الإطار، سيتم إنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، للفترة 2020-2027، والذي يتضمن إنجاز عدة سدود صغرى وتلية بغلاف مالي يقدر ب 600 مليون درهما سنويا، بشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات ووزارة التجهيز والماء

- إنهاء إنجاز أشغال 9 سدود صغرى و متوسطة بأقاليم ميدلت و فجيح وكلميم و تيزنيت و ورزازات وسيدي إفني وتاوريرت والناظور وسيدي سليمان بكلفة إجمالية تقدر ب 197.8 مليون درهم:
- مواصلة إنجاز أشغال بناء 4 سدود صغرى و متوسطة بأقاليم فم زكيد ومولاي يعقوب والراشيدية وشفشاون بكلفة إجمالية تقدر ب 143.2 مليون درهم:
- الشروع في إنجاز أشغال مجموعة من السدود الصغرى والمتوسطة الجديدة المتعددة الأهداف (السقي - إرواء الماشية - الحماية من الفيضانات و تطعيم الفرشة المائية).

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 200 مليون درهم كاعتمادات الأداء و 320 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.



سد عين السمن بإقليم مولاي يعقوب

برنامج عمل 2022

الحماية من الفيضانات

- إنهاء إنجاز أشغال 13 مشروع للحماية من الفيضانات بكلفة مالية اجمالية تقدر ب 420 مليون درهم :
- مواصلة إنجاز أشغال 8 مشاريع للحماية من الفيضانات بكلفة إجمالية تقدر ب 222,05 مليون درهم :
- سيتم خلال السنة المالية 2022 الشروع في إنجاز عدة مشاريع جديدة للحماية من الفيضانات عبر التراب الوطني وذلك بشراكة مع باقي المتدخلين.

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 200 مليون درهم كاعتمادات أداء و 177 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.



برنامج عمل 2022

دراسات السدود والمنشآت المائية

دراسات تصميمية لمشاريع سدود كبرى

- مواصلة الدراسات التمهيديّة المختصرة والتفصيلية لثمانية 8 سدود كبرى.
- الشروع في الدراسات التمهيديّة المختصرة والتفصيلية لأربع 4 سدود كبرى.
- الشروع في الدراسات التمهيديّة المختصرة والتفصيلية لخمس 5 سدود صغرى.

الدراسات التنفيذية للسدود ومنشآت الحماية من الفيضانات

- إنهاء الدراسات التنفيذية ل 4 سدود كبرى.
- مواصلة الدراسات التنفيذية ل 20 سدا كبيرا.
- الشروع في الدراسات التنفيذية ل 5 سدود كبرى.
- إطلاق طلبات العروض المتعلقة بالدراسات التنفيذية لسدين كبيرين.
- ستتواصل الدراسات التنفيذية ومراقبة أشغال إنجاز مجموعة من السدود الصغرى ومنشآت الحماية.

دراسات النموذج المصغر المائي للسدود

- إنهاء دراسة النموذج المصغر لسد كدية البرنة بإقليم سيدي قاسم ومواصلة دراسة النماذج المصغرة لسدود: بولعوان بإقليم شيشاوة، أيت زيات بإقليم الحوز و سيدي عبو بإقليم تاونات.
- الشروع في دراسة النموذج المصغر للسدود التالية: الرتبة بإقليم تاونات، بني عزيمان بإقليم دريوش، تعلية سد محمد الخامس بإقليم تاوريرت وتعلية سد المختار السوسي بإقليم تارودانت.
- إطلاق طلب عروض من أجل دراسات النموذج المصغر لسدود تامري بإقليم أكادير إداوتنان وتعلية سد امفوت بإقليم سطات.

دراسة مشروع تحويل المياه

مواصلة الدراسات المفصلة لمشروع تحويل المياه من حوض سبو إلى حوض أبي رقرق ثم إلى حوض أم الربيع ومن الأحواض الشمالية الغربية (حوض لاوو وحوض القنار وحوض بوحيا) نحو الأحواض الشمالية الشرقية وملوية السفلى.

برنامج عمل 2022

صيانة منشآت الهندسة المدنية

الهندسة المدنية

- الشروع ومواصلة وإنهاء عمليات صيانة منشآت الهندسة المدنية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة برسم سنة 2021 والسنوات السابقة من طرف وكالات الأحواض المائية.

المعدات الهيدروميكانيكية

- مواصلة وإنهاء أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لمفرغ الحمولات و مفرغ قعر 4 سدود كبرى؛
- الشروع في أشغال إعادة تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لمفرغ قعر و مفرغ الحمولات 3 سدود كبرى؛
- الشروع. مواصلة وإنهاء عمليات صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لمجموعة من السدود. حسب البرامج المسطرة برسم سنة 2022 والسنوات التي سبقتها. من طرف وكالات الأحواض المائية.
- وتقدر الكلفة الإجمالية للعمليات المبرمجة على الصعيد المركزي ب 178,12 مليون درهم.

تبلغ الاعتمادات المرصودة لإنجاز هذه المشاريع 70 مليون درهم كاعتمادات أداء
و 120 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

برنامج عمل 2022

تخطيط الموارد المائية

- إنجاز دراسات التأثير على البيئة الطبيعية و السوسيو اقتصادية والجدوى الاقتصادية لمجموعة من مشاريع السدود:
- دراسات مشروع تحويل المياه بين الأحواض:
- استكمال دراسات محطة تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء- سطات.
- إنجاز دراسات محطة تحلية مياه البحر بمدينة أسفي.

الاعتمادات الإجمالية المرصودة 6,52 مليون درهم كاعتمادات أداء و 9,78 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

تدبير الموارد المائية

تتلخص أهم العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2022، في دراسة تمديد وانتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار السدود ودراسة تقييم توحد حقيقتا السدود ودراسة التدبير المندمج للموارد المائية الاعتيادية وغير الاعتيادية لاسيما تحلية مياه البحر.

الاعتمادات الإجمالية المرصودة 3 مليون درهم كاعتمادات أداء و 2 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.



برنامج عمل 2022

تقييم وتحسين معرفة موارد المياه السطحية

- مواصلة إنجاز عدة دراسات لتقييم وتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني. وذلك من خلال:
- دراسات هيدرولوجية لسدود صغرى في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027:
 - إعداد اتفاقية البحث العلمي وتبادل المعطيات الهيدرولوجية مع مديرية العامة للأرصدة الجوية الوطنية لتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني.
 - دراسات للتنبؤ والإشعار بالحمولات.
 - تجهيزات ومعدات الإشعار بالحمولات.

الاعتمادات المرصودة : 12,5 مليون درهم كاعتمادات أداء و 13,5 مليون درهم كاعتمادات الالتزام



برنامج عمل 2022

تقييم واستكشاف موارد المياه الجوفية

إنجاز الأثقاب المانية

- إنجاز آبار و آثقاب مانية للتزويد بالماء الشروب لفائدة القوات المسلحة الملكية بالمنطقة الجنوبية.
- أشغال إنجاز آثقاب مانية من أجل مواصلة التنقيب عن الموارد المانية الجوفية على الصعيد الوطني:

الدراسات

- إنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالتنقيب و تقييم الموارد المانية الجوفية على الصعيد الوطني.

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 68 مليون درهم كاعتمادات أداء
و 106 مليون درهم كاعتمادات الالتزام



برنامج عمل 2022

تثمين المياه والمحافظة عليها

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

ستساهم المديرية العامة للمياه في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج في المشاريع التالية:

- تفعيل اتفاقية الشراكة من أجل إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء لمدينة الرباط (الشطر الثاني):
- توقيع وتفعيل مقتضيات اتفاقية الشراكة لإنجاز مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لمدينة الحسيمة لسقي المساحات الخضراء:

بلغت الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 13 مليون درهم كاعتمادات أداء

برنامج عمل 2022

تثمين المياه والمحافظة عليها

تتبع جودة المياه و محاربة مصادر التلوث

- المساهمة المالية لإنجاز مشاريع جديدة لمحاربة التلوث الصناعي. الناتج عن معاصر الزيتون بأقاليم قلعة السراغنة. وزان (الشطر الثاني). دائرة زرهون بإقليم مكناس و دائرة ولاد جمعة لمطا بإقليم مولاي يعقوب :
- المساهمة المالية في مشروع إزالة التلوث بوادي أبي رقرق:
- إعداد ومراجعة النصوص التطبيقية لقانون الماء 36.15 المتعلقة بمتابعة جودة المياه ومحاربة مصادر التلوث:
- مواصلة إعداد مشاريع قرارات تطبيقية للحدود القصوى الخاصة بالصب المطبقة على بعض الأنشطة الصناعية.

مواصلة الدراسات حول

- تقييم التلوث الناتج عن مطارح النفايات على الموارد المائية:
- إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة لمركز الحسيمة والمراكز المجاورة:
- دراسة لتحسين نظام تديرير جودة المياه.
- كما سيتم خلال هذه السنة. إعطاء انطلاقة الدراسات التالية:
- دراسة لإنجاز دليل أخذ العينات وتحليل وتقييم جودة المياه:
- دراسة للتخطيط لمشاريع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة:
- دراسة لتفعيل المخطط الوطني للحد من التلوث المائي الناتج عن صناعة سحق الزيتون.

الاعتمادات الإجمالية المرصودة 37,38
مليون درهم كاعتمادات أداء
و 6,28 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.



برنامج عمل 2022

التطهير السائل بالوسط القروي وتزويد المؤسسات التعليمية والمساجد بالماء الصالح للشرب

- إنهاء 10 مشاريع لأشغال التطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة إنجاز اشغال 8 مشاريع.
- إنهاء أشغال تجهيز 8 مدارس قروية و 8 مساجد بنظم مائية.
- الشروع في إنجاز أشغال مجموعة من المشاريع الجديدة المتعلقة بتزويد حوالي 8 مدارس قروية.
- و 8 مساجد ومدارس للتعليم العتيق بالماء الصالح للشرب.

الاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع 37 مليون درهم أداء : 15 مليون درهم التزام



برنامج عمل 2022

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 5,476 مليار درهم

إنتاج الماء الصالح للشرب	: 2.528 مليون درهم
توزيع الماء الصالح للشرب	: 83 مليون درهم
تحسين مردودية المنشآت المائية	: 581 مليون درهم
تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي	: 1.405 مليون درهم
التطهير السائل	: 879 مليون درهم

وتجدر الإشارة أنه سيترتب عن مشروع إنشاء شركات جهوية متعددة الخدمات التي سيوكل إليها خدمات توزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل ابتداء من يناير 2022، تكفل هذه الشركات الجهوية بجزء من الاستثمارات المذكورة أعلاه والمتعلقة بمجالات اختصاصاتها.



برنامج عمل 2022

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 5,476 مليار درهم

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري

من أهم مشاريع تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب المرتقب الشروع في استغلالها سنة 2022 :

- فاس ومكناس: تزويد المدينتين انطلاقا من سد إدريس الأول بصبيب 2.000 لتر/الثانية
- تطوان: تزويد المدينة انطلاقا من سد الشريف الإدريسي بصبيب 500 لتر/الثانية:
- أكادير: توسيع محطة المعالجة على سد مولاي عبد الله بصبيب 400 لتر/الثانية.
- سوق الأربعاء: تقوية تزويد المدينة انطلاقا من محطة المعالجة على سد واد المخازن بصبيب 330 لتر/الثانية.
- تزنييت: تعزيز تزويد المدينة انطلاقا من سد يوسف بن ناشفين بصبيب 145 لتر/الثانية.
- سيدي إفني و طرفاية: تزويد المدينتين بواسطة تحلية مياه البحر بصبيب 100 لتر/الثانية و 15 لتر/الثانية على التوالي.
- طانطان: توسيع محطة المعالجة بصبيب 50 لتر/الثانية.
- جرسيف: تزويد المدينة انطلاقا من سد تاركة أومادي بصبيب 300 لتر/الثانية:
- زاكورة: تزويد إقليم زاكورة انطلاقا من سد أكذ بصبيب 250 لتر/الثانية.
- بركان: تقوية تزويد المدينة بصبيب 130 لتر/الثانية عبر توسيع محطة المعالجة:
- تاوانات: تزويد المدينة بصبيب 100 لتر/الثانية انطلاقا من سد ساهلة.
- وجدة: تأمين التزويد بوضع 70 كلم من قنوات الجر انطلاقا من قناة الجر مشرع حمادي.
- الحسيمة: تزويد مدينة الحسيمة بوضع 31 كلم من قنوات الجر انطلاقا من سد غيس.

الميزانية المبرمجة: 3.192 مليون درهم

ستمكن من:

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 4,5 متر مكعب/الثانية:
- وضع 815 كلم من قنوات الجر والتوزيع.
- الرفع من مردودية قنوات الإنتاج:
- 97,25 % بالنسبة لقنوات الجر الكبيرة.
- 93,4 % بالنسبة لقنوات الجر المتوسطة والصغيرة.
- تحسين مردودية شبكات التوزيع:
- 77,9 % بالمدن والمراكز الحضرية.
- 75,3 % بالمراكز القروية.
- 69,7 % بالدواوير.



برنامج عمل 2022

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 5,476 مليار درهم

التطهير السائل

- الميزانية المبرمجة : 879 مليون درهم.
- ستمكن من إنجاز:
- 13 محطة لمعالجة المياه العادمة بطاقة إجمالية تقدر ب 30.518 م³/يوم.

التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

- الميزانية المرصودة : 1.405 مليون درهم.
- الساكنة القروية الاضافية المستفيدة : 65.393 نسمة.
- نسبة التزويد بالعالم القروي : 98,8%.

ميزانية الماء 2022

بلغت الاستثمارات المخصصة لقطاع الماء في إطار ميزانية الدولة حوالي **26,6 مليار درهم** برسم سنة 2022 منها 4.617 مليون درهم كاعتمادات أداء:

مجموع استثمارات 2022	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة		الميزانية العامة				البرامج
	الاستثمار		الاستثمار		التسيير	الموظفين	
	الالتزام	الأداء	الالتزام	الأداء			
26.614		1	21.997	4.616	202	-	برنامج الماء



الرصيد المينائي

يتوفر المغرب على رصيد حيوي من السدود ومحطات معالجة مياه الشرب مكنت من :

تروم الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 التوفر على سياسة مينائية شاملة. تأخذ بعين الاعتبار تشييد البنية التحتية والمرافق والخدمات المينائية ذات المواصفات الدولية. في ظل احترام معايير الاستغلال المسؤول والمستدام للبيئة. حيث يتوفر المغرب حاليا على شبكة هامة من الموانئ الحديثة يبلغ عددها 43 ميناء موزعة كالتالي:

موانئ خاصة
بالترفيه

7

موانئ للصيد
البحري

22

موانئ تجارية
متعددة المهام

14





أهم المؤشرات

الرواج المينائي إلى حدود شهر غشت 2021 (1/2) :

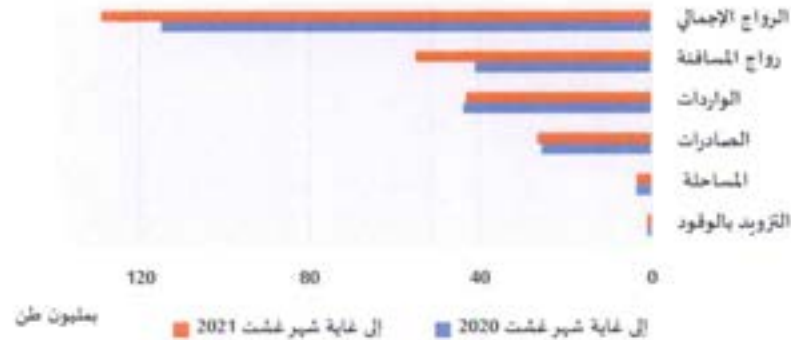
عرف الرواج التجاري البحري إلى حدود شهر غشت 2021، ارتفاعا مهما بلغت نسبته 12,2% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020، حيث بلغت الحمولة المنقولة ما يناهز 129 مليون طن بما فيه 54,8 مليون طن من رواج المسافنة بميناء طنجة المتوسط.

وقد عرف حجم المنقولات على مستوى الواردات انخفاضا بنسبة 1,4%. حيث بلغ 43 مليون طن إلى غاية نهاية شهر غشت 2021، مقابل 43,6 مليون طن عن نفس الفترة من السنة الماضية.

وبالنسبة للصادرات، فقد عرفت ارتفاعا نسبته 3,7%. حيث بلغ حجم الأطنان المنقولة 26,4 مليون طن إلى غاية نهاية شهر غشت 2021، مقابل 25,5 مليون طن خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020.

أما بالنسبة لرواج المساحلة فقد عرف انخفاضا بنسبة 2,4%. حيث بلغ 3,5 مليون طن إلى غاية نهاية شهر غشت 2021، مقابل 3,6 مليون طن عن نفس الفترة من السنة الماضية.

كما سجل نشاط تزويد السفن بالوقود انخفاضا بنسبة 1,8%. حيث بلغ 1 مليون طن إلى غاية نهاية شهر غشت 2021، مقابل 1,1 مليون طن خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020.



إلى غاية شهر غشت 2020	إلى غاية شهر غشت 2021	
43.023.828	43.672.218	الواردات (طن)
26.482.404	25.517.545	الصادرات (طن)
54.851.769	40.952.633	رواج المسافنة (طن)
3.537.798	3.624.306	المساحلة (طن)
1.095.321	1.116.325	تزويد السفن بالوقود (طن)
128.991.120	114.883.027	الرواج الإجمالي (طن)

أهم المؤشرات

الرواج المينائي إلى حدود شهر غشت 2021 (2/2) :

وحسب كل ميناء على حدة، فقد سجلت بعض الموانئ ارتفاعات مهمة للأروجة التي تمت معالجتها بها وتراوحت نسبها بين 54,2% المسجلة بالميناء الجديد لاسفي و4,8% المسجلة بميناء أسفي المدينة.



الميناء	الرواج المينائي
الميناء الجديد لاسفي	2,1 مليون طن أي بنسبة 54,2%
طنجة المتوسط	68 مليون طن أي بنسبة 30%
الناضور	% مليون طن أي بنسبة 13,2 2,5
العيون	% مليون طن أي بنسبة 11,4 1,2
أسفي المدينة	4,5 مليون طن أي بنسبة 4,8%

منجزات 2021

تنزيل الاستراتيجية المينائية في أفق 2030

صيانة المنشآت المينائية وتأهيل الموانئ

- اسناد الصفقة المتعلقة بأشغال تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء بكلفة 11 مليار درهم.
- إنهاء أشغال تعميق أرصفة الرسو بميناء الناظور بكلفة 88 مليون درهم.
- إعادة تهيئة المحطة البحرية و محيطها بميناء الناظور بكلفة 162 مليون درهم (3%).
- إنهاء أشغال تهيئة المرافق الترفيهية لمarina الحسيمة بكلفة 35 مليون درهم (97%).
- أشغال إعادة تأهيل الأرصفة بميناء الحسيمة بكلفة 19 مليون درهم (26%).
- إنهاء أشغال صيانة ميناء مارينا سمير بكلفة 68 مليون درهم (95%).
- إنهاء أشغال الشطر الأول لتحسين الولوج إلى ميناء أصيلة بكلفة 50 مليون درهم (100%).
- أشغال الشطر الثاني لتحسين الولوج إلى ميناء أصيلة بكلفة 162 مليون درهم (90%).
- إنهاء أشغال التهيئة بميناء الدار البيضاء بكلفة 181 مليون درهم.
- إنهاء أشغال الربط الطرقي بميناء الدار البيضاء بكلفة 76 مليون درهم.
- مواصلة أشغال إنجاز خطوط أنابيب نقل المنتجات البترولية في ميناء جرف الأصفر بكلفة 111 مليون درهم (63%).
- إنهاء أشغال التهيئة بميناء أسفي الأطلسي بكلفة 139 مليون درهم.
- إنهاء أشغال المحطة متعددة الاختصاصات بميناء أكادير بكلفة 372 مليون درهم.
- اقتناء المعدات بميناء طانطان بكلفة 43 مليون درهم.
- إنهاء أشغال صيانة الأرصفة بميناء العيون بكلفة 48 مليون درهم.
- إنهاء أشغال التهيئة بالمنطقة الصناعية لميناء الداخلة بكلفة 23 مليون درهم.

الموانئ الجديدة

- إطلاق أشغال بناء الميناء الجديد الداخلة الأطلسي بكلفة 12,4 مليار درهم.
- مواصلة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط بكلفة 10 مليار درهم (60%).
- إنهاء أشغال ورش إصلاح السفن الجديد بميناء الدار البيضاء بكلفة 1,3 مليار درهم (100%).
- مواصلة أشغال بناء الميناء الجديد للفوسفاط بالعيون من طرف مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بكلفة 6 مليار درهم (30%).





منجزات 2021

تفعيل المخطط المينائي في أفق 2030

صيانة المنشآت المينائية

- تقوية الرصيف الرئيسي للميناء التجاري لأكادير.
- تدعيم أرصفة ميناء الصيد بالحسيمة.
- أشغال تقوية حاجز مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء.
- تقوية الحاجز الرئيسي وإصلاح الرصيف الجنوبي لميناء أسفي.
- أشغال تقوية الحاجز الرئيسي لميناء المحمدية.

تأهيل و توسيع الموانئ

- انطلاق أشغال بناء الميناء الجديد الداخلة الأطلسي.
- مواصلة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط.
- أشغال بناء البنية الفوقية بميناء الصيد الجديد بميناء الدار البيضاء.
- أشغال بناء رصيف متعدد الاختصاصات بميناء أكادير.
- إنهاء أشغال ورش إصلاح السفن بميناء الدار البيضاء .
- إعادة تهيئة المحطة البحرية لميناء الناظور ومحيطها.
- أشغال بناء الميناء الجديد للفوسفاط بالعيون (مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط).

منجزات 2021

مشروع ميناء الداخلة الأطلسي مشروع هيكلي في إطار النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية



· دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية للجهة (الصيد البحري، الزراعة، التعدين، الطاقة، السياحة، التجارة، الصناعات التحويلية، إلخ).
· تزويد المنطقة بأداة لوجستية حديثة ومتطورة تتماشى مع طموحاتها التنموية.

أهداف
المشروع

حوض الصيد
· 28.8 هكتار من الأراضي المسطحة.
· 1662 متر أرضية بعمق 12 متر.
حوض إصلاح السفن
· 138 متر من الأرضية بعمق 12 متر.
· 8.6 هكتار من الأراضي المسطحة.
· حوض خاص لرافعة السفن.

· الحواجز الوقائية: 6758 متر.
· الجسر البحري: 1200 متر.
حوض التجارة
· 675 متر من الأرضية بعمق 16 متر و185 متر من أرضية الخدمات.
· محطة مخصصة للمحروقات.
· رصيف مخصص لسفن العريبات (رورو) على طول 45 متر.
· 30 هكتار من الأراضي المسطحة.

مكونات
المشروع

· 2028-2021
· 12.4 مليار درهم.

مدة الإنتاج
التكلفة

منجزات 2021

السلامة و الأمن البحريين

الأمن المينائي

- تسليم شواهد المطابقة للمدونة الدولية لأمن السفن والمنشآت المينائية ((ISPS). على مستوى عدة موانئ: طرفاية، أكادير، الميناء الجديد لاسفي.



التشوير البحري

- صيانة المنارات على مستوى (عكاشة، العنق) بتكلفة تناهز 1 مليون درهم.
- إنجاز الخبرة التقنية للمنارات على مستوى كل من إقليم الدريوش، طنجة، سيدي إفني، طانطان، الدار البيضاء، الجديدة، الصويرة، تيزنيت، طرفاية، بوجدور، وادي الذهب، بتكلفة إجمالية بلغت 2,6 مليون درهم.
- شراء وصيانة العناد التقني الخاص بالتشوير البحري والشاطئي ولتسيير المنارات، بتكلفة إجمالية بلغت 7 مليون درهم.



منجزات 2021

التنمية المستدامة

حماية الساحل والمنشآت المينائية والبحرية

- مواصلة إنجاز الدراسة التي تم إعداد خريطة مدى هشاشة السواحل المغربية إزاء المخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي على مستوى الجهات الساحلية التسع للمملكة. بتكلفة إجمالية بلغت 15 مليون درهم.
- مواصلة إنجاز الدراسات التقنية. بما فيها الكشوفات الجيوتقنية. المتعلقة بحماية الساحل على مستوى مدينة سلا. بتكلفة بلغت 16 مليون درهم.
- مواصلة إنجاز الدراسة التقنية. بما فيها الكشوفات الجيوتقنية المتعلقة بمشروع تقوية جرف أموني بأسفي. بتكلفة بلغت 3,5 مليون درهم.
- مواصلة أشغال مشروع تدعيم المنشآت البحرية الوقائية بساحل أكادير (مكسر الأمواج 1 و 2) وحاجز وقف زحف الرمال. بتكلفة بلغت 50 مليون درهم.
- إنهاء أشغال حماية الساحل على مستوى شاطئ فم الواد. بتكلفة إجمالية بلغت 55 مليون درهم.



منجزات 2021

إنهاء أشغال تجهبة المرافق الترفيهية لمarina الحسيمة
35 مليون درهم

صيانة ميناء مارينا سمير
68 مليون درهم

ميناء الناظور غرب المتوسط
10 مليار درهم

تحسين التووج إلى ميناء أصيلة
212 مليون درهم

أشغال تعميق أرضقة الرسو بميناء الناظور
88 مليون درهم

ورش إصلاح السفن العميد بميناء الدار البيضاء
1,3 مليار درهم

تعميد الحلازج الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء
1,1 مليار درهم

إنجاز خطوط أنابيب نقل المنتجات البترولية في ميناء جرف الأصفر
111 مليون درهم

أشغال التهيئة بميناء أسفي الأطلسي
139 مليون درهم

أشغال المحطة متعددة الاختصاصات بميناء لكبير
372 مليون درهم

إقناء المعدات بميناء طنطان
43 مليون درهم

الميناء الجديد لتوسط العيون
8 مليار درهم

أشغال صيانة الأرضقة بميناء العيون
48 مليون درهم

الميناء الجديد المنطقة الأطلسي
12,4 مليار درهم

أشغال التهيئة بالمنطقة الصناعية لميناء المنطقة الأطلسي
23 مليون درهم

الموانئ الجديدة

صيانة المنشآت المينائية وتأهيل الموانئ



برنامج عمل 2022

مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية

قطب الشمال الغربي

▪ انطلاق أشغال الشطر الثاني من توسيع ميناء الجهة بكلفة 210 مليون درهم.

قطب الجهة الشرقية

▪ مواصلة إنجاز أشغال ميناء الناظور غرب المتوسط بكلفة 10 مليار درهم.
▪ تدعيم المنشآت الواقية لميناء الناظور بكلفة 210 مليون درهم.



برنامج عمل 2022

مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية

قطب موانئ الجنوب

- أشغال بناء ميناء الداخلة الأطلسي بكلفة 12,4 مليار درهم.
- الشروع في إنجاز أشغال بناء حاجز لتوقيف الرمال بميناء الصيد بالمهبريز بكلفة 110 مليون درهم.
- تعزيز أرصفة ميناء الصيد بالداخلة بتكلفة 15 مليون درهم.

قطب القنيطرة –الدار البيضاء

- إطلاق أشغال تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء بكلفة 1,1 مليار درهم.
- إنجاز أشغال تقوية الحواجز المائية بميناء الدار البيضاء بكلفة 100 مليون درهم.
- أشغال حماية المنحدر الواقع خلف الحائط المينائي للمدخل الشمالي لميناء الجرف الأصفر بتكلفة 60 مليون درهم.
- اقتناء معدات خدمة المرور البحري لميناء الدار البيضاء بتكلفة 25 مليون درهم.

قطب سوس تانسيفت

- إطلاق الكشوفات الجيوتقنية لورش إصلاح السفن بأنزا بتكلفة 20 مليون درهم.



برنامج عمل 2022

السلامة و الأمن البحريين

التشوير البحري

- مواصلة الوزارة لمجهوداتها للمحافظة على البيئة وضمان سلامة الملاحة البحرية، وذلك بتشوير الشواطئ والموانئ وصيانة وتهيئة واستغلال المنارات والمعالم الأخرى.
- تصنيف المنارات المغربية التاريخية كتراث وطني وذلك بتنسيق مع وزارة الثقافة.

السلامة و الأمن المينائيان

- مواصلة تتبع مطابقة الموانئ المغربية للمدونة الدولية لأمن السفن والمنشآت المينائية.
- اعداد النصوص التطبيقية لقانون شرطة الموانئ 18-71.
- تحيين أنظمة استغلال الموانئ لضمان ملائمتها مع قانون شرطة الموانئ.





برنامج عمل 2022

التنمية المستدامة والحفاظ على الملك العام البحري والمينائي

تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي

- مواصلة دراسات وأشغال التحديد والحفاظ على الملك العمومي البحري.
- مواصلة دراسة المخطط المديرى لتثمين الملك العمومي البحري في أفق سنة 2035.
- إنجاز مشاريع تهم تتبع خط الساحل كافتناء ومعالجة صور الأقمار الصناعية على طول السواحل الوطنية.
- مراقبة الملك العمومي البحري والمينائي من خلال توفير الوسائل اللوجيستكية اللازمة لشرطة الملك العمومي البحري.
- مواصلة إنجاز الدراسات الهيدروترسبية الخاصة بمصب أم الربيع وبحيرة المرجة الزرقاء (مولاي بوسلهام).

حماية الساحل والمنشآت المينائية والبحرية

- إنجاز دراسة إعداد خريطة مدى هشاشة السواحل المغربية إزاء المخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي على مستوى الجهات الساحلية التسع.
- مواصلة الدراسة التقنية المتعلقة بحماية الساحل على مستوى مدينة سلا.
- إنهاء الدراسة التقنية المتعلقة بمشروع تقوية جرف أموني بأسفي.
- إنهاء أشغال مشروع تدعيم المنشآت البحرية الوقائية بساحل أكادير.
- انطلاق أشغال إنجاز الحماية البحرية لولوج ميناء الجهة بتكلفة تقديرية 80 مليون درهم.
- الشروع في إنجاز الشطر الثاني من أشغال حماية وتقوية الساحل على مستوى شاطئ فم الواد (بعد توقيع الاتفاقية بين الشركاء) بتكلفة تقديرية 30 مليون درهم.
- انطلاق أشغال إنجاز الشطر الأول للحماية البحرية لساحل جرف أموني (بعد توقيع الاتفاقية بين الشركاء) بتكلفة تقديرية 80 مليون درهم.

ميزانية الموانئ 2022

بلغت الاستثمارات المخصصة لقطاع الموانئ في إطار ميزانية الدولة حوالي **15 مليار درهم** برسم سنة 2022 منها 1.288 مليون درهم كاعتمادات أداء:

مجموع استثمار 2022	الحسابات الخصوصية		الميزانية العامة			البرامج
	الالتزام	الأداء	الاستثمار		الموظفين	
			الالتزام	الأداء		
14.982	-	16	13.694	1.272	10	-
						برنامج الموانئ



شبكات الملاحظة الرصدية

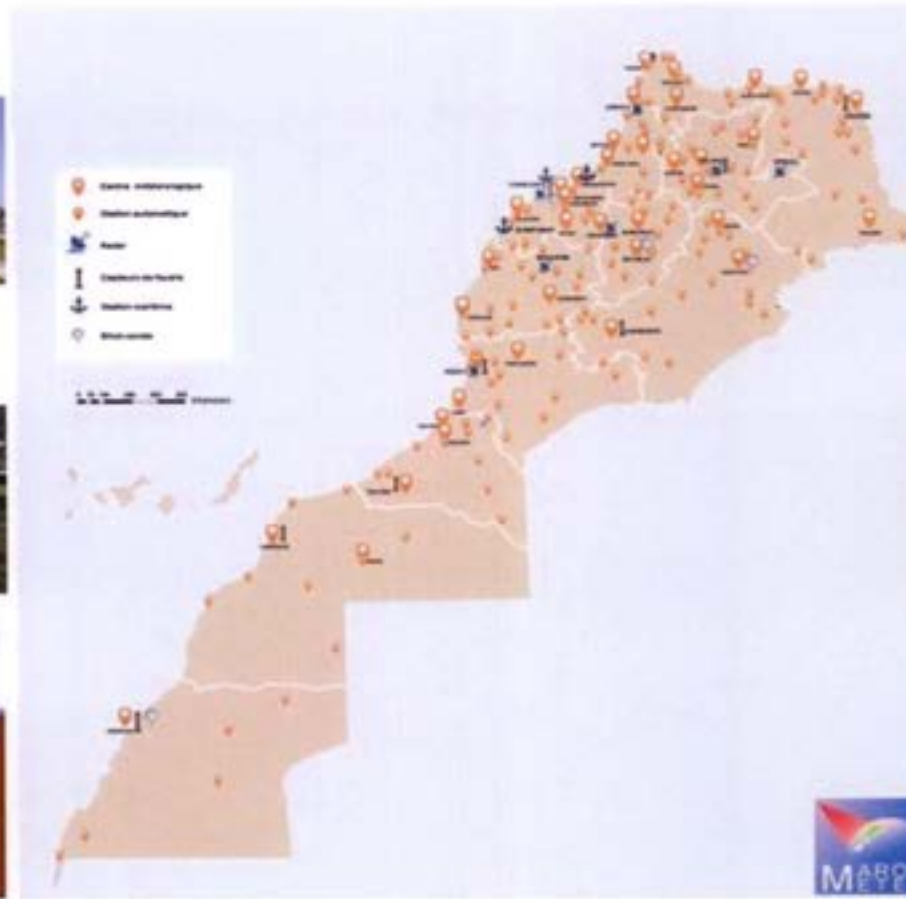
44 محطة
سينوبتيكية



200 محطة
أثوماتيكية



7 أجهزة استشعار
للصواعق



7 رادارات رصدية
+ 2 في طور الإنجاز



4 محطات لسير
الأجواء العليا



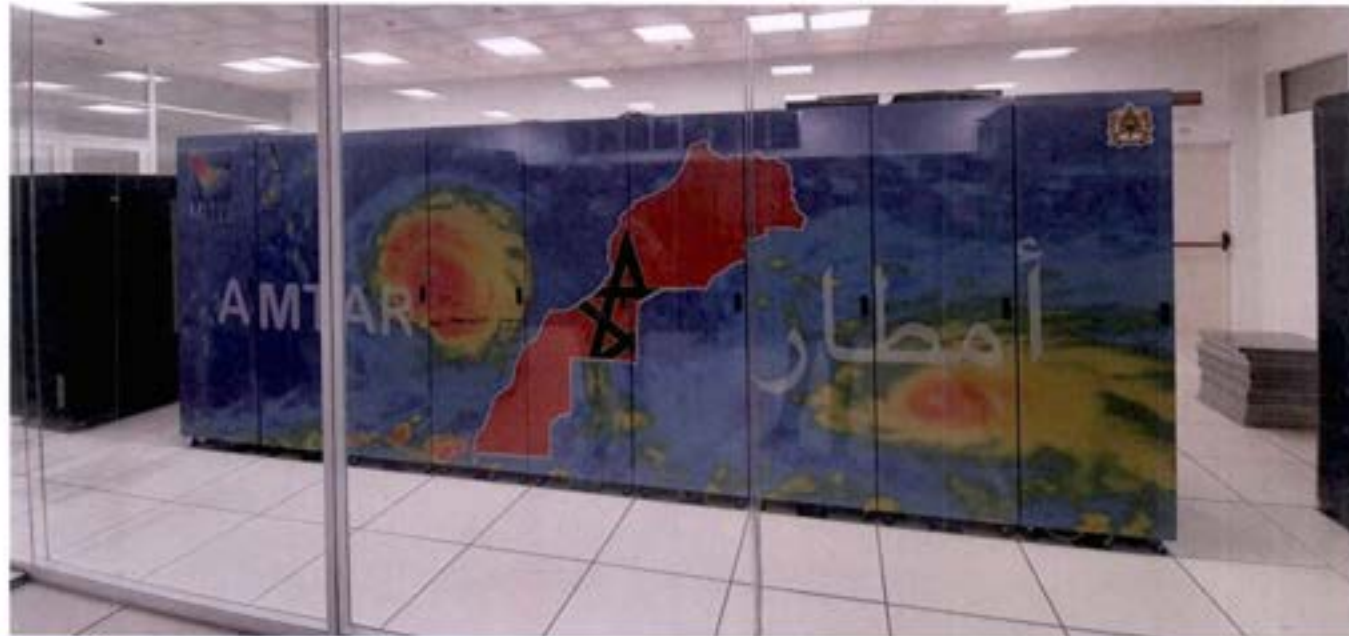
4 رادارات
بحرية





القوة الحاسوبية

عرفت سنة 2021، التشغيل الكلي و بداية استغلال الحاسوب العملاق الجديد للمديرية العامة للأرصاد الجوية. هذا الحاسوب يشتغل بقوة حاسوبية تصل إلى مليون مليار عملية في الثانية. و ستسمح هذه القوة الحاسوبية من إصدار إنذارات أتوماتيكية بالظواهر الرصدية القصوى على مستوى الجماعة بدل الإقليم كما هو عليه الحال الآن. كما سيسمح هذا الحاسوب بتشغيل نماذج مناخية عالية الدقة لدراسة التغيرات المناخية ببلادنا و تقديم معلومات أدق حول أثارها على مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.





سلسلة إنتاج التوقعات الرصدية



سلسلة إنتاج التوقعات الرصدية



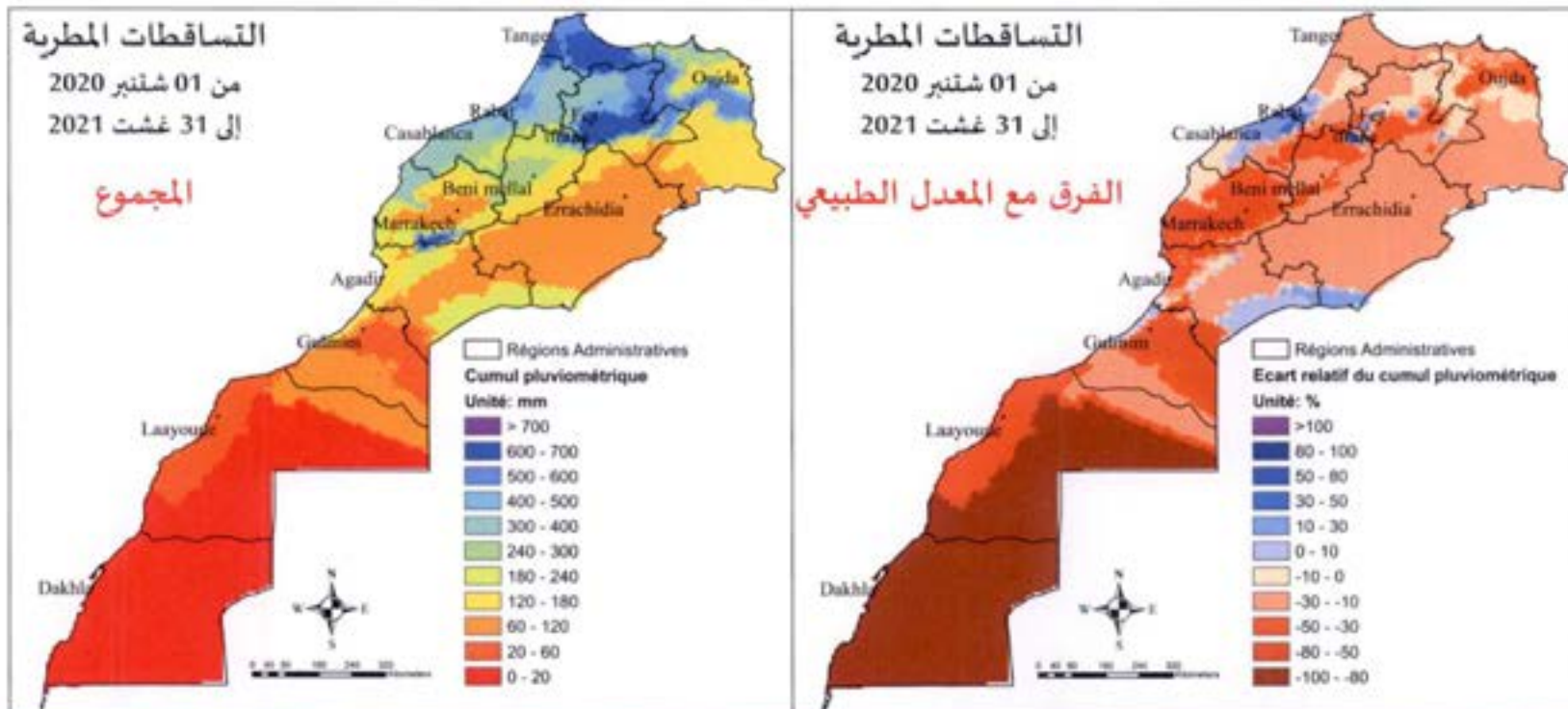
MAROC MÉTÉO
VOTRE PARTENAIRE
POUR UN DÉVELOPPEMENT
DURABLE





الحالة المناخية للسنة الفلاحية 2020-2021

بلغ متوسط التساقطات المطرية المسجل في المغرب في الفترة من 1 شتنبر 2020 إلى 31 غشت 2021 139.6 ملم ، مقابل 132.2 ملم في العام السابق . مما يظهر عجزاً بنسبة 26٪ مقارنة بالمعدل الطبيعي البالغ 188.4 ملم و 6٪ فائض عن العام السابق.





نظام إدارة الجودة



تعتبر المديرية العامة للأرصاد الجوية واحدة من أولى الهيئات التابعة للدولة التي حصلت على شهادة الجودة ايزو 9001 إصدار 2015 لنظامها لإدارة الجودة.

وقد حصلت على هاته الشهادة بعد عمليات التدقيق الخارجية التي أجراها مكتب معتمد خلال شهر يوليوز 2020 والتي شملت افتتاح عمليات الإدارة والإنتاج والدعم على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.

وتتمن هذه الشهادة أكثر من عام ونصف من العمل من أجل الامتثال للمتطلبات الجديدة للمعيار والمتمثلة أساسا في إدارة المخاطر، ودراسة وتحليل السياق الداخلي والخارجي للمديرية العامة وتحديد الأطراف المهتمة والاستجابة لمتطلباتهم واستباقية توقعاتهم، من خلال التحسين المستمر للخدمات التي توفرها المديرية العامة.



المؤشرات

عدد النشرات إلى غاية نهاية شتنبر 2021	نوع النشرة
111	نشرات الإنذار العام
152	نشرات الإنذار البحري
170	نشرات الإنذارات الأخرى
8190	نشرات التنبؤات
828	نشرات الإنذار الخاصة بالطيران SIGMET
194 216	النشرات الخاصة بالملاحة الجوية METAR-SPECI
19 656	نشرات التنبؤ الخاصة بالملاحة الجوية TAF – TEMSI
220 000	نشرات الملاحظات الرصدية



منجزات 2021

الصيانة الأجهزة الرصدية 20 مليون درهم

- إنجاز عمليات الصيانة الضرورية لأجهزة الرصد و النظم المعلوماتية لاسيما حاسوب التنبؤات العددية ومنظومة شبكة الرادارات الرصدية والمحطات الرصدية الأوتوماتيكية الخاصة بالملاحة الجوية.

الاتصالات ومعالجة المعطيات 19,8 مليون درهم

- اقتناء معدات وبرامج معلوماتية من أجل تجديد نظام دمج وعرض المعطيات الرصدية.
- اقتناء نظام معلوماتي لتدبير المعطيات المناخية من أجل تثمين ذاكرة المناخ الوطنية.
- اقتناء نظام مركزي مندمج لتجميع معطيات الشبكات الرصدية للمديرية.
- اقتناء منظومة لتخزين وأرشفة المعلومات الرصدية.

تقوية شبكة الرصد الجوي 32,8 مليون درهم

- اقتناء أجهزة أوتوماتيكية رصدية خاصة بالملاحة الجوية ل 06 مطارات.
- اقتناء 5 رادارات بحرية عالية التردد للرصد البحري الجديدة من أجل مراقبة وقياس المعطيات المتعلقة بالتيارات البحرية السطحية وخصائص الأمواج.
- اقتناء محطة أوتوماتيكية لسر الأجزاء العليا لجهة بني ملال - الخنيفرة.
- تغطية جهة سوس ماسة ب 46 محطة أوتوماتيكية في إطار شراكة مع مجلس الجهة.



برنامج عمل 2022

البحث الرصدي

- مواصلة تطوير النماذج العددية للتوقعات الرصدية.
- مواصلة البحث في مجال التغيرات المناخية و إسقاطاتها المستقبلية.
- مواصلة العمليات الخاصة ببرنامج الغيث للاستمطار الاصطناعي

الاتصالات ومعالجة المعطيات

11,6 مليون درهم

- اقتناء نظام افتراضي لحاسب المديرية العامة للأرصاد الجوية.
- اقتناء نظام التخزين والأرشيف للمديرية العامة للأرصاد الجوية.
- اقتناء نظام لرقمنة وتدير الوثائق المناخية.

تقوية شبكة الرصد الجوي

95,6 مليون درهم

- تجهيز أربع مطارات بالمعدات الرصدية الخاصة بالملاحة الجوية.
- اقتناء رادارين للرصد الجوي لتغطية جثي الدار البيضاء وفاس لتحسين نظام الإنذار الرصدي.
- اقتناء 3 شبكات حضرية لقياس وتتبع التساقطات المطرية بمدن الرباط و الدار البيضاء و طنجة .
- تقوية الشبكة الرصدية الثانوية لقياس المعطيات المناخية.
- تجهيز مختبرات جهوية لمعايرة الأجهزة الرصدية.
- اقتناء محطة أوتوماتيكية لسبر الأجواء العليا لجهة درعة تافيلالت.



ميزانية الأرصاد الجوية 2022

بلغت الاستثمارات المخصصة للأرصاد الجوية في إطار ميزانية الدولة حوالي **186 مليون درهم** برسم سنة 2022 منها 88 مليون درهم كاعتمادات أداء:

مجموع استثمار 2022	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة		الميزانية العامة				البرامج	
	الاستثمار		الاستثمار		التسيير	الموظفين		
	الالتزام	الأداء	الالتزام	الأداء				
186	62	53	45	36	35	10	-	برنامج الأرصاد الجوية



المخطط التشريعي : منجزات 2021

النصوص التنظيمية المصادق عليها من طرف المجلس الحكومي والمنشورة بالجريدة الرسمية



- مرسوم رقم 2.20.650 صادر في 25 فبراير 2021 بشأن تحديد الضفاف الحرة للملك العمومي المائي (ج ر عدد 6968 بتاريخ 11.3.2021):
- مرسوم رقم 2.18.242 صادر في 27 أبريل 2021 بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية (ج ر عدد 6985 بتاريخ 10.5.2021):
- مرسوم رقم 2.21.307 صادر في 8 سبتمبر 2021 بتحديد كفايات وضع تصاميم تهيئة الموانئ ومراجعتها والمصادقة عليها (ج ر عدد 7026 بتاريخ 30.9.2021).

النصوص التشريعية المصادق عليها من طرف البرلمان والمنشورة بالجريدة الرسمية



- مشروع قانون رقم 69.18 يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن (ج ر عدد 6967 بتاريخ 8.3.2021):
- مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ (ج ر عدد 6995 بتاريخ 14.6.2021).



التدبير المفوض

تتدخل الوزارة في مجال التدبير المفوض عبر الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بصفتها صاحبة مشروع منتدبة لفائدة حوالي 60 قطاعا من بينها عدة وزارات ومؤسسات عمومية وكذا جمعيات ذات المنفعة العامة. كما تقدم الوكالة المساعدة التقنية لبعض الجماعات المحلية. أغلب الشركات المبرمة مع أصحاب المشاريع تتم من خلال اتفاقيات إطار على المدى البعيد. وتقدر الاعتمادات المالية المفوضة للوكالة في إطار الإشراف المنتدب خلال سنة 2021 ب 17 مليار درهم. وتتألف حقيبة المشاريع المدبرة من:

حقيبة المشاريع

311 مشروع في طور الإنجاز

بقيمة استثمار تصل الى 17 مليار درهم

504 مشروع في طور الدراسات



تدبير الملك العمومي

التحديات

- ضبط الحدود الجغرافية لهذا الملك عن طريق أبحاث عمومية
- حماية الملك العمومي البحري ضد كل ترام أو استغلال غير قانوني

· تحديد وإعادة تحديد بعض مقاطع الملك العمومي البحري، وذلك عبر إنجاز الدراسات الطبوغرافية وتجسيد حدود الملك العمومي البحري وتدبير الملك العمومي البحري.

· تتبع خط الساحل من خلال اقتناء ومعالجة صور الأقمار الصناعية على طول السواحل الوطنية.

· مواصلة دراسة المخطط المديرى لتتمين الملك العمومي البحري في أفق 2035.

الملك
العمومي
البحري

· مواصلة إنجاز المساطر المتعلقة بتدبير وحماية الملك العمومي المائي وإعداد مشاريع المراسيم والقرارات، وكذا الدراسات والبرامج المرتبطة.

· مواصلة تنزيل مقتضيات المرسوم يتعلق بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولة مهامهم.

الملك
العمومي
المائي

· متابعة عملية تحفيظ الملك العمومي الطرقي مع إعطاء الأولوية للطرق للسيارة والطرق الوطنية.

· متابعة عمليات تحرير الملك العمومي للدولة من حالات الترامي والاستغلال غير المشروع بالتنسيق مع المديرات القطاعية والمديرات الجهوية والإقليمية المعنية.

الملك
العمومي
الطرقي



تنفيذ الأحكام القضائية

تم منذ سنة 2012 إلى حدود شهر شتنبر 2021 تصفية أكثر من 5 مليار درهم من الأحكام القضائية.

السنة	عدد الملفات المنفذة	المبلغ المنفذ بالدرهم
2014 - 2012	16	14 840 000
2015	15	260 000 000
2016	665	1 872 000 000
2017	526	567 000 000
2018	1 104	1 367 000 000
2019	576	500 000 000
2020	427	325 100 000
إلى حدود شتنبر 2021	528	320 000 000
المجموع	3 857	5 225 940 000



مجال البناء والأشغال العمومية - منجزات 2021

1. اعداد صيغة أولية لمراجعة كفاءات تقييم العروض المالية المنخفضة بكيفية غير عادية وذلك من اجل مواجهة ظاهرة الاطاحة بالائمان من طرف المتنافسين في الصفقات العمومية.
2. مواصلة تنزيل العقد البرنامج بين الحكومة ومهني القطاع لتطوير الهندسة ومقاولة البناء والأشغال العمومية عبر إطلاق الدراسة المتعلقة بالتقييم والمساعدة على تتبع تنفيذ هذا العقد البرنامج (PMO).
3. مواصلة إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة لتقييم الأنظمة الحالية لتكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية واقتراح سيناريوهات لتوحيد وتعميم النظام على جميع أصحاب المشاريع.
4. تفعيل اللاتمرکز الجزئي لنظام تكييف وتصنيف المقاولات على الصعيد الجهوي ابتداء من ماي 2021 وذلك من خلال إسناد دراسة ملفات التكييف والتصنيف المتعلقة بالرتب الدنيا حسب القطاعات إلى المديرات الجهوية للتجهيز والماء وتسليم الشواهد المتعلقة بها وكذا تجريد مسطرة التكييف والتصنيف من الصفة المادية .
5. الشروع في تقييم النظام الحالي لاعتماد مكاتب الدراسات والاستشارة واقتراح سيناريوهات لمراجعة هذا النظام وكذا نظام تكييف وتصنيف مختبرات البناء والأشغال العمومية.
6. بدء المشاورات لإحداث نظام لاعتماد مكاتب المراقبة التقنية في مجال البناء والأشغال العمومية.
7. الشروع في استغلال التطبيق المتعلق بالدليل المرجعي للأئمان الخاصة بالأشغال الطرقية والمينائية و البناء وذلك من أجل اعداد الكلفة التقديرية للأشغال من طرف أصحاب المشاريع.
8. المصادقة على حوالي 120 معيار مغربي بالميادين المتعلق بالأشغال العمومية
9. اصدار حوالي 4000 شهادة تكييف وتصنيف تهم مقاولات البناء والأشغال العمومية وازيد من 600 شهادة اعتماد تخص مكاتب الدراسات والاستشارة و حوالي 30 شهادة تكييف وتصنيف تهم مختبرات البناء والأشغال العمومية.



مجال البناء والأشغال العمومية - برنامج 2022

1. تحيين المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية لمراجعة كفاءات فحص وتقييم العروض المالية المنخفضة بكيفية غير عادية وذلك من اجل مواجهة ظاهرة كسر الاثمان من طرف المتنافسين.
2. مواصلة انجاز المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة بتقييم والمساعدة على تتبع تنفيذ العقد برنامج بين الحكومة ومهنيي القطاع لتطوير الهندسة ومقاولة البناء والأشغال العمومية.
3. في إطار توحيد وتعميم نظام تكييف وتصنيف المقاولات:
 - إتمام الدراسة والمصادقة على خلاصاتها من أجل تقديمها إلى رئاسة الحكومة.
 - الشروع في التنزيل الفعلي للخلاصات الناتجة عن الدراسة السابقة الذكر.
4. مواصلة تقييم النظام الحالي لاعتماد مكاتب الدراسات والاستشارة واقتراح سيناريوهات لمراجعة هذا النظام وكذا نظام تكييف وتصنيف مختبرات البناء والأشغال العمومية.
5. العمل على إحداث نظام لاعتماد مكاتب المراقبة التقنية في مجال البناء والأشغال العمومية.
6. الشروع في إنجاز الدراسة حول الدليل المرجعي لأثمان الخدمات الهندسية والاستشارة.



الموارد البشرية والتكوين

مشاركة مع وزارة النقل واللوجيستيك

توظيف 402 منصبا المحدثة برسم سنة 2020:

- 113 مهندسا للدولة من الدرجة الأولى.
- 06 أساتذة التعليم العالي.
- 38 متصرف من الدرجة الثانية.
- 157 تقنيا من الدرجة الثالثة.
- 80 مساعدا تقنيا من الدرجة الثالثة.
- 08 برسم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

التوظيف

تم إنجاز 2475 إطار/يوم/ تكويني استفاد منها 1419 موظف.

التكوين

إعداد ملفات الترقيّة في الدرجة لمختلف أصناف الموظفين برسم سنة 2020 وسيتم اقتراح ترقيّة 420 موظفا بالحصيص وخارج الحصيص من بين المرشحين المستوفين للشروط المطلوبة.

الترقيّة في
الدرجة

مواصلة تنزيل استراتيجية مأسسة إدماج مقارنة النوع في الوزارة من خلال إدماج الميزانية المستجيبة للنوع في برامج الوزارة والعمل على تقوية القدرات في هذا المجال.

مقارنة النوع



الموارد البشرية والتكوين

قامت الوزارة بتفويض مجموع الاختصاصات المزمع نقلها أو تفويضها إلى المصالح اللامركزية للوزارة وذلك برسم سنة 2020 والذي يبلغ 122 اختصاصا، وقد تم تجسيد تفويض أو نقل هذه اختصاصات بواسطة قرارات وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات العمومية.

التصميم
المديري
للاتمركز
الإداري

إن هذا التفويض لم يتم مواكبته بالموارد البشرية اللازمة من أجل الاضطلاع بالمهام والاختصاصات المفوضة أو المنقولة إلى المصالح اللامركزية للوزارة حيث لم يتم تخصيص سوى 400 منصب مالي برسم السنة المالية 2020 و0 منصب مالي برسم السنة المالية 2021.



الأعمال الاجتماعية

برنامج عمل سنة 2022

- مواصلة إنجاز برامج اجتماعية ذات جودة تتميز بالقرب والتحسين المستمر.
- استكمال تصفية المشاريع السكنية العالقة.
- الشروع في تنزيل مخرجات الدراسة المتعلقة بإعداد استراتيجية لتطوير خدمة الولوج إلى السكن.
- إدخال خدمات اجتماعية جديدة تتميز بالاستهداف والتكيف.
- تهيئة وتحديث مرافق اجتماعية لخدمة المنخرطين وأسره.
- تهيئة وتنمية الموارد البشرية للمؤسسة.
- تعزيز التواصل المؤسساتي والتواصل مع المنخرطين.
- مواصلة اعتماد الرقمنة وتطوير الأنظمة المعلوماتية.
- تكثيف الشراكات مع المؤسسات المماثلة ومختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص.

منجزات سنة 2021 بالأرقام

- المنح والمساعدات الاجتماعية : 826 مستفيد.
- خدمات التأمين : 3058 استشارة طبية.
- الترفيه والثقافة والرياضة : 2246 مستفيد.
- دعم و مواكبة تـمدرس أبناء المنخرطين : 600 مستفيد.



مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية
 ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ
 Fondation des Œuvres Sociales des Travaux Publics

أهم منجزات سنة 2021

- تنزيل الأسس التنظيمية لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية في صيغتها القانونية الجديدة كمؤسسة لا تهدف إلى الربح وذلك بتفعيل الهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة وتعيين جميع المسؤولين.
- عقد الدورة الثانية لمجلس التوجيه والمراقبة للمؤسسة.
- إحداث ثلاث لجن فرعية لمجلس التوجيه واعتماد مراقبة التدبير كآلية من آليات تعزيز حكمة المؤسسة.
- تحيين النظام الداخلي للمؤسسة والبطائق التقنية للخدمات وذلك بعد تقييم أولي.
- إعداد مسودة مشروع قانون بتعديل القانون 84.13 القاضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية وذلك لتجاوز بعض النواقص التي جاءت فيه واقتراح مقترحات جديدة لتطوير عمل المؤسسة والرفع من مردوديتها في بعض المجالات المتعلقة بمهامها.



أنظمة المعلومات والتحول الرقمي

- تنفيذ دراسة حول تجهيم تجهيزات مركز المعطيات الأولى وإعداد مخطط تصميمي خاص بهذه التجهيزات و تصميم الهيكل التفني لمركز البيانات لتلبية مختلف الحاجيات الخاصة بنظم المعلومات بتوافق مع المعايير والقواعد الخاصة بمراكز البيانات من مستوى عالٍ من حيث السعة والتوافر والأمان (tier-3).
- القناء المعدات والأنظمة المعلوماتية اللازمة لاستكمال تجهيم مركز المعطيات الرئيسي للوزارة (Datacenter).

مركز المعطيات للوزارة

- تجديد واقتناء معدات وبرنامج النسخ الاحتياطي للتمكين من تخزين المعطيات على مستوى مركز البيانات الخارجي.

النسخ الاحتياطي

- تعميم المعدات والبرامج الخاصة بمؤتمرات الفيديو (visioconférence) المتعلقة بقاعات الاجتماعات.

مؤتمرات الفيديو

- صيانة وكراء رخص استغلال المنصة الخاصة بحماية النصفج على شبكة الانترنت.
- صيانة المنصة الخاصة بحماية المراسلات البريدية الالكترونية.
- صيانة المنصة المضاد للفيروسات.
- إنجاز التدقيق التفني لأمن نظم المعلومات.
- الشروع في تثبيت المنصة التقنية الخاصة بمشروع إنشاء مركز عملياتي للحماية على المستوى المركزي للوزارة.

الأمن السبرياني

- إعداد الصيغة الجديدة للبوابة الالكترونية للوزارة.
- مواكبة ورش تبسيط المساطر الإدارية.

خدمات رقمية جديدة

- إتمام تطوير تطبيقات النظام المعلوماتي الجغرافي وفتحته للمرتفقين.
- إنجاز دراسة مخطط التحول الرقمي لقطاعات الوزارة.
- إنجاز نظام تخطيط وتدير الميزانية.
- تعميم استغلال نظام تدير وتتبع توصيات مهام التدقيق والتفتيش.
- إنجاز وتفعيل الصيغة الجديدة للبوابة الداخلية للوزارة (Intranet).
- إعداد استراتيجية تنظيم وتدير وحفظ وتأمين أرشيف الوزارة.

دعم النجاعة والحكامة



مؤسسات التكوين

حرصت الوزارة على استمرارية التكوين بالمؤسسات التابعة لها خلال ظروف الحجر الصحي موفرة لذلك جميع التقنيات اللازمة للتدريس عن بعد.



تخرج برسم الموسم الدراسي 2020-2021 من معاهد تكوين التقنيين المتخصصين في الأشغال العمومية 216 تقني.

أكادير	فاس	مراكش	وجدة	
24	20	26	27	الطرق
19	22	14	15	البناء
-	-	26	-	هندسة المياه
-	-	-	23	تدبير اللوجستيك والنقل
43	42	66	65	المجموع

المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
ECOLE HASSANIA DES TRAVAUX PUBLICS



تخرج 243 مهندسا ومهندسة من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية برسم الموسم الدراسي 2020-2021.
دخول اتفاقيات الشراكة بين الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها من جهة و المدرسة الحسنية للأشغال العمومية حيز التطبيق.

العدد	التخصص	الشعبة
44	البنات التحتية للنقل	الهندسة المدنية
50	هندسة البنايات	
30	هندسة المدينة والبيئة	الهندسة المائية والبيئية والمدينة
24	الهندسة المائية والبيئية	
36		الهندسة الكهربائية
24		علوم الإعلاميات الجغرافية
16		هندسة الإعلاميات
11		الأرصاد الجوية
8		خريجي المدرسة الحسنية بمدارس فرنسية
243		المجموع



التعاون

أهم أنشطة التعاون خلال سنة 2021

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA

- يومي 29 و30 ستمبر 2021، شاركت الوزارة في الدورة 14 للجنة الموارد المائية.

الاتحاد الإفريقي

- تشارك الوزارة في اجتماعات برنامج PIDA لتطوير البنية التحتية في افريقيا من أجل تنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وتشارك بنشاط في اجتماعات اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالنقل وعبر القارات والبنى التحتية والطاقة والسياحة.

COP 26

- من 31 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 2021، ستشارك الوزارة في الأسبوع الثاني من COP26 والذي سيعقد في غلاسكو.

أهم أنشطة التعاون خلال سنة 2022

المنتدى العالمي للمياه

- تشارك الوزارة في الاعداد للنسخة التاسعة من المنتدى العالمي للمياه، التي ستعقد خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 26 مارس 2022 في داكار.



9th WORLD WATER
FORUM | DAKAR 2022



المملكة المغربية
وزارة التجهيز والماء

3. ميزانية سنة 2022





اعتمادات الوزارة

الاستثمارات : 11.371 مليون درهم

التسيير : 568 مليون درهم

الموظفون : 1.042 مليون درهم

مجموع استثمار 2022	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة		الحسابات الخصوصية	الميزانية العامة			البرامج
	الاستثمار	الاستغلال		الاستثمار	التسيير	الموظفين	
4 973	13	54	2 700	2 260	25	-	1. برنامج الطرق
4 617	1	1	-	4 616	202	-	2. برنامج الماء
1 088			16	1 072	9	-	4. برنامج الموانئ
88	53	45	-	35	10		5. برنامج الأرصاد الجوية
404	1,3	6	-	403	322	1 042	6. برنامج التوجيه والقيادة
11 370	68	105	2 716	8 586	568	1 042	مجموع اعتمادات الأداء 2022
45 365	64		2 500	42 802			اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها



التوزيع الجهوي لاستثمارات الوزارة في إطار الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2022

في إطار برمجة الاعتمادات المخصصة للقطاع وتوزيع الاستثمارات المزمع إنجازها، تتبنى الوزارة مقارنة تعطي أهمية كبرى للتنمية الجهوية وبلغت استثمارات الوزارة في إطار الميزانية العامة للدولة حوالي 8.6 مليار درهم برسم سنة 2022، وهي موزعة كالتالي على الصعيد الجهوي:

المجموع	برنامج الطرق	برنامج الماء	برنامج الموانئ	برنامج الأرصاء الجوية	برنامج القيادة والتوجيه	المجموع
3 579	561	1 583	686	35	390	المصالح المركزية
693	181	484	61		0,34	جهة طنجة تطوان الحسيمة
520	335	526	0,7		0,48	الجهة الشرقية
590	113	573			3	جهة فاس مكناس
633	243	156	1,8		0,3	جهة الرباط سلا القنيطرة
148	157	21			0,23	جهة بني ملال خنيفرة
298	212	38	206		0,48	جهة الدار البيضاء سطات
545	80	398	0,6		0,38	جهة مراكش أسفي
541	141	239			7	جهة درعة تافيلالت
318	145	202	29		0,36	جهة سوس ماسة
303	85	346	0,8		0,2	جهة كلميم واد نون
361	1	50	8		0,13	جهة العيون الساقية الحمراء
55	6	0	77,8		0,1	جهة الداخلة واد الذهب
8 386	2 260	4 616	1 072	35	403	المجموع

- وتهم الاعتمادات المرصودة للمصالح المركزية أساسا النفقات التالية:
- تحويلات لفائدة المؤسسات والشركات التابعة للوزارة؛
 - مساهمات الوزارة في البرامج والمشاريع المنجزة في إطار الشراكة؛
 - مصاريف نزح الملكية المتعلقة بالمشاريع المنجزة من طرف الوزارة؛
 - مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية.



استثمارات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة

15.2 مليار درهم

استثمار 2022	المؤسسة
1 869	صندوق التمويل الطرقي
2 008	الشركة الوطنية للطرق السيارة
752	الوكالة الوطنية للموانئ
50	المختبر الوطني للتجارب والدراسات
2 624	شركة الناظور غرب المتوسط
1 367	Tmsa
50	الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة
1 015	وكالات الأحواض المائية
5 500	المكتب الوطني للكهرباء والماء (قطاع الماء)
10	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
15 245	المجموع



مجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والماء لسنة 2022

استثمارات المؤسسات
العمومية

15,2 مليار درهم

مجموع
الاستثمار العمومي
في قطاعات
التجهيز والماء

26,5 مليار درهم

استثمارات الوزارة

11,3 مليار درهم



المملكة المغربية
وزارة التجهيز والماء

شكرا على حسن إصغائكم



مناقشة الميزانية الفرعية
لوزارة التجهيز والماء
برسم القانون المالي 2022

ملخص المناقشة العامة

استهلّت مناقشة مشروع هذه الميزانية الفرعية لوزارة التجفيف والماء برسم السنة المالية 2022، بتعنهة السيدات والسادة النواب للسيد الوزير بالثقة المولوية السامية التي حضى بها، كما تم التنويه بالجهود المبذولة من طرف الوزارة في إعداد العرض المقدم والوثائق المعتمدة والمعززة لأهمية هذا القطاع، باعتباره من القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال ارتباطها الوثيق بعناصر التنمية، ومدى مساهمتها في تقليص الفوارق الجهوية، وخلق مناخ الاستثمار، والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي، إضافة إلى مشاركتها في تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية، وتكثيف التكافل الاجتماعي، وتوزيع الثروة الناتجة عن النمو على ساكنة التراب الوطني.

وقد شكّلت مناقشة مشروع هذه الميزانية الفرعية، فرصة سانحة للسيدات والسادة النواب لشرح العديد من التساؤلات والملاحظات حول مضمون العرض المقدم من طرف السيد الوزير، وكذا إبداء بعض الملاحظات على منهجية تدبير هذا القطاع، والانعكاسات السلبية المترتبة عن ذلك، إضافة إلى إبراز مواقفهم من السياسة الحكومية المتبعة ومن البرامج المصروحة، باعتبار أن هذه اللحظة الدستورية تعتبر فرصة مهمة للتقييم والعباسة لكل التدابير والإجراءات المتخذة في هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، تساءل مجموعة من السيدات والسادة النواب حول أسباب التأخر في إصدار المرسوم المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التجفيف والماء، كما همت تدخلاً منهم عدداً من المواضيع تم تصنيفها حسب العوارق التالية:

العبور الأول: قصباء الصرق

نظرا للخور الذي يلعبه قصباء الصرق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، باعتباره من أهم الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها خصص التنمية، فقد صرح عدد من المتدخلين بمجموعة من الإشكالات المرتبطة بهذا القصباء، بما في ذلك:

- التأخر الملحوظ في تهيئة وتعميد عدد من الصرق وإنجاز مجموعة من الجسور المخصصة لعبور الراجلين، الأمر الذي يساهم في الرفع من نسبة حوادث السير؛
- العمل على إيجاد حلول آنية لمشكل حول التمييز الزمني المخصص لإنجاز بعض المشاريع المتعلقة بالصرق، خصوصا في المناطق القروية والجبالية، نظرا لخورها الحيوي في فدا العزلة عن العالم القروي والجملي؛

▪ تقليص الفوارق الجبالية في مجال البنيات التحتية الصرقية؛

▪ إعلاء النضج في المعايير المعتمدة لإنجاز عدد من الصرق؛

▪ التسريع بتعميد وإصلاح وتثنية عدد من الصرق في سائر التراب الوصفي؛

▪ التعجيل بدراسات نفهم مد بعض المدن والأقاليم والجهات بصرق ميارة

تمتد إلى الأقاليم الجنوبية للمملكة بما في ذلك الكركرات؛

▪ ضرورة استمرارية الصيانة للحفاظ على الرصيد الصرقي، نظرا للاقتراء

بمجموعة من الصرق الإقليمية غير المعبدة؛

▪ الدعوة إلى مواصلة الجهود المبذولة على مستوى العدالة الجبالية في توزيع

المشاريع على مختلف أقاليم المملكة، بما في ذلك الأقاليم الجنوبية؛

- حجم الإنجازات والتحديات التي يصرحها ملف نزع الملكية لفائدة المنفعة العامة لإنجاز مشاريع ذات وقع مباشر على حياة المواطنين والمواطنات، الأمر الذي يتصلب مواءمته مع قانون تسيير المسالك؛
- إن برنامج عمل الوزارة لسنة 2022 لا يتضمن رؤية جديدة أو برنامجا جديدا للصرق، لا سيما بالنسبة للصرق السيارة؛
- الدعوة إلى استكمال إنجاز البرامج والمشاريع الكبرى المسكورة في قطاع الصرق، وإعطاء الأولوية لإعداد هيكلة الصرق وتوسيعها وصيانتها، وإنجاز المنشآت الفنية وتقليص الفوارق الجغرافية؛
- الدعوة إلى إعداد برنامج مستقل تسييره وزارة التجهيز والماء للنهوض

بالعالم القروي.

المحور الثاني: قطاع الماء

نظرا لاعتبار المنخومة المائية المغربية إحدى أهم الركائز الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية، لما لها من أهمية حيوية واستراتيجية في الحفاظ على التوازن المجتمعي والبيئي، فقد عبر السيدات والسادة النواب عن قلقهم الشديد في ظل التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا، من ندرة وعدم انتظامية التساقطات المصيرية، وانعكاساتها السلبية على المخزون المائي، خاصة التباين الكبير الذي تعرفه بعض المناطق بين الموارد المتوفرة وتنامي الصلب على هذه الموارد الحيوية في مختلف مجالات الحياة.

وبناء على ذلك، تبقى إشكالية ضمان نوع من العدالة الجبلية من أجل الحصول على الماء كماء حيوية، وضمان استقرار المواصنات والمواصنين في المناطق المهذمة بالعص، أحد أهم التحديات التي تواجه بلادنا في السنوات القادمة، وعلى هذا الأساس لابد من وضع الوزارة لاستراتيجية واضحة لتجاوز النقص المسجل على مستوى الماء في العديد من المناطق المهذمة بالعص، إضافة إلى ضرورة العمل على:

- مواصلة عمليات بناء السدود وتسريع وثيرة إنجازها؛
- تدبير إشكالية شح التساقطات من خلال اللجوء إلى الصرق البديلة، كإنشاء منشآت قليلة مياله البحر وتعميمها تدريجياً في عدد من مناطق المملكة.
- بناء السدود الصغرى لتنمية الموارد المحلية وإعلاء انصلافة تنمية للمناطق الجبلية؛
- إعلاء النضر في تكلفة الربح بالشبكة المائية في المناطق القروية، ووضع تقييم للمكتب الوصني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛
- ترشيد استعمال الموارد المائية المتاحة واعتماد مقاربة تشاركية مع الجماعات الترابية لتحقيق حكامه رشيدة في تدبير الماء؛
- دعم العالم القروي في مجال الماء؛
- إعلاء الأفضلية لفائدة الشركات الوصنية لإيجاز السدود، مع ابتكار حلول لاستغلال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك في إطار تشجيع المقولة الوصنية؛
- ابتكار حلول ناجعة لتحويل الفائض من المياه بالسدود نحو باقي الأحواض والسدود؛
- غياب التصهير المسائل بمجموعة من المدارس القروية والحضرية؛
- ما هي استراتيجية الوزارة في حفر الآبار بالواض؟

- ما هي الصيغة القانونية للشركات الجهوية متعددة الخدمات التي سيوكل إليها خدمات توزيع الماء والكهرباء والتصهير السائل ابتداء من يناير 2022، وما حدود صلاحيتها؟
- تعمير منصات معالجة المياه العادمة في مختلف جهات المملكة، وإعادة استغلالها في عمليات السقي؛
- ضرورة تعيين الترمانة القانونية في ظل الاستغلال المفرط للمياه وما له من تأثير على الفرشة المائية؛
- تسجيل تراجع في وتيرة برمجة السدود الكبرى لسنة 2022؛
- عدم تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع المسطرة لسنة 2022، والمرتبطة بالسدود الصغرى والمتوسطة وتوطينها داخل أقاليم المملكة؛
- العمل على تشجيع مشاريع الحماية من الفيضانات ومنصات معالجة المياه العادمة؛
- عدم برمجة مشاريع جديدة فيما يخص التصهير السائل بالعالم القروي؛
- التنويه بالجهودات المبذولة للرفع من نسبة الولوج للماء الصالح للشرب بالعالم القروي مع الدعوة إلى تبني سياسة تجميعية من أجل ترشيد استعمال المياه على جميع المستويات؛
- ضعف الميزانية المرسولة للفوارق الجهالية والشرق القروية؛
- ضعف الميزانية المخصصة لقصاع الماء، مقارنة مع حجم الإكراهات التي تواجه بلادنا بسبب تقلبات المناخ، وانعكاساتها السلبية على المخزون المائي لبلادنا.

▪ البصير الثالث: قضاة الموانئ:

بما أن قضاة الموانئ المغربية يمثل رافعة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركة لتنافسية الاقتصاد المحلي، خاصة السيدات والسادة النواب بمجموعة من التساؤلات والملاحظات التالية:

- تامين الجهود المبذولة لتعزيز الرصيد المينائي عبر مواصلة إنجاز أشغال مجموعة من الموانئ على رأسها كل من ميناء الناظور غرب المتوسط، وهو يمثل رهانا قويا لجلب الاستثمارات، والنهوض باقتصاد الجهة وعموم البلاد؛
- على غرار الميناء الصاقي للبحر الأصفر، تم التساؤل عن إمكانية تهيئة فضاءات ومنشآت قنربنية أكبر للغاز الصيعري من أجل توفير احتياكي مريح للبلاد، لاسيما بعد الأزمة الصاقية المفتعلة مع التجارة الشرقية حول أنبوب الغاز المغربي
- الإشالة بانصاف بناء ميناء الداخلة الأطلسي، ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية بالأقاليم الجنوبية؛
- العمل على إبلاء عناية كافية بجميع الموانئ على غرار ميناء صنجة المتوسط؛
- ضرورة الإسراع بإخراج النصوص التخصيكية والتنظيمية لقانون رقم 71.18 المتعلق بشركة الموانئ والقانون رقم 69.18 يتعلق بالتلوي الناامر عن السفر؛
- إصلاح وتأهيل الموانئ، إزاء المخاطر الصيعرية والتلوي البحري العرضي.

العنصر الرابع: قصاع الأرصاد الجوية

- في إطار العمل على مواصلة تقوية شبكة الرصد الجوي ومعالجة المعضيات، وصيانة الأجهزة الرصدية، صالبت مجموعة من المتدخلين بضرورة العمل على انشاء الإجراءات التالية:
 - توسيع مراكز الأرصاد الجوية في عدة من مناطق المملكة، وذلك بغية المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الكوارث الطبيعية؛
 - التنويه بالتصور الذي حققته سلسلة إنتاج التوقعات الجوية، وتقوية شبكة الرصد والاتصالات ومعالجة المعضيات، إلى جانب تحديث بصفة اليقظة وإصدار النشرات الإنذارية، والذي كان له وقع إيجابي على الفلاحين وعلى الملاحة البحرية والجوية؛
 - إبلاء العناية بصيانة الأجهزة الرصدية، نظرا لتأثيرها المباشر على استمرارية وجودة إنتاجية القصاص؛
 - التأكيد على ضرورة تشجيع البحث العلمي في هذا الميدان.

العنصر الخامس: القصاص الأفقية

- على غرار ما سبق، أشاء السيدات والسادة النواب في هذا العنصر بالجهود المبذولة من قبل الوزارة والأطر التابعة لها مركزيا وعمليا، وذلك في إطار خلق شركات وإبرام اتفاقيات نهم هذا القصاص.

وفي هذا الإطار، تم التأكيد على ضرورة انشاء بعض التدابير التالية:

- ضرورة مراجعة التدبير المفوض الذي أبان عن عجزه في عدة قصاعات، عبر الالتفات إلى الشركات الوصنية عوض الأجنبية؛

- تقوية الإصرار التعاقدى في مجال الاستثمار؛
- احترام معايير الجودة في تنفيذ المشاريع؛
- السهر على احترام بنود آفاتر التحملات عبر تفعيل دور المراقبة والتتبع؛
- إعلاءة النظر في مرسوم الصفقات العمومية الذي أيلان عن ضعفه، لاسيما في نضل تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تسريع إخراج المراسيم والقرارات المرتبطة بالملأ العمومي المائى؛
- البحث علم تعجيل تنزيل ميثلق اللاتمرکز الإءارى بغية تسريع تبسيكه وتجيوك المساكى المتعلقة بتدابير قضااع التحفيز والماء؛
- إعلاءة النظر في تصنيف المقاولات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة التي نضل عاجزة عن ولوج الصفقات العمومية؛
- الإشاءة بإحداث نظام لاعتماد مكاتب المراقبة التقنية في مجال البناء والأشغال العمومية.

ملخص
جواب السيد الوزير

تناول السيد وزير التجهيز والماء في معرض جوابه على تدخلاتي وملاحظات السيدات والسادة النواب بشأن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2022، العديد من عن الوزارة على المضى قدما في أورش الإصلاح، رغم مواجهة العديد من التحديات في ظل استمرارية جائحة كورونا ببلادنا، ولذا نضرا لأن العهد الجديد الذي يعيشه المغرب، يوفر مجموعة من الفرص لإنجاح كل التجارب المعتمدة على الحوار والتشاركية، والتفاعل بين مختلف المكونات، معززا حرصه على متابعة مختلف مجالات تدخل الوزارة، وإرساء آليات الحكامة على جميع المستويات، في كل ما هو مرتبط بقصاعم التجهيز و الماء، مؤكدا أن لدا يدخل في صلب اهتمامات وأولويات البرنامج الحكومي الجديد.

ونضرا لأهمية القصاصات التي تشرف عليها وزارة التجهيز والماء، ولورها الأساسي في تصحيح النموذج التنموي الجديد، أكد السيد الوزير على ضرورة العمل على إعلاء نفس جديد على الصعيد الوطني والاقتصادي لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الأورش الكبرى والمتوسطة، وكذا العمل على تحقيق العدالة الجبالية لإنصاف العديد من المناصق خاصة المناصق الجبلية، إضافة إلى العمل على تقليص الفوارق الجبالية والتي تدخل في إطار مصداقات الارتقاء الاجتماعي في بلادنا، والمساهمة في الحد من التوريث الجبلي للفقر مستقبلا.

ويعتبر حق المواصن في الماء، من الحقوق المنصوص عليها في دستور المملكة، وهي من الأهداف التي تم تسخيرها في البرنامج الحكومي، والتي تعهدت الحكومة بإنجازها.

وفي هذا الإطار عملت الوزارة على إعداد مجموعة من البرامج المرتبطة بقصاع الصرق والموانئ والأرصاد الجوية والماء، بما في لدا العمل على:

- تسريع المنجزات الخاصة بالصرق السريعة والصرق السيارة وتأهيل الصرق المصنفة؛
- تقليص الفوارق الجهالية بالوسط القروي من خلال مقاربة مندمجة؛
- تنزيل اللاتمرکز الإداري في إحصار الجهوية الموسعة؛
- التنسيق مع باقي الوزارات والجماعات الترابية من أجل تسريع الاتفاقيات المبرمة مع الجماعات، وإبرام اتفاقيات جديدة نهم الصرق وباقي المجالات؛
- تقييم البرامج ومراجعة مراسيم الصفقات العمومية المبرمة مع الشركات؛
- تصوير التشوير الإلكتروني؛
- إعداد المخطط الوطني للماء، والعمل على تدقيقه من أجل رفعه للمجلس الأعلى للماء والمناخ، سبقا لما جاء به القانون المالي.
- تفعيل دور شرطة المياه؛
- انشاء التدابير القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء للحد من الفيضانات؛
- وضع منضخ وصني للحماية من الفيضانات من أجل الحد من تأثيرها؛
- وضع منضخ وصني للتصهير السائل بالعالم القروي للمياه العادمة؛
- المتابعة الدقيقة للمتغيرات الصيغية وإيجاز دراسات استباقية للسنوات المقبلة للرفع من الصاغة الاستيعابية للمياه، ومواجهة مشكل شح المياه؛
- اعتماد المخطط الوطني لإعداد استعمال المياه العادمة والتصهير السائل؛
- العمل على وضع دراسة للحد من زحف الرمال؛

- الالتزام بتوسيع مراكز الأرصاء الجوية في عدد من مناهض المملكة؛
- تهيئة الأوعية والسكود وتقوية أنظمة الإنذار المبكر؛
- وضع نشرات إنذارية بكل أقاليم المملكة لتحقيق النجاعة في هذا المجال؛
- تسريع إصدار المراسيم التصحيحية للقوانين المصالحق عليها.

وبناء على ما سبق، أشار السيد الوزير إلى أن الوزارة ستعمل على تصحيح سلسلة من الإجراءات، تهدف من خلالها إلى مراجعة شمولية لهذه المنضومة في جميع عملياتها، بدءاً بالإصدار التشريعي الذي يستلزم تحيينه في بعض النفاذ الأساسية، وتفعيل جانب الدراسات والأبحاث، إضافة إلى تفعيل المقترحات الدستورية المتعلقة بالكامنة الجيدة في تسيير وتكبير مختلف أنشطة القطاع ومجالاته تدخله، مؤكدا استعدادها لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بالقطاع في علاقتها بباقي المؤسسات التي تقع تحت وصايتها، والعزم على مواصلة البرامج الوصية الهادفة إلى تحقيق التنمية الشاملة بالمغرب.

وفي الختام، تقدم السيد الوزير بالشكر الجزيل للسيدات والسادة النواب، منوها بتفانيهم في صرح أسئلة دقيقة تدخل على الاهتمام بهذا القطاع، وموكدا على موافاتهم بأجوبة كتابية مفصلة على جميع التساؤلات المصروحة بناء على معضيات دقيقة ومفصلة.

أوراق إثبات العضور



ورقة إثبات حضور
المسيكيات والسلامة النواب أعضاء اللجنة

الولاية التشريعية العاشرية 2021-2026 : عدد الحاضرين : 32
السنة التشريعية الأولى : 2022/2021 : عدد ماعاك العمل : ماعتات
الحكومة : أكتوبر 2021
تاريخ الاجتماع : 02 نونبر 2021
الساعة : 10 صباحا
جدول الأعمال : تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء للسنة المالية 2022

الاسم	الفريق النيابي	التوقيع
محمد ملال	الفريق الاشتراكي	
سيدى إبراهيم خي	فريق التجمع الوصني للأحرار	
حسن التاي	فريق الأصالة والمعاصرة	
عبد الصمد خنانو	فريق التقدم والاشتراكية	
هشام معنان	الفريق الاستقلالي	
محمد البوعمرى	الفريق الاشتراكي	
عواض اعماره	الفريق الحركي	
نعيمه الفتحاوي	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	
الحسين الرحوية	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
خليفة مجيبي	فريق الأصالة والمعاصرة	

الاسم	الفريق النيابي	التوقيع
محمد أحويك	فريق التجمع الوصني للأحرار	
مصطفى توتو	// //	
حسن الفيلالي	// //	
رشيد الحمري	// //	
صابر الكيف	// //	
عبد الرحمن رايح	// //	
عدي خزو	// //	
عمر اوجيل	// //	
بناصر فيق	// //	
محمد باكو	// //	
ابراهيم مصادق	فريق الأصالة والمعاصرة	
حميد الشاية	// //	
عبد الرحيم بوعزة	// //	
بوحسينو عبد العزيز	// //	
بوحسينو الحسين	// //	
محمد إبراهيم	// //	
أحمد أبو موكو	// //	
صالح أوغبال	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	
المفضل الصافري	// //	

	// //	اسماعيل العقالي
	// //	محمد الكبيسي
	// //	عبد العزيز البهجة
	// //	مولاي الزبير حيدوي
	// //	عزيز الفيدوي
	// //	حسن المهدي
	الفريق الاشتراكي	معيد النميلي
	// //	مولاي المهدي الفاكومي
	الفريق الشراكي	حسن العنصر
	// //	عمر البار
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	ياسين الراضي
	// //	الصغير باور
	فريق التقدم والاشتراكية	مرinem واحساسة
	// //	معيد الزيدوي
	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	فاكسة الهراء باتا



ورقة إثبات الحضور
للسيدات والسادة النواب غير أعضاء اللجنة

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم
	الفريق الاستراتيجي	محمد الحشم سمره
	الفريق الاستراتيجي	لورال محمد صبيح
	الفريق الاستراتيجي	عدنان رشيد
	الجمعية الطبية للأهram	محمد عيارش
	المدانة والتحصين	عبدالصمد حكر
	الاتحاد الاشتراكي	زلفي عوريشة
	الفريق الاشتراكي	النزدة اباكر



ورقة إثبات حضور
السيادات والسلامة النواب أعضاء اللجنة

الولاية التشريعية السابعة عشرة : 2021-2026
السنة التشريعية الأولى : 2021/2022
الخورة : أكتوبر 2021
تاريخ الاجتماع : 09 نونبر 2021
الساعة : 10 صباحا
جدول الأعمال : مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء للسنة المالية 2022

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم	
	الفريق الاشتراكي	محمد ملال	رئيس اللجنة
	فريق التجمع الوصفي للأحرار	سيدي إبراهيم خوي	النائب الأول
	فريق الأصالة والمعاصرة	حسن التاهي	النائب الثاني
	فريق التقدم والاشتراكية	عبد الصمد خنانو	النائب الثالث
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	عشام معنان	النائب الرابع
	الفريق الاشتراكي	محمد الموعمر	مقرر
	الفريق الحركي	عواض اعمارة	نائب المقرر
	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	نعيمه الفتحووي	أمينه
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	الحسين الرحوية	أمين
	فريق الأصالة والمعاصرة	خليفة مبيدي	أمين

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم
	فريق التجمع الوصني للأحرار	محمد أحويش
	// //	مصطفى توتو
	// //	حسن الفيلالي
	// //	رشيد الحمري
اعتز	// //	صابر الكيف
	// //	إسماعيل كرم
	// //	عدي خزو
	// //	عمر اوجيل
	// //	بناصر فيق
	// //	محمد بلعو
	فريق الأصالة والمعاصرة	ابراهيم بشار
	// //	حميدة الشاية
	// //	عبد الرحيم بوعزة
	// //	بوحسيني عبد العزيز
	// //	بوحسيني الحسين
	// //	محمد إبراهيم
	// //	أحمد أبو موكو
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاملية	صالح أوغبال
	// //	المفضل الصافري

	// //	اسماعيل المظالي
	// //	محمد الخبيبي
	// //	عبد العزيز البهجة
	// //	مولاي الزبير حمدي
	// //	الحريز ملور المنصوري
	// //	حسن البهي
اعتذر	الفريق الاشتراكي	معيد الميلي
	// //	مولاي المهدوي الفلصمي
	الفريق الحركي	حسن العنصر
	// //	عمر الباز
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	ياسين الراضي
	// //	الصغير بابور
	فريق التقدم والاشتراكية	مريم واحساء
	// //	معيد الزيدوي
	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	فاكسة الهراء باتا



ورقة إثبات حضور
السيادات والسادة النواب غير أعضاء اللجنة

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم
	الأصالة والعدل	محمد كاريم
	مؤسسي الفريق الاستقلالي	موراد البرقي غصيان
	الاستقلاليين	عبدالمجيد الفاسي
	الأصالة والمعاصرة	محمد الحيرة
	الاستقلاليين الديمقراطيين	فيصل الزاتوني
	الجمعية الوحد للاماز	الحيد اوبن محمد
	الفريق الاستقلالي	محمّد حصرى
	الفريق الاستقلالي	فاطمة لسمدة
	الفريق الاستقلالي	بوكرن حذيفة
	الانجمن الوطنى للأهوار / رئيس	محمد غيات
	الحركة الشعبية	محمد البني عيودي
	RNI	خليل نديم
	الاتحاد الوطني للشباب المغربي	عز الدين زلفيا

تقرير حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال

الكهافق والتنمية المستدامة

برسم السنة المالية 2022



ملخص التقرير

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة البنيان الأساسية والصاقة والمعادن والبيئة، بعد دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الصاقر والتنمية المستخدمة برسم السنة المالية 2022، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الإثنين 08 نونبر 2021 برئاسة النائب المحترم السيد محمد ملال رئيس لجنة البنيان الأساسية والصاقة والمعادن والبيئة، وبحضور السيدة ليلي بنعلي وزيرة الانتقال الصاقر والتنمية المستخدمة، وقد خص هذا الاجتماع لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الصاقر والتنمية المستخدمة برسم السنة المالية 2022، حيث ألت السيدة الوزيرة عرضاً مفصلاً سلكت من خلاله الضوء على عدد من الصاور وفق المفصل ألتناه:

الإطار الاستراتيجي للعمل

أشارت السيدة الوزيرة في مقدمة عرضها للاستراتيجية الوصنية للتنمية المستخدمة المصالح عليها بالجلس الوزاري المنعقد في 25 يونيو 2017 برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والمتمثلة في تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر أو منخفض الكربون ببلداننا في أفق 2030، وألت من خلال تحديد 7 رهانات كبرى همت:

- تعزيز حكامه التنمية المستخدمة؛
- إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛
- تحسين تدبير وثمين الموارد الصيغية وتعزيز الصافضة على التنوع البيولوجي؛
- تنزيل السياسة الوصنية لمكافحة التغير المناخي؛
- إعطاء أهمية خاصة للمجالد القشة؛
- تشجيع التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والتراية؛
- تصوير المعارف المربكة بالتنمية المستخدمة.

أما فيما يخص برنامج عمل 2022، فقد أكد السيد الوزيرة على إعداد خارطة الصريفة تبعاً لمخرجات الدراسة ملفة الأكر من أجل ملائمة الاستراتيجية مع المستجدات

الوهمية والالتزامات الخولية، ثم العمل على تعبئة القصاصات والجهود المعنية من أجل تسريع تنزيل منصوص الإطارة على المستوى الوطني والجهوي.

أما على مستوى الاستراتيجية الصاقية الوهمية، وبناء على التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله اعتمدت بلادنا استراتيجية وهمية تأخذ بعين الاعتبار تحديات وإمكانيات المملكة، ارتكزت بالأساس على:

- تعبئة الموارد الصاقية الوهمية عبر النمو المتصاعد للصاقات المتجددة؛
- تصوير النجاعة الصاقية؛
- تعزيز الاندماج الجهوي.

وتجدر الإشارة، أنه بفضل هذه الجهود أصبح المغرب نموذجا يمتد به على الصعيد الإقليمي والجهوي والدولي في مجال الانتقال الصاق، حيث أضفى القصاص الصاق الوهمي منصوص اهتمام الشركات الخولية التي تسعى للاستثمار فيه.

٣- الإطارة المؤسساتية والقانونية

▪ الكهرباء والصاقات المتجددة

من أجل تسريع وثيرة هذا الانتقال الصاق، ركزت السيدة الوزيرة على أهمية الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية في مجال الكهرباء والصاقات المتجددة وءكرت على سبيل المثال:

مشروع القانون رقم 40.19 الذي يغير ويتمم القانون رقم 13.09 المتعلق بالصاقات المتجددة، والذي يهدف إلى تقسيم مناخ الأعمال وضمنان انفتاح أكبر على القصاص الخاص للمساهمة في الرفع من حصة الصاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة لبلادنا لتتجاوز 52% في أفق سنة 2030.

وكذا بلورة مشروع القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء، بهدف تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي عن طريق تحديد شروطه وأحكامه، وضمنان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع الفاعلين المعنيين بالكهرباء، وكذا تحديد آليات مختلف المتدخلين.

وفيما يخص تقنين قصاص الكهرباء، فقد تميزت سنة 2021 بدخول القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قصاص الكهرباء وإحداث الهيئة الوهمية لضبط الكهرباء حيز التنفيذ واستكمال وضع هيكل الهيئة وبمجالسها الإطارية.

أما بنص نقل الأنشطة المتعلقة بالصاغات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للصاغة المستخدمة، فقد تم إبرام الاتفاقية الثلاثية بين الدولة والمكتب والوكالة وكذا نشر مشروع المرسوم الذي يهدف إلى المصاغة على هذه الاتفاقية، حيث تعمل الوزارة حاليا على تفعيل مضامين هذه الاتفاقية لمواكبة وتسهيل عملية نقل الأنشطة المذكورة.

▪ النجاعة الصاقية

أشارت السيدة الوزيرة بنص نصوص استكمال الإصدار التتخيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الصاقية لبعض النصوص خاصة:

- إصدار المرسوم المتعلق بالأداء الصاقي الأئني للأجهزة والتجهيزات المستعملة لكل أنواع الصاغة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني؛
- بلورة مشروع مرسوم متعلق بدراسة التأثير الصاقي وقرار الموافقة الصاقية؛
- الشروع في إعداد مشاريع القرارات لتحديد الأداء الصاقي الأئني والعنونة الصاقية؛
- بلورة مشروع مرسوم يتعلق بتحديد قائمة الإجازات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية الملزمة بترشيح استغلالها للصاغة.

▪ المواد البترولية والغاز الصيبي

وفيما يتعلق بالمواد البترولية والغاز الصيبي، أبرزت السيدة الوزيرة الجهود المبذولة من طرف الوزارة من أجل تصويب قطاع الصاغات ومواكبة كل التغييرات التي يعرفها القطاع سواء على المستوى الوطني والجهوي والدولي، مشيرة في هذا السياق لمشروع القانون الذي يغير ويتمم القانون رقم 67.15 والذي يهدف إلى فتح المجال أمام استيراد الغاز الصيبي المسال، بالإضافة لمشروع مرسوم يهدف إلى تعزيز مراقبة جودة المواد البترولية وتبسيط المسائل، ثم إعداد المشروع النهائي للقانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الصيبي.

▪ المعادن

أما بخصوص مجال المعادن، أشارت السيدة الوزيرة بعض النصوص التي توجد حالياً في صكوك المصادقة وخصت بالذكر:

- مشروع القانون رقم 46.20 الذي يغير ويتمم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم؛
- إعداد مشروع القانون رقم 49.20 المتعلق بالنظام الأساسي لمستخدمي الشركات المنجمية، والذي يهدف إلى تخصيص إحصار قانوني اجتماعي للصناعة المعدنية يضمن كرامة العمال وشروطها لثقافة بمحييه العمل؛
- إعداد مشروع قانون بتغيير وتنميط القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكربونات واستغلالها، والذي يهدف إلى تقنين البحث واستغلال الهيدروجين الصيغي.

▪ المراقبة والوقاية من المخاطر

أما على مستوى الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال المراقبة والوقاية من المخاطر، أشارت السيدة الوزيرة لاستكمال النصوص القانونية المتعلقة بالقانون رقم 22.16 المتعلق بالمواد المتفجرة وإحالتها على الأمانة العامة للحكومة قصد إخراجها في مسطرة المصادقة، كما أبانت على سفر الوزارة مع وزارة الداخلية قصد إيلاء الحلول الملانمة لإشكالية مستودعات قنينات غاز البوتان، وذلك عبر إعداد لائحة مشتركة تنص على إحداث لجنة إقليمية للقيام بزيارات ميدانية لاقتراح الحلول والإجراءات الضرورية اللازمة، كما سيواصل القطاع خلال سنة 2022 العمل على تصوير الإحصار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالمراقبة والوقاية من المخاطر.

وقد عمدت السيدة الوزيرة على تبيان الإحصار القانوني والمؤسساتي لمختلف المجالات التي تهم قطاع التنمية المستدامة، تناولتها عبر عدة مستويات شملت:

- على مستوى الحكامة، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للبيئة والمناخ.
- وفيما يخص التقييم البيئي، تم إعداد مشاريع المراسيم التقييمية للقانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي.

- أما بخصوص التنوع البيولوجي، فقد تم العمل على استكمال دراسة مشروع القانون رقم 56.17 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

- وفيما يتعلق بالتغير المناخي، تمت متابعة دراسة مقترح قانون يتعلق بتغير المناخ.
- وبالنسبة للنفايات، ارتكزت الجهود على متابعة دراسة مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، كما تم إعداد نصوص تنظيمية متعلقة بالحسومات البديلة ومعالجة نفايات المركبات الثنائية الفينيل متعدد الكلور والتخلص منها.

- أما على مستوى الساحل، تم إعداد مشروع مرسوم متعلق بالمخاض الوصفي للساحل.
- وفيما يخص الهواء، تم نشر قرارين، الأول يتعلق بتحديد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية الناتجة عن أنشطة قصاع السيراميك، والثاني يهتم تحديد شروط المصاغة على المركبات وفقا لمتطلبات المحرك من الوقود، كما تم إعداد مشروع مرسوم متعلق بتحديد معايير جودة الهواء وكيفية إقامة شبكات المراقبة.

ولتجميع النصوص القانونية والمقتضيات البيئية المتفرقة وتسهيل الولوج إليها، تم العمل على إعداد مشروع قانون بمثابة مخونة للبيئة.

أما فيما يخص برنامج عمل 2022، فقد أكدت السيدة الوزيرة على أن الوزارة ستعمل على استكمال مسطرة المصاغة على مشاريع القوانين المتعلقة بمخونة البيئة وبالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والتقييم البيئي والمناخ والنفايات، كما ستتم المصاغة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالتقييم البيئي والهواء والساحل والحدود القصوى للمقذوفات القمامائية.

👉 الأوراش والبرامج

👇 الصاغة

▪ الكهرباء والصاغات المتجددة:

عرف المغرب تقدما ملحوظا في مجال الانتقال الطاقي وقد نجح في الرفع من قدرة الصاغات المتجددة وذلك من خلال:

- مساهمة مشاريع الصاغات المتجددة في تحسين الوضعية الصاقية الوطنية؛

- تقوية القدرات الإنتاجية الكهربائية من مصادر متجددة كالصاقة الريحية، الصاقة الشمسية والصاقة الكهرومائية؛
 - اعتماد عدة برامج ومشاريع في إطار التوجهات الاستراتيجية لتسريع الانتقال الصافي؛
 - البحث والتصوير والابتكار في مجال الصاقات المتجددة والنجاعة الصافية.
- وفيما يتعلق بتعزيز الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية، أكدت السيدة الوزيرة على التنزيل الفعلي للإعلان المشترك الموقع بين المغرب والدول الأوروبية (إسبانيا، فرنسا، ألمانيا والبرتغال) من أجل تعزيز التبادل المستدام بين الدول الموقعة، حيث تم إعداد الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم من أجل رفع المعايير التقنية والقانونية أمام تبادل الكهرباء، ذات أصل متجدد بين الدول، في انتظار توقيعها.
- أما بخصوص الترمانة القانونية والتنظيمية للتقنيات النووية، فقد عملت الوزارة خلال سنة 2021 على مواصلة تأهيل عدة نصوص نصير بالذكر مواصلة الإطار التنظيمي للقانون رقم 142.12 المتعلق بالسلامة والأمن في المجالين النووي والإشعاعي، كما سيتم العمل خلال المرحلة المقبلة على عدة آفاق نذكر منها:
- مواصلة تأهيل الإطار التنظيمي المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وكذا بالمسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية؛
 - تتبع تفعيل مشروع "الرؤية الاستراتيجية للمركز الوطني للصاقة والعلوم والتقنيات النووية في أفق سنة 2030" وذلك في إطار الاستعمال السلمي للتقنيات النووية.

▪ النجاعة الصافية:

- تم اعتماد مقاربة جديدة لتعزيز النجاعة الصافية وذلك من خلال:
- احترام المشاريع الاستثمارية الجديدة لمبادئ النجاعة الصافية؛
 - إلمام الزامية احترام النجاعة الصافية على مستوى النفقات العمومية والبرامج المستفيدة من دعم الدولة؛
 - هيكلة وتصوير المعن المتعلقة بالنجاعة الصافية؛
 - جعل النجاعة الصافية في صلب اهتمامات المهنيين والمواكبين؛
 - تقوية القدرات المالية والمؤسسية وتقييم برامج النجاعة الصافية.

وبالنسبة للمشاريع والبرامج المنجزة والمرقبة في مجال النجاعة الصاقية، فتتمثل في بلورة برنامج النجاعة الصاقية في الإمارات والبنابات والمؤسسات العمومية في إحصار مثالية الإجارة العمومية، بالإضافة لإدماج تقنيات النجاعة الصاقية في الإجارة العمومية، والعمل على إبرام اتفاقيات للشراكة لتصوير النجاعة الصاقية واستعمال الصاقات المتجددة وذلك تفعيلاً لمبدأ مثالية الإجارة العمومية.

▪ المواد البترولية والغاز الصيعي

أبانت السيدة الوزيرة في عرضها، على أنه يتم تزويد السوق الوصنية من المواد البترولية عن طريق الاستيراد المباشر لهذه المواد من صرف 26 شركة توزيع عبر مختلف موانئ المملكة، ولمواكبة الطلب في السوق الوصنية ترمو الوزارة إلى إنشاء قدرات تخزينية إضافية تصل إلى 904 ألف متر مكعب وباستثمار مالي يناهز 3 مليار درهم في أفر سنة 2023، وفيما ينص توزيع الصروقات فقد تم الترخيص لإحداث 224 منصة لبيع الوقود باستثمار مالي يناهز 670 مليون درهم وخلق حوالي 1000 فرصة شغل.

أما فيما يخص الغاز الصيعي، فيتم العمل حالياً على إحداث مشروع وحدة عائمة للتخزين وإعادة التغويز "Floating Storage and Regasification Unit"، بالإضافة إلى متابعة دراسة مشروع أنبوب الغاز الصيعي نيجيريا-المغرب والذي وصل إلى مرحلة الدراسات الهندسية التقنية.

🚧 المعادن والجيولوجيا

يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية لملائنا، ويظهر ذلك جلياً من خلال تأثيره الإيجابي على مجموعة من المؤشرات الماكرواقتصادية وكذا عبر مساهمته في التقليص بنسبة مهمة من العجز الاقتصادي الوصني، حيث تصرقت السيدة الوزيرة بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية للمجال المعدني، والتي تتحلل في مواصلة الريادة في مجال الفوسفات عن طريق التكيف مع تقلبات السوق من خلال الإدماج الكامل في سلسلة القيمة، بغية خلق قطاع معدني تنافسي يهدف إلى تحقيق تنمية بحالية مندمجة ومستدامة في أفر سنة 2030.

وفي نفس السياق، تصرقت السيدة الوزيرة لأهم إنجازات وأفاق قطاع المعادن والبحث عن الهيدروكربونات، وكذا أهم الإنجازات والتوقعات في مجال الفوسفات، كما

قامت الوزارة ببلورة المخطط الوطني للجيولوجيا 2021-2030 والذي يرمي إلى تمكين بلادنا من بنية تحتية جيو علمية فعالة ومتطورة تستجيب للطلب على المعلومة الجيو علمية لباقي القطاعات الاقتصادية، حيث ارتكز هذا المخطط على 4 توجهات استراتيجية تهدف إلى الرفع من الجاهزية الجيولوجية لبلادنا وجلب الاستثمارات إليها من خلال تطوير البنية التحتية الجيو علمية الوطنية ووضعها رفح إشارة الباحثين والفاعلين وذلك عبر تضم معلومانية متطورة.

أما بالنسبة لقطاع التنمية المستدامة، أشارت السيدة الوزيرة على أنه هو الآخر عرف عدة برامج شملت مختلف مجالات القطاع، نذكر من بينها:

- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية؛
- البرنامج الوطني لتثمين النفايات؛
- البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث؛
- تنفيذ السياسة الوطنية في مجال صدارة تغير المناخ؛
- برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي.

٣ الرصد والمراقبة

على مستوى الرصد والاستشراق الصحافي، تم إنجاز وتفعيل المشروع المتعلق بوضع نظام معلوماني مندمج للمرصد المغربي، وكذا تعيين وإنجاز تقارير لتحليل الدرامات الاستشراقية المتعلقة بالطلب والعرض الصحافيين في أفق سنة 2050 في إطار توجهه استراتيجي منخفض الكربون.

أما على مستوى المراقبة والوقاية من المخاطر، فقد تمت مواكبة المشاريع الصحافية والمعدنية والشبه المعدنية وذلك من خلال التجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المواد البترولية، وكذا اعتماد تقنيات متقدمة لمراقبة جودة العسروقات.

وفي إطار تعزيز نظام المراقبة والتراخيص، تهدف الوزارة في أفق سنة 2022 على مستوى المراقبة لمتابعة تنفيذ المخطط على المستويين الوطني والجهوي بتنسيق مع الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية، وفيما يخص مجال التراخيص فسيتم العمل على إصلاق النظام المعلوماتي للتراخيص.

أما على مستوى التقييم البيئي، سيتم تنزيل المساهم والآليات لتنفيذ القانون رقم 17-49 المتعلق بالتقييم البيئي، وكذا متابعة دراسة كليات قرار الموافقة البيئية للمشاريع المعروضة على اللجنة الوصية.

الشراكة والتعاون

تصرقت السيدة الوزيرة لآفاق التعاون الثنائي والمتعدد الأصراف في مجالات الصافة والمعادن والجيولوجيا، عن صرق تعزيز هذا البعد الثنائي من خلال التعاون الإقليمي والثلاثي لتمكين البلدان الإفريقية والجلورة من أوروبا من الاستفادة من الخبرات المغربية وجلب الاستثمارات اللازمة.

أما على مستوى التعاون المتعدد الأصراف، متواصل الوزارة تنفيذ المبادرات والبرامج الدولية التي انخرط فيها المغرب مع المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية منها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والوكالة الدولية للصافة والوكالة الدولية للصافات المتعددة، وكذا البحث عن فرص جديدة لهذا التعاون لمواكبة دعم تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وتسريع الانتقال الصافي.

كما عملت الوزارة على تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين وذلك من خلال:

- إعداد إصار جديد للشراكة مع المجتمع المدني من أجل مواكبة تنزيل أهداف الاستراتيجية الوصية للتنمية؛
- إصراق المرحلة الثانية من برنامج Cleantech لدعم المشاريع المقولانية الأكثر ابتكارا.

كما عملت على تعزيز التعاون الدولي من خلال:

- المشاركة في الاجتماعات الدولية، خاصة منها اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة؛
- متابعة تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل الاستراتيجية الوصية للتنمية المستدامة، وتنفيذ التزامات المغرب في إصار الاتفاقيات المتعددة الأصراف.

التوعية والتحسيس والتربية البيئية

تهدف الوزارة خلال برنامج عملها لسنة 2022 في مجال التوعية والتحسيس والتربية البيئية على:

- تنضيم سلسلة من الحملات السمعية البصرية، عبر إنتاج وصلات وكبسولات وبنثا عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية، حول مواضيع بيئية ذات أولوية؛
- تنضيم دورات تكوينية وزيارات ميدانية لفائدة الصحافيين وممثلي الجمعيات البيئية من أجل المساهمة في تكريس الثقافة البيئية؛
- متابعة إحداث وتجهيز الأندية البيئية بالمؤسسات التعليمية ودور الشباب ودور الكهالة ومراكز الرعاية الاجتماعية، ومواكبة أنشطتها التوعوية.

الانتقال الصاقر وإصلاح الإدارة

على مستوى الانتقال الصاقر وإصلاح الإدارة، عملت الوزارة على إعداد عدة برامج همت:

- التنزيل الفعلي لميثاق اللاتمركز الإداري والتصميم المدير المتعلق بالقصاع، وذلك من خلال تسريع عملية النقل الفعلي للسلطات وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك؛
- مراجعة وتعيين وتصوير المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار في قصاعات الصاقة والمعالن والبيولوجيا، ورقمنة كافة المساطر الإدارية والبالغ عددها أزيد من 100 مسطرة إدارية وذلك في أفق سنة 2025، بالإضافة إلى وضع إجراءات لتتبع وتقييم جودة الخدمات المقدمة من طرف القصاع وذلك بأهداف قابلة للقياس؛
- تنزيل التصميم المدير للنظم المعلوماتية والرفع من معدل رقمنة الإجراءات العملية المهنية والداعمة من 25% إلى 95% في أفق سنة 2025.

كما واصل قصاع التنمية المستخدمة على مستوى الإصلاح الإداري والرقمنة خلال سنة 2021، التقدم في تنزيل هذا الورش الوصفي الاستراتيجي من خلال نقل جل الصلاحيات المبرمج نقلها إلى المصالح اللامركزية، وذلك بموجب النص التنضيمي المنضم لهذه

المديرية وكذا عبر آلية التفويض كما تم مدها بالموارد البشرية، كما عمل على تنزيل التصميم المدير للنظم المعلوماتية من خلال تسريع رقمنة المسائل الموضوعاتية والداعمة للوصول الى معدل 100% في أفق 2024.

وخلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 12 نونبر 2021، والمخصص للمناقشة العامة للميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الصافي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022، أشاء السيدات والسادة النواب بالإيجاز والمعصيات الواردة في عرض السيدة الوزيرة، كما تم صرح عدة تساؤلات وملاحظات بخصوصها، وقد أعربت السيدة الوزيرة عن أهمية هذه التدخلات حيث خصتها بإجابات وافية نظرا لأهميتها.

وفي اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 13 نونبر 2021، تم التصويت على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الصافي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022 بالنتيجة المشار إليها في الملحق الخاص بالتصويت.

مقرر النص

النائب المحترم السيد محمد البوعمرى



عرض السيدة الوزيرة

Royaume du Maroc

Ministère de la Transition
Énergétique et du
Développement Durable



المملكة المغربية

وزارة الانتقال
الطائقي
والتنمية المستدامة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطائقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022

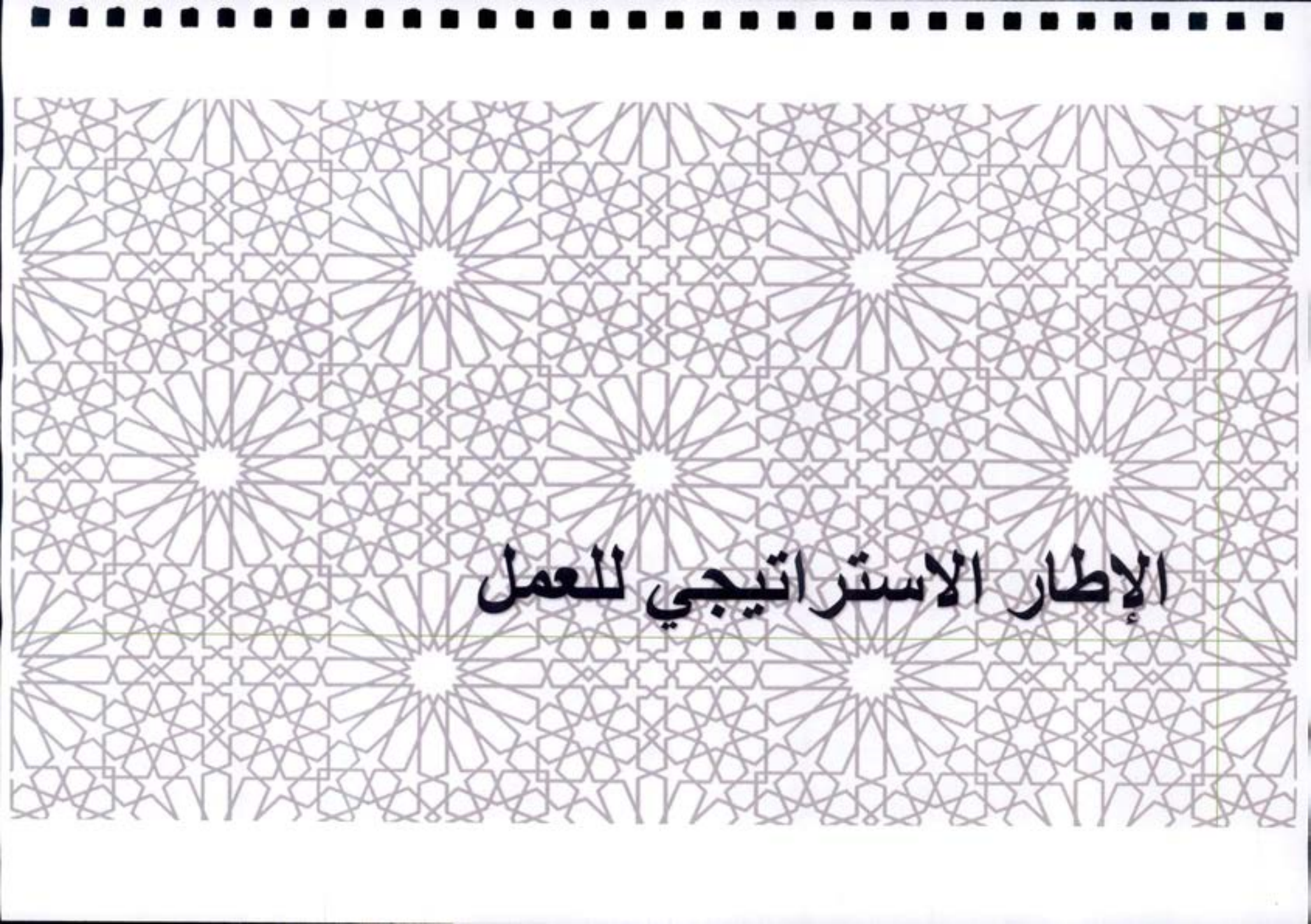
أمام لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة

بمجلس النواب

السيدة ليلى بنعلي
وزيرة الانتقال الطائقي والتنمية المستدامة

نونبر 2021





الإطار الاستراتيجي للعمل

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030

1

تم إعداد الاستراتيجية بناء على عدة مرجعيات مهيكلية (دستور المملكة الذي كرس الحق في التنمية المستدامة و القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي الرم الحكومة بوجوب اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

2

اعتماد الإستراتيجية من طرف المجلس الوزاري برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

25 يونيو 2017



لتحقيق الرؤية الاستراتيجية المتمثلة في تسريع الانتقال نحو اقتصاد اخضر شامل ومندمج ببلادنا في أفق 2030. تم تحديد 7 رهانات كبرى و 31 محور استراتيجي و 137 هدف



الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030

- اعداد التقرير السنوي للتقدم المحرز في تنزيل هذه الاستراتيجية خلال سنة 2020 والمصادقة عليه من طرف اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ؛
- إنجاز دراسة تقييمية للاستراتيجية تفعيلا لتوصية اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

برنامج عمل 2022:

- إعداد خارطة الطريق تبعا لمخرجات الدراسة من أجل ملائمة الاستراتيجية مع المستجدات الوطنية والالتزامات الدولية؛
- تعبئة القطاعات والجهات المعنية من أجل تسريع تنزيل مخطط مثالية الإدارة على المستوى الوطني والجهوي.

الاستراتيجية الطاقية الوطنية الأهداف الرئيسية والتوجهات الاستراتيجية

4 أهداف رئيسية



5 توجهات استراتيجية

بأقية طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية

تعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقات المتجددة

جعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية

تعزيز الاندماج الجهوي

التنمية المستدامة

إطلاق إصلاحات وبرامج ومشاريع لتحقيق أهداف وتوجهات الاستراتيجية الطاقية الوطنية

يتعلق الأمر بمواصلة الفتح التدريجي للسوق الوطنية للكهرباء من مصادر متجددة وذلك لبلوغ الأهداف المسطرة من خلال إصلاح الإطار التشريعي، وفتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط أمام الطاقات المتجددة، وإرساء هيكلية مؤسساتية جديدة للقطاع، بالإضافة إلى تنزيل خرائط الطريق الوطنية المتعلقة بتطوير مصادر الطاقات النظيفة لضمان استدامة المزيج الطاقية خاصة الطاقة الهيدروجينية والتأمين الطاقية للكتلة الحيوية، وكذا اعتماد الغاز الطبيعي ووضع الإطار القانوني والوسائل اللوجستية المتعلقة به، هذا بالإضافة إلى تنزيل الرؤية الاستراتيجية في مجال النجاعة الطاقية.

تعليمات ملكية جديدة لتطوير وتسريع الانتقال الطاقى بالمملكة المغربية

- ◀ رفع الطموحات المسطرة مبدئياً في مجال الطاقات المتجددة، والمدعوة بذلك إلى تجاوز الهدف الحالي لـ 52 بالمائة من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030.
- ◀ تكثيف وتشجيع قوة تحول الإدارة العمومية إلى نموذج يحتذى به، من خلال اللجوء قدر الإمكان إلى استعمال الطاقات المتجددة، ومن ثم الرفع من مستوى النجاعة الطاقية وتسجيل اقتصاد نوعي.
- ◀ اعتماد برنامج مندمج إضافي يروم تدعيم جميع محطات تحلية المياه المبرمجة بوحدات لإنتاج الطاقات المتجددة، قصد تمكينها من استقلالية واقتصاد في الطاقة، وذلك من خلال الاعتماد بشكل أولوي على المخزونات المتوفرة بالقرب من المحطات، على غرار حقل الطاقة الريحية بالداخل.
- ◀ استكشاف مصادر جديدة للطاقة من قبيل التثمين الطاقى للنفايات (الكتلة الحيوية) بالمدن الكبرى مثل التجمع الحضري للدار البيضاء.



ترأس جلالة الملك نصره الله لجلسة عمل خصصت لقطاع الطاقات المتجددة في فاتح نونبر 2018

...
وقد أبانت الأزمة الواتية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.
وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة، في توفير هذه المواد وتوزيعها.
لذا، نشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

...
مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، الجمعة 08 أكتوبر 2021



الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة الجمعة 08 أكتوبر 2021



الإطار المؤسسي والقانوني





الانتقال الطاقى

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية في مجال الكهرباء والطاقة المتجددة (تصوّر في طور الإعداد أو المصادقة)



تقنين قطاع الكهرباء

- مشروع مرسوم بتطبيق المادة 10 من القانون رقم 48.15 القاضي بتحديد تعريف الطاقة الكهربائية التكميلية وكيفية احتسابها (استتم إحالته على وزارة الداخلية للتوقيع عليه بالمعطف فور المصادقة عليه من طرف هذه الوزارة)
- مشروع مرسوم بتطبيق المادة 11 من القانون رقم 48.15 المعدد للمواصفات التقنية المتعلقة بشروط الربط والنوع وفواعل استعمال الشبكات الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط (تم التوقيع عليه من طرف هذه الوزارة وإرساله إلى وزارة الداخلية من أجل التوقيع عليه بالمعطف قصد وضعه في مسطرة المصادقة)
- مشروع مرسوم بتطبيق المواد 37 و39 و54 من القانون رقم 48.15 القاضي بتحديد سقف مبلغ مساهمة الأطراف التي أحلت النزاع على الهيئة الوطنية لحسب الكهرباء وسقف نسبة مساهمة مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل ومسيري شبكات توزيع الكهرباء في مساهمات الهيئة وكذا الفترة الانتقالية التي سيتولى فيها مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، تدبير عقود شراء الكهرباء البرمة (استتم إحالته من على وزارة الداخلية للتوقيع عليه بالمعطف بعد دراسة ملاحظاتها عليه).

استغلال الهيدروجين

مشروع قانون يوظف إنتاج وتخزين الهيدروجين (في طور الإعداد). وذلك نظراً لأهمية الطاقة الهيدروجينية للتسويق الاقتصادي الوطني وخاصة القطاع الصناعي الذي يتطلب اعتماد أنواع الطول وتعبئة كل الإمكانات اللازمة لتعزيز قدرته التنافسية والاستجابة للمتطلبات الجديدة بهدف تطوير المسارات الواعدة.

تنظيم مهنة الكهربائي المعتمد

مشروع قانون منظم لتنظيم مهنة الكهربائي المعتمد وكذا مشروع مرسوم بتطبيق المواد 14 و19 و20 منه (تم إعدادهما وسيتم إحالتهما على الأمانة العامة للحكومة من أجل وضعهما في مسطرة المصادقة) بهدف تحديث السجح الاقتصادي الحالي، من خلال تنظيم المهنة وإدماجها ضمن القطاع المنظم ومواصلة تنظيم اعتماد الكهربائيين على المستوى الوطني والرفع من التنافسية بين الكهربائيين وبين الشركات العاملة في مجال توزيع الكهرباء.

نقل الأنشطة المتعلقة بالطاقة المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة

تم إبرام الاتفاقية الثلاثية بين الدولة والمكتب والوكالة وكذا نشر مشروع المرسوم الذي يهدف إلى المصادقة على هذه الاتفاقية. ويتم حالياً السهر على تعجيل مصادقتها لمواكبة وتسهيل عملية نقل الأنشطة المذكورة.

الإنتاج الذاتي للكهرباء

مشروع القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء، يهدف تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي عن طريق تحديد شروطه وأحكامه، وضمان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع الفاعلين المعنيين بالكهرباء، وكذا تحديد دور مختلف المتدخلين (تمت إحالته على الأمانة العامة للحكومة قصد وضعه في مسطرة المصادقة).

منح الصفة الضبطية لأعاون المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

مشروع قانون يغير وينظم القانون رقم 40.09 السالف الذكر، لإعطاء الصفة الضبطية لأعاون المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل تحرير الصناعات والإبلاغ عن التجاوزات التي تلحق استمراراً بماهية بالمعدات المتعلقة بالكهرباء والماء والتطهير أو تؤدي إلى استهلاكها غير المشروع (تم إعداده ويتم حالياً تعميم هذا القانون على المؤسسات المملوكة بالتوزيع في إطار مشروع إعادة هيكلة قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السابق ومن تم إحالته إلى الأمانة العامة من أجل وضعه في مسطرة المصادقة).

فتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط أمام الطاقة المتجددة

مشروع قرار مشترك لتحديد مسار الأطراف المتعلقة بمكان الطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقاً من مساهمة الطاقة المتجددة في الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط لفترة الممتدة من 2022 إلى 2031 (تم التوقيع عليه من طرف هذه الوزارة وتمت إحالته على وزارة الداخلية للتوقيع عليه ومن تم نشره بالجريدة الرسمية).

إصلاح الإطار التشريعي للطاقة المتجددة

مشروع القانون رقم 40.19 يغير وينظم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقة المتجددة (تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي وتمت إحالته على البرلمان)، يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وضمان النجاح الكبر على القطاع الخاص للمساهمة في الرفع من حصة الطاقة المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة ليلاينا لتتجاوز 52% في أفق سنة 2030.

مسطرة خاصة بتزاع المملوكة لأجل المتفعة العامة لصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

مشروع قانون يدمج ويغير القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وذلك من أجل تسريع وثيرة تعبئة الأوعية الطارئة اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة المتعلقة بالكهرباء والماء والتطهير في الأجل المحددة (وهو حالياً لدى الأمانة العامة للحكومة قصد وضعه في مسطرة المصادقة).

تتبع إنجاز مشاريع الطاقة المتجددة في إطار القانون رقم 13.09

مشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 38.16، يتعلق بإعطاء "الوكالة المغربية للطاقة المستدامة" من طرف مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، للتدخل بالتنسيق مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل إنجاز منشآت الطاقة المتجددة اللازمة في حالة عدم استجابة قدرات إنتاج الكهرباء التي تم تطويرها في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقة المتجددة لأهداف البرمجة المتعددة السنوات لقدرات الإنتاج الكهربائي المساهم عليها من طرف الإدارة (سيتم إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة من أجل وضعه في مسطرة المصادقة بعد أن تم الأخذ بعين الاعتبار جميع ملاحظات الفاعلين).

استكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية (تصوّر في طور الإعداد أو المصادقة)

ترشيد استهلاك للطاقة

تمت بلورة مشروع مرسوم متعلق بتحديد قناعة الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية الملزمة بترشيد استهلاكها للطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الوزارات المعنية.

إعادة تموقع شركة الهندسة الطاقية

سيتم تفعيل إعادة تموقع شركة الهندسة الطاقية كشركة للخدمات الطاقية لتتولى الإشراف التقني على الطلبات العمومية لإنجاز مشاريع النجاعة الطاقية لقناعة الإدارات العمومية والجماعات الترابية.

دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية

تمت المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.18.165 بتحديد دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية بالمجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 21 نونبر 2019. وبعد دراسة ملاحظات وزارة الداخلية المتعلقة بدفتر التحملات، تمت إحالة هذا المشروع على رئاسة الحكومة من طرف الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 17 شتنبر 2021، قصد طلب التحكم نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق مشترك بين الأطراف المعنية.

دراسة التأثير الطاقية والموافقة الطاقية

تمت بلورة مشروع مرسوم متعلق بدراسة التأثير الطاقية وقرار الموافقة الطاقية مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الوزارات المعنية.

الأداء الطاقية الأدنى والعونة الطاقية

تمت بلورة مشاريع القرارات لتحديد الأداء الطاقية الأدنى والعونة الطاقية للتلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة. كما سيتم الشروع في إعداد مشاريع القرارات لتحديد الأداء الطاقية الأدنى والعونة الطاقية للدرجات ثلاثية العجلات والدرجات وبعض التجهيزات المستعملة في القطاع الفلاحي كالمضخات ووحدات التبريد والتلاجات.

الأداء الطاقية الأدنى للأجهزة والتجهيزات

تم إصدار المرسوم رقم 2.20.716 المتعلق بالأداء الطاقية الأدنى للأجهزة والتجهيزات المستعملة بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي أو بالمنتجات البترولية السائلة أو الغازية أو بالقلم أو بالطاقت المتجددة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني، في الجريدة الرسمية بتاريخ 5 ابريل 2021.

الافتحاص الطاقية الإلزامي وهينات الافتحاص الطاقية

في إطار تفعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقية الإلزامي وكذا هينات الافتحاص الطاقية، توصلت الوزارة بالثين وثلاثين (32) طلبا للحصول على الاعتماد. وقد تم منح 20 اعتمادا للهيئات المعنية من أجل إنجاز الافتحاص الطاقية الإلزامي.



شركة الهندسة الطاقية
SOCIÉTÉ D'INGÉNIEURIE ÉNERGÉTIQUE

amee
الوكالة المغربية
للنجاعة الطاقية

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية في مجال المواد البترولية والغاز الطبيعي (تصوم في طور الإعداد أو المصادقة)



الإصلاح العميق لقطاع المحروقات

سيتم العرض على مسطرة المصادقة مشروع قانون يغير ويتم القانون رقم 67.15، ويهدف إلى فتح المجال أمام استيراد الغاز الطبيعي المسال، وإحداث نشاط جديد يقتصر على تخزين المواد البترولية فقط، قصد خلق فرص شغل جديدة وتعزيز ربط المغرب بالسلسلة اللوجستكية العالمية.

تعزيز مراقبة جودة المواد البترولية وتبسيط المساطر

سيتم العرض على مسطرة المصادقة مشروع مرسوم يهدف إلى تنظيم كفاءات مراقبة جودة المواد البترولية وشروط اعتماد مختبرات التحاليل وإجراءات وشروط وضع نظام للتحقق والوسم وكذا تبسيط مساطر الحصول على رخص المنشآت.

الغاز الطبيعي ما بعد الإنتاج

تم إعداد المشروع النهائي للقانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي وإحلاله من جديد على مجلس المناقشة، بعد الانتهاء من المشاورات المؤسسية. ويهدف إلى تنظيم أنشطة شراء الغاز الطبيعي واستيراده وتحويله ونقله وتخزينه وتوزيعه وبيعه وكذلك إلى تقنين ومراقبة بناء وتشغيل البنيات التحتية اللازمة.

المخزون الاحتياطي من المواد البترولية

سيتم إخراج الورقة المرجعية للمخزون الاحتياطي ومواكبتها بالتصوم التشريعية والتنظيمية الضرورية في إطار التوجيهات الملكية السامية.

نشاط نقل وتخزين الغاز الطبيعي

تم إصدار مرسوم رقم 2.21.594 في 09 غشت 2021 يؤذن بموجبه للمكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن بإحداث شركة المساهمة المسماة « ONHYM Midstream Co SA » لتمثل نشاطها بنقل الغاز الطبيعي، خصوصاً تنبير وإنشاء وتطوير شبكات النقل وصيانة وإصلاح وتشبيد البنيات التحتية المتعلقة بنقل الغاز، بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بتخزين المواد داخل خزانات أو تجاويف جيولوجية تحت الأرض. ويندرج مشروع إحداث هذه الشركة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الغاز.

التقييس

تم إصدار قرار رقم 1948.21 في 16 يوليو 2021 يتعلق بعميزات المنتوجات التلغوية الكبرى، وذلك لملائمة هذه العميزات بالمعيار الأوربي Euro 6 الذي يهدف إلى السيطرة على تلوث المركبات. وسيتم العمل خلال سنة 2022 على إعداد المواصفات القياسية المتعلقة بمعايير السلامة لقطاع الغاز الطبيعي المسال.



أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال المعادن (نصوص في طور الإعداد أو المصادقة)

نصوص في طور المصادقة :

إصلاح الإطار التشريعي المتعلق بقطاع المناجم

تمت المصادقة على مشروع القانون رقم 46.20 الذي يغير ويتمم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بمجلس الحكومة يوم فاتح يوليوز 2021 بهدف مواكبة التطور الجديد للقطاع وقد تمت إحالته على البرلمان.

النظام الأساسي لمستخدمي الشركات المنجمية

تم إعداد مشروع القانون رقم 49.20 المتعلق بالنظام الأساسي لمستخدمي الشركات المنجمية والذي يهدف إلى تخصيص إطار قانوني اجتماعي للصناعة المعدنية يضمن كرامة العمال وشروطا لائقة بمحيط العمل (استتم إحالته على الأمانة العامة للحكومة من جديد بعد تعيين الإضاء على منكرته التقدمية).

استغلال الهيدروجين الطبيعي

تم إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكربونات واستغلالها الصادر بتقيده الطهير الشريف رقم 1.91.118 بتاريخ 27 من رمضان 1412 (فاتح أبريل 1992)، كما وقع تغييره وتتميمه والذي يهدف إلى تقنين البحث واستغلال الهيدروجين الطبيعي

النصوص التي تم إصدارها :

- مرسوم رقم 2.19.543 صادر في 2 شعبان 1441 (27 مارس 2020) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.15.807 الصادر في 12 رجب 1437 (20 أبريل 2016) بتطبيق أحكام القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بشأن مسطرة منح السندات المنجمية؛
- مرسوم رقم 2.19.1021 صادر في 2 شعبان 1441 (27 مارس 2020) بشأن مسطرة منح رخص البحث ورخص استغلال التجاويف؛
- مرسوم رقم 2.18.442 بتطبيق القانون رقم 74.15 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتناقبالات وفجيج؛
- قرار مشترك لوزير الطاقة والمعادن والبيئة ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2221.20 في 23 من ذي الحجة 1441 (13 أغسطس 2020) متعلق بمراجعة أجرة الخدمات المنصوص عليها في المادة 24 من المرسوم رقم 2.15.807 الصادر في 12 من رجب 1437 (20 أبريل 2016) بتطبيق أحكام القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بشأن مسطرة منح السندات المنجمية؛
- قرار رقم 1924.20 بتاريخ 28 ذي القعدة 1441 (20 يوليوز 2020) بتقسيم المنطقة المنجمية لتناقبالات وفجيج إلى أجزاء؛
- قرار رقم 2239.20 بتاريخ 27 ذي الحجة 1441 (17 أغسطس 2020) بشأن إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المسحوبة أو المتخلى عنها إلى غاية دجنبر 2019.
- قرار رقم 2357.21 بتاريخ 7 محرم 1443 (11 أكتوبر 2021) بشأن إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المسحوبة أو المتخلى عنها إلى غاية دجنبر 2020.

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال المراقبة والوقاية من المخاطر (نصوص في طور الإعداد أو المصادقة)

سنة 2022

- ◀ إصدار النصوص التنظيمية للقانون رقم 22.16، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بمشاريع القرارات والدوريات الضرورية لدخول القانون رقم 22.16 حيز التنفيذ.
- ◀ إصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 (22 فبراير 1973) المتعلق بمواد الهيدروكربور.
- ◀ إصدار مشروع المرسوم المتعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم.
- ◀ وضع إطار قانوني وتنظيمي متعلق بألات الضغط الغازي والبخاري عبر تحيين ومراجعة الترسات التشريعية والتنظيمية المؤطرة لصناعة واستعمال وتشغيل ومراقبة هذه الآلات لتتماشى والتطور الحاصل في هذا المجال.
- ◀ إصدار قرار رقم 1845.21 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات اعتماد هيئات مراقبة آلات الضغط.
- ◀ دراسة إمكانية إدخال في النصوص القانونية المنظمة للقطاع الأحكام التنظيمية المتعلقة بفرض إجراء دراسة المخاطر للمنشآت الطاقة والمعدنية ذات خطورة.

سنة 2021

- ◀ إعداد مشروع مرسومين بتطبيق القانون رقم 22.16 يتعلق بالمواد المتفجرة، ووضعها قيد مسطرة المصادقة، متعلقين ب:
 - مشروع مرسوم متعلق بتخزين وصنع المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيحية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية؛
 - مشروع مرسوم بتحديد تصنيف المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيحية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية ومناطق خطرها واعتمادها ووسمها وتصديرها وشرائها وبيعها ونقلها واستعمالها وإتلافها.
- ◀ استكمال إعداد النصوص التنظيمية للقانون رقم 22.16 والمتمثلة في إعداد مشاريع القرارات.
- ◀ إعداد مشروع المرسوم المتعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم.
- ◀ إعداد 6 مشاريع قرارات وزارية بتطبيق مشروع مرسومين السالفي الذكر.
- ◀ استكمال إعداد مشروع مرسوم متعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم.
- ◀ إعداد قرار رقم 1845.21 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات اعتماد هيئات مراقبة آلات الضغط.
- ◀ إعداد دورية مشتركة بين الوزارة ووزارة الداخلية المتعلقة باشكالية مستودعي قنينات غاز البوطان.



قطاع التنمية المستدامة

تعزير الإطار القانوني والمؤسساتي

▪ إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للبيئة والمناخ

الحكومة

إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي ويتعلق الأمر ب:

• مشروع مرسوم يتعلق بتطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بالتقييم البيئي:

• مشروع مرسوم يتعلق بتحديد كفاءات إجراء البحث العمومي المتعلق بالمشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة:

• مشروع مرسوم يتعلق بتحديد شروط وكفاءات منح الاعتماد لمكاتب الدراسات لإنجاز التقييم البيئي.

التقييم البيئي

▪ استكمال دراسة مشروع القانون رقم 56.17 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقسام العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

التنوع البيولوجي

▪ متابعة دراسة مقترح قانون يتعلق بتغير المناخ:

التغير المناخي

▪ متابعة دراسة مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.

▪ نشر القرار رقم 422.21 بإجبارية تطبيق المواصفة القياسية المغربية NM EN 15359 المتعلقة بالمحروقات

البديلة (RDF) الخصوصيات والأصناف بالجريدة الرسمية عدد 6974 بتاريخ فاتح ابريل 2021.

▪ إعداد قرار بشأن تحديد المواصفات الخاصة بجمع ونقل وتخزين ومعالجة نفايات المركبات الثنائية الفينيل

متعدد الكلور والتخلص منها، الذي تم إعداده للوفاء بالتزامات بلادنا اتجاه اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات

العضوية الثابتة (في طور النشر بالجريدة الرسمية).

النفايات



تعزير الإطار القانوني والمؤسسي

▪ اعداد مشروع مرسوم متعلق بالمخطط الوطني للساحل:

الساحل

- نشر قرارين، القرار الأول رقم 2323.20 متعلق بتحديد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية الناتجة عن أنشطة قطاع السيراميك والقرار الثاني رقم 21.2251 بهم تحديد شروط المصادقة على المركبات وفقا لمتطلبات المحرك من الوقود (معيار أورو 6) :
- اعداد مشروع مرسوم يغير ويتم المرسوم رقم 2-09-286 المتعلق بتحديد معايير جودة الهواء وكيفيات إقامة شبكات الحراسة:
- مراجعة المعايير المتعلقة بالقرار المشترك رقم 1504-18 الذي تحدد بموجبه الحدود القصوى القطاعية للانبعاثات المتأتية من منشآت إنتاج الإسمنت والمنشآت المنتجة للإسمنت المثمينة للنفايات بالإحراق:
- اعداد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية المتعلقة بقطاعات الأجور والصناعات المعدنية وقطاع الفوسفات والمحطات الحرارية والسكر.

الهواء

▪ اعداد مشروع قانون بمثابة مدونة للبيئة لتجميع النصوص القانونية والمقتضيات البيئية المتفرقة وتسهيل الولوج إليها.

مدونة البيئة

- استكمال مسطرة المصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بمدونة البيئة وبالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والتقييم البيئي والمناخ والنفايات؛
- المصادقة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالتقييم البيئي والهواء والساحل والحدود القصوى للمقذوفات القطاعية.



الأوراشن والبرامج

الانتقال الطاقى



الطاقة



الكهرباء والطاقة المتجددة



مساهمة مشاريع الطاقات المتجددة في تحسين الوضعية الطاقية الوطنية

القدرة المنشأة من مصادر متجددة (بالميغاواط)



◀ 3951 ميغاواط كقدرة منشأة من أصل متجدد، ما يمثل حوالي 37,2% من إجمالي القدرة الكهربائية المنشأة.

الإنتاج الكهربائي الوطني (ميغاواط ساعة)



◀ مساهمة الطاقات المتجددة بحوالي 20% في تلبية الطلب الكهربائي.

◀ توفير هامش مريح مهم لتدبير التوازن بين العرض والطلب.

97,50%



2008

90,57%



2020

◀ تراجع نسبة التبعية الطاقية.



1814 MW



1873 MW



350 MW

◀ 4037 ميغاواط إضافية بحلول عام 2025 من مصادر متجددة.

◀ إنجاز وسائل إنتاج مرنة لمواكبة الطبيعة المتذبذبة للمصادر المتجددة وخاصة محطات توليد الطاقة عن طريق الضخ ومحطة حرارية باستعمال الغاز الطبيعي (450 ميغاواط).

تقوية القدرات الإنتاجية الكهربائية من مصادر متجددة

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable

◀ دخول الحقول الريحية جبل خلادي حيز التشغيل الرسمي بقدرة 120 ميغاواط.

◀ دخول الحقول الريحية ميدلت، بقدرة 210 ميغاواط، مرحلة الاستغلال سنة 2020.

◀ متابعة تطوير وإنجاز مختلف الحقول الريحية المرخصة في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، 9 مشاريع بقدرة إجمالية تبلغ 794 ميغاواط واستثمار إجمالي يناهز 11,86 مليار درهم.



◀ متابعة تطوير وإنجاز محطتين شمسيين بقدرة إجمالية 40 ميغاواط واستثمار إجمالي يناهز 340 مليون درهم، في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

◀ الترخيص لتطوير 4 محطات شمسية فوتوضونية في إطار الإنتاج الذاتي بقدرة إجمالية تصل إلى 6,19 ميغاواط من طرف القطاع الصناعي، وكذا تشغيل محطة شمسية فوتوضونية في إطار الإنتاج الذاتي بقدرة 1 ميغاواط بالجديدة من طرف القطاع الصناعي.

◀ تشغيل المحطة الشمسية "تور تافيلانت-أرفود" بقدرة 40 ميغاواط.

◀ بلورة والإعلان عن طلبات العروض لإنتاج برنامج من الطاقة الشمسية الفتوضونية، بقدرة إجمالية تناهز 400 ميغاواط وذلك في إطار القانون رقم 13-09. وسيتم تطوير المرحلة الأولى من البرنامج السالف الذكر بسبعة مواقع وهي: عين بني مطهر وتارودانت وقلعة السراغنة والحاجب وجريسيف وسيدي بنور وأبي الجعد. وسيتم الشروع في استغلال هذه المشاريع في سنة 2023.



◀ متابعة أشغال تطوير 17 مشروع محطة كهرومائية صغرى بقدرة إجمالية تناهز 230 ميغاواط واستثمار يقدر بحوالي 5,76 مليار درهم، وذلك في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

◀ متابعة أشغال إنجاز محطة تحويل الطاقة عبر الضخ «عبد المومن» بقدرة 350 ميغاواط واستثمار يناهز 3,2 مليار درهم، ومن المرتقب ان تدخل حيز التشغيل سنة 2022.

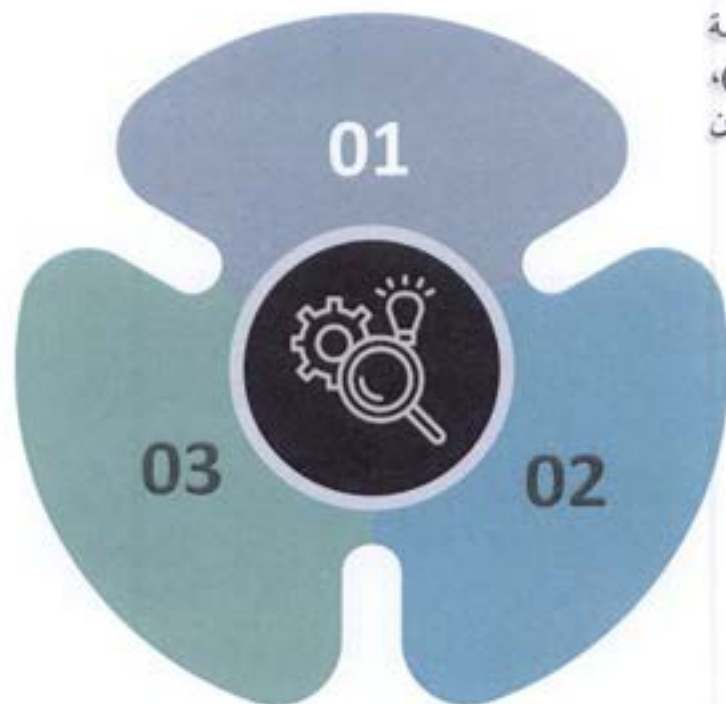


أهم البرامج والمشاريع في إطار التوجهات الاستراتيجية لتسريع الانتقال الطاقى

- ◀ تحيين المخطط المتعدد السنوات لتجهيز الكهربائي(*) وبرمجة إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 4487 ميغاواط خلال الفترة 2021-2025، منها 4037 ميغاواط من مصادر متجددة (90% من القدرة الإضافية) و450 ميغاواط باستعمال الغاز الطبيعي لمواكبة الطبيعة المتذبذبة للمصادر المتجددة، حيث سيساهم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بغلاف مالي يقدر بـ 7,1 مليار درهم. ومواكبة تنفيذ هذا المخطط ببرنامج استثماري يهم تطوير وتقوية وإعادة تأهيل وصيانة منشآت شبكة النقل الكهربائية، خلال الفترة 2021-2024، بكملة إجمالية تقدر بـ 8,76 مليار درهم.
- ◀ استكمال إنجاز الدراسة المتعلقة بتحديد القدرة الاستيعابية للشبكات الكهربائية ذات الجهد الجدد عالى والعالي والمتوسط من أجل استقبال مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، حيث ستمكن هذه الدراسة من إعداد منهجية ونموذج مرجعي لتحديد القدرة الاستيعابية للشبكات الكهربائية، بهدف تجنب الممارسات التمييزية فيما يتعلق بمعالجة طلبات الترخيص لتطوير مشاريع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة (من المرتقب الانتهاء من إنجاز هذه الدراسة مع ممت سنة 2022).
- ◀ إنجاز دراسة متعلقة بوضع نظام لإصدار شهادات أصل الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة في المغرب، وذلك من أجل تشجيع تصدير الكهرباء المنتجة انطلاقاً من مصادر متجددة إلى أوروبا، مما سيمكن المغرب من التحول من وضعيته كبلد مستورد إلى بلد مصدر للكهرباء. كما سيمكن هذا النظام من درء الصعوبات التي تواجهها الشركات المغربية المصدرة بشكل أساسي إلى دول الاتحاد الأوروبي، والتي تستخدم مصادر الطاقة في عملياتها الصناعية، وكذا الرفع من تنافسيتها. ويتم حالياً إعداد الشروط المرجعية لهذه الدراسة (يمكن إنجاز هذه الدراسة خلال النصف الأول من سنة 2023 بإيجاد التمويل اللازم).
- ◀ إنجاز دراسة متعلقة بإعداد الإطار التشريعي والتنظيمي لتطوير النقل الكهربائي في المغرب، من أجل تسريع الانتقال الطاقى من خلال الاقتصاد في استهلاك الوقود الأحفوري، واستخدام الموارد الوطنية والحفاظ على البيئة. ويتم حالياً إعداد الشروط المرجعية لهذه الدراسة (يمكن إنجاز هذه الدراسة خلال النصف الأول من سنة 2023 بإيجاد التمويل اللازم).
- ◀ بلورة استراتيجية وطنية لتخزين الطاقة الكهربائية (بحلول منتصف سنة 2023) لمواكبة الطبيعة المتذبذبة للطاقات المتجددة وتطوير وسائل مرنة لإنتاج الطاقة الكهربائية بهدف ضمان استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية وتسريع وثيرة الانتقال الطاقى الذي تعرفه البلاد.
- ◀ العمل على تنزيل برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية تناسبة من أصل متجدد من أجل تحقيق الإقلاع الصناعي ومواكبة التحديات الخارجية خاصة تطبيق الاتحاد الأوروبي ضريبة الكربون الحدودية انطلاقاً من سنة 2023، حيث تعتبر المنطقة الصناعية لمدينة القنيطرة المرحلة الأولى من هذا المشروع (الشطر الأول 160 جيغاواط ساعة. وبقي المناطق الصناعية ذات الأولوية في المرحلة الثانية بطاقة تقدر بـ 800 جيغاواط ساعة).
- ◀ تزويد محطات تحلية مياه البحر باللجوء إلى الطاقات المتجددة وخاصة الرياحية والشمسية (أول مشروع يوجد قيد التطوير بمنطقة الداخلة، وقد تم الترخيص للحقل الريحي الذي سيزود هذا المشروع بالطاقة الكهربائية من مصدر ريحي خلال سنة 2021 ومن المتوقع أن يدخل حيز التشغيل سنة 2024).
- ◀ الشروع في تنزيل خارطة الطريق الوطنية للطاقة الهيدروجينية على المدى القريب 2030 والمتوسط 2040 والبعيد 2050 والتي تروم تطير الإنتاج واللوجستيك وتصدير الهيدروجين. حيث أن المغرب يمكنه استقطاب ما يناهز 4% من السوق الدولية للطاقة الهيدروجينية.
- ◀ بلورة خارطة طريق وطنية للتأمين الطاقى للكتلة الحيوية في أفق سنة 2030، بهدف الاستغلال الأمثل للمزلات المهمة التي تتوفر عليها بلادنا من الطاقة الحيوية والمتمثلة في وجود مكن طاقى هام يناهز 20 مليون ميغاواط ساعة في السنة (النفايات المنزلية والمناخية من قطاعي الفلاحة والغابات وكذا المياه العادمة).
- ◀ الشروع خلال سنة 2022 في بلورة مشروع خارطة طريق لتطوير طاقة التيارات البحرية.
- ◀ تفعيل مشروع "الرؤية الاستراتيجية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية في أفق سنة 2030" وذلك في إطار الاستعمال السلمي للتقنيات النووية وتشجيع التطبيقات النووية في مختلف المجالات السوسيواقتصادية.

تحيين الاستراتيجية الطاقية الوطنية للأخذ بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية لتسريع الانتقال الطاقى

البحث والتطوير والابتكار في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية



اعتماد استراتيجية جديدة في مجال البحث والتطوير للفترة 2021-2030، تهدف بالأساس ترسيخ مكانة المغرب على المستوى الدولي في مجال الانتقال الطاقوي، وكذا التركيز على مواضيع ذات الأولوية للمنظومة الطاقوية الوطنية.

الشروع في استغلال منصة البحث والتطوير للطاقة الخضراء (210 مليون درهم) وبناء منصة أخرى خاصة بالبنائات الخضراء والشبكات الذكية (252 مليون درهم)، والشروع في تطوير منصات أخرى (أكثر من 500 مليون درهم).

مواكبة أكثر من 60 مشروعا للبحث والتطوير (70% منها توفر مؤهلات هامة للتطوير والتممين)، بغلاف مالي يناهز 285 مليون درهم منها، 47% ممولة من طرف معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة والباقي من طرف القطاعين الصناعيين والتعاون الدولي

تعزيز الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية

مشروع الربط الكهربائي بين المغرب والبرتغال (1000 ميغاواط)
دراسة الجدوى قيد الإنجاز

الربط الكهربائي بين المغرب وإسبانيا

- تشغيل الخط الأول من فئة 400 ك ف سنة 1997.
- التعزيز بخط ثاني من فئة 400 ك ف سنة 2006.
- قدرة التبادل : 1400 MW.
- القدرة التجارية : 900 MW.

مشروع تعزيز الربط الكهربائي مع إسبانيا بخط ثالث

- التوقيع في 13 فبراير 2019، على مذكرة تفاهم بين المغرب وإسبانيا من أجل إنجاز خط كهربائي ثالث في أفق سنة 2026.
- تم عقد عدة اجتماعات بين المكتب والشركة الكهربائية الإسبانية أسفرت عن اختيار الحل التقني للرفع من القدرة التجارية الحالية من 900 ميغاواط إلى 1550 ميغاواط بتكلفة تقديرية تناهز 158 مليون يورو.

خط الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا

- إدماج الأنظمة الكهربائية لغرب إفريقيا في الشبكة الأوروبية عبر خط الربط المغرب-إسبانيا.
- تأمين موارد الطاقات المتجددة بالمنطقة.
- تشجيع إنشاء سوق كهربائية جهوية.
- تم إعداد مشروع مذكرة تفاهم، بشأن التعاون الثلاثي في مجال الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا، من أجل تطوير وإنجاز هذا المشروع، وموافقة الجانب الموريتاني بتاريخ 25 نونبر 2020 به قصد إيداع الرأي، على أن يتم توقيعها في مناسبة قائمة تجمع بين البلدين.

- خط الربط الكهربائي بين المغرب و الجزائر
- تشغيل خط من فئة 225 ك.ف سنة 1988.
- تشغيل الخط الثاني من فئة 225 ك.ف سنة 2006.
- التعزيز بخط 400KV سنة 2009.
- القدرة : 1200 MW.



التنزيل الفعلي للإعلان المشترك الموقع بين المغرب والدول الأوروبية (إسبانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال) من أجل تعزيز التبادل المستدام للكهرباء بين الدول الموقعة، حيث تم إعداد الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم من أجل رفع المعوقات التقنية والقانونية أمام تبادل الكهرباء ذات أصل متجدد بين هذه الدول، في انتظار توقيعها.

التقنيات النووية



امسور
AMSSNuR



المركز الوطني للطاقة
والعلوم والتقنيات النووية

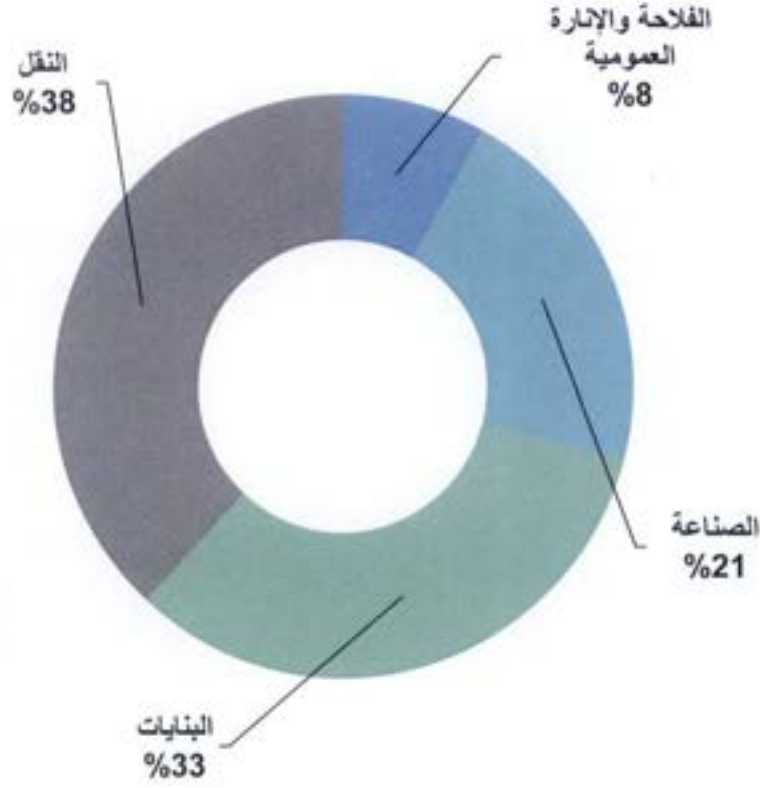
- ◀ مواصلة تأهيل الإطار التنظيمي للقانون رقم 142.12 المتعلق بالسلامة والأمن في المجالين النووي والإشعاعي من خلال :
 - إعداد ونشر في الجريدة الرسمية نصين تطبيقيين لهذا للقانون (المرسوم رقم 2.20.131 المتعلق بالتراخيص والتصاريح بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للجنة الثانية وقرار لرئيس الحكومة رقم 3.12.21 بشأن تحديد مستويات الإغناء المتعلقة بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المرتبطة بها المنتمية للجنة الثانية)
 - دراسة ثلاث مشاريع مراسيم إضافية في إطار المجلس الوطني للطاقة النووية.
- ◀ تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالمسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية:
 - الشروع في تعديل القانون 12.02 المتعلق بالمسؤولية المدنية في حالة حدوث ضرر نووي وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات اتفاقية التعويض الإضافي في حالة الضرر النووي.
 - إعداد المرسوم الذي تمنح بموجبه ضمانات الدولة في حالة وقوع أضرار نووية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية لسنة 2021.
- ◀ تشجيع التطبيقات النووية في مختلف المجالات الموسيواقتصادية:
 - تنزيل البرنامج الوطني للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2018-2023 في مجال الاستعمال السلمي للطاقة النووية من خلال إدارة وتقييم المشاريع المبرمجة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية برسم الدورتين 2018/2019 و 2020/2021.
 - ترسيخ المكاتب الجهوية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية من خلال برامج التكوين والخبرة في العلوم والتكنولوجيا النووية، حيث يستفيد سنويا أكثر من 200 مهنيا من مختلف المؤسسات الإفريقية من برامج التكوين، بالإضافة إلى تقديم أكثر من 30 خبرة على المستوى الجهوي.
 - مواكبة التطور الذي يعرفه الطب النووي بالمغرب من خلال تغطية أكثر من نصف احتياجات مختلف أقسام الطب النووي بالمواد الصيدلانية المشعة المستوردة والعمل على تطوير الإنتاج المحلي لهذه المواد، وقد حصل المركز على رخصة إنتاج و تسويق مادة اليود 131 المشع بالمفاعل النووي.

- ◀ مواصلة تأهيل الإطار التنظيمي المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وكذا بالمسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية،
- ◀ مواصلة تعزيز التعاون التقني بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا التعاون الجهوي من خلال برامج التكوين والخبرة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية المقدمة لفائدة الدول الإفريقية،
- ◀ تجويد تدبير التراخيص المتعلقة بالمجال النووي،
- ◀ تتبع تفعيل مشروع "الرؤية الاستراتيجية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية في أفق سنة 2030" وذلك في إطار الاستعمال السلمي للتقنيات النووية،
- ◀ تعزيز تأهيل الموارد البشرية الوطنية في مختلف مجالات التطبيقات النووية،
- ◀ تعزيز برامج التكوين المهني في مجال الأمن والسلامة في المجال النووي والإشعاعي،
- ◀ مواصلة تنفيذ مشاريع تطوير وإنتاج المواد الصيدلانية المشعة، بما في ذلك إنتاج محلول اليود المشع 131.



النجاعة الطاقية

اعتماد مقاربة جديدة لتعزيز النجاعة الطاقية



الاستهلاك الطاقى يقدر بحوالي 20% في أفق 2030
جرد 80 تديبرا ستمكن من تحقيق اقتصاد في

- ◀ احترام المشاريع الاستثمارية الجديدة لمبادئ النجاعة الطاقية.
- ◀ إدماج إلزامية احترام النجاعة الطاقية على مستوى النفقات العمومية والبرامج المستفيدة من دعم الدولة.
- ◀ هيكلية وتطوير المهن المتعلقة بالنجاعة الطاقية.
- ◀ جعل النجاعة الطاقية في صلب اهتمامات المهنيين والمواطنين.
- ◀ تقوية القدرات المالية والمؤسسية وتقييم برامج النجاعة الطاقية.

المشاريع والبرامج المنجزة والمرتبقة في مجال النجاعة الطاقية



- ◀ بلورة برنامج النجاعة الطاقية في الإدارات والبنائيات والمؤسسات العمومية في إطار مثالية الإدارة العمومية كما واكبت هذه الوزارة عدة وزارات ومؤسسات عمومية منها الوزارات المكلفة بالمالية والتعليم والتكوين المهني والتعاون الوطني.
- ◀ وضع برنامج وطني يروم الرفع من نسبة استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي خاصة استعمال تقنيات الطاقة الشمسية في ضخ الماء.
- ◀ إدماج تقنيات النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية من خلال المساهمة في تنزيل البرنامج الوطني للإنارة العمومية بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- ◀ مواكبة الجهات والجماعات الترابية، طبقا للميثاق الجماعي، من خلال إبرام اتفاقيات للشراكة لتطوير النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة، تفعيلا لمبدأ مثالية الإدارات العمومية، وخاصة من خلال بلورة عدة برامج وتطوير القدرات في مجال النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة. وقد تم التوقيع على 5 اتفاقيات للشراكة في انتظار المصادقة على باقي الاتفاقيات من طرف المجالس الجهوية المعنية.
- ◀ تنزيل مضامين مخطط العمل المنبثق عن اتفاقية الشراكة بين وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة لتطوير البنائيات المستدامة بقطاعات التعمير والإسكان وسياسة المدينة.
- ◀ تأهيل 1500 مسجد وبرمجة تأهيل 1300 مسجد، في إطار برنامج التأهيل الطاقوي للمساجد على الصعيد الوطني.
- ◀ يتم في إطار البرنامج السنوي للمواصفات القياسية دراسة مواصفات متعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية من أجل المصادقة عليها ونشرها.
- ◀ تعزيز أنشطة التواصل والتحسيس في مجال النجاعة الطاقية لفائدة مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص والمواطنين.

تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية

المواد البترولية والغاز الطبيعي

الأنشطة الاقتصادية والاستثمار

الغاز الطبيعي

◀ تنزيل التوجه الاستراتيجي لتطوير الغاز الطبيعي في أفق سنة 2050.

◀ تم إطلاق "طلب إبداء الاهتمام" لمعرفة الفاعلين الدوليين الراغبين في إنجاز مشروع وحدة عائمة للتخزين وإعادة التحويل "Floating Storage and Regasification Unit".

- أثارت أهمية هذا المشروع وظروف السوق الوطنية والإقليمية اهتمام عدد كبير من الشركات الوطنية والدولية؛
- من أجل ضمان مزيد من الرؤية للمراحل التالية من تطوير هذا المشروع، منحت الوزارة للشركات فترة إضافية تمكنها من الاستجابة لطلب معلومات إضافية تخص المشروع وتفصيل هيكل التمويل وكذلك شروط عقد تزويد الغاز؛
- سيتم التواصل مع الشركات التي أعربت عن اهتمامها لتحسين العروض وتقديم نموذج تزويد يسمح بتأمين توريد البلاد بالغاز الطبيعي في أحسن الظروف.

◀ تتم متابعة دراسة مشروع أنبوب الغاز الطبيعي نيجيريا - المغرب والذي وصل إلى مرحلة الدراسات الهندسية التقنية.

المواد البترولية



الرخص الممنوحة
إلى غاية أكتوبر 2021

تعزيز قدرات تخزين المواد البترولية

◀ مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص لإنجاز قدرة إجمالية إضافية لتخزين المواد البترولية تصل إلى 904 ألف متر مكعب وباستثمار مالي يناهز 3 مليار درهم في أفق سنة 2023.

توزيع المحروقات

◀ تم إلى غاية أكتوبر 2021، الترخيص لإحداث 224 محطة لبيع الوقود باستثمار مالي يناهز 670 مليون درهم وخلق حواي 1000 فرصة شغل.



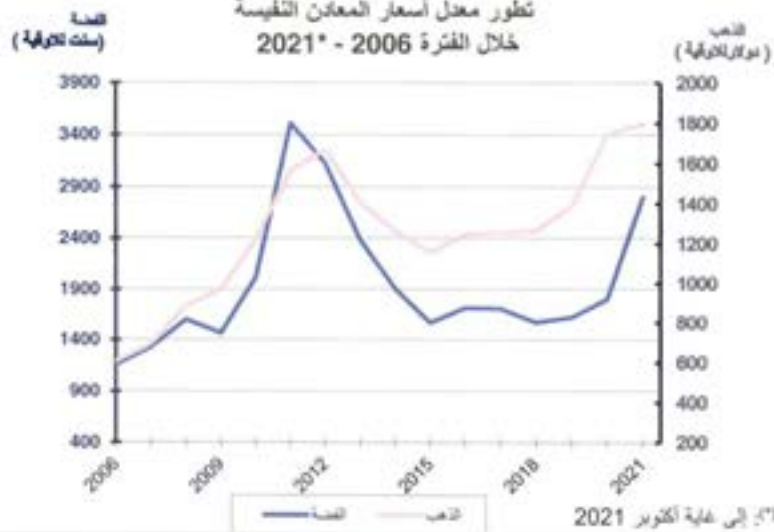
المعادن الجيولوجيا

الظرفية العالمية للمعادن

تطور معدل أسعار الفوسفات الخام وسماد DAP
خلال الفترة 2013 - 2021*



تطور معدل أسعار المعادن التنقيبة
خلال الفترة 2006 - 2021*



الفوسفات ومشتقاته

- فيما يخص قطاع الفوسفات، تميزت الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2021 بارتفاع ملحوظ لأسعار الفوسفات والأسمدة (DAP) مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 حيث بلغت نسبة ارتفاع الأسعار على التوالي +45.3% و +93.5%.
- ومن المتوقع أن تزداد القدرة الإنتاجية العالمية لحمض الفوسفوريك بما يعادل 3,6 مليون طن خلال الخمس سنوات المقبلة. وفي نفس السياق، ستكون كل من إفريقيا و آسيا الشرقية من بين أكبر المساهمين في نمو هذه القدرة الإنتاجية.
- ومن المنتظر أن يزداد العرض العالمي لحمض الفوسفوريك بنسبة 1.6% سنوياً (خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 و 2024). أما فيما يخص الطلب، فبعد القفزة النوعية (+7%) التي عرفها ما بين سنتي 2020 و 2021، فإنه سيعرف نمواً بطيئاً خلال السنوات الخمس المقبلة ليبلغ 1% سنوياً.

المواد المعدنية الأخرى

- شهدت أسعار المعادن الأساسية زيادات كبيرة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2021. مع استمرار الانتعاش الاقتصادي بفضل إعادة الانفتاح التدريجي للاقتصادات المتقدمة، كما لا يزال الطلب الصيني على المعادن الصناعية قوياً حيث من المتوقع أن يظل كذلك حتى نهاية سنة 2021، مشيراً بذلك إلى توقعات إيجابية بشأن أسواق المعادن الأساسية.
- في المقابل سترتفع قيمة ميزانية الاستثمارات العالمية في مجال التنقيب عن المعادن بنسبة 15% إلى 20% خلال السنة الجارية.

الأهداف الاستراتيجية للمجال المعدني

الإجراءات المواكبة

- 1 تعزيز دور المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن في مجال البحث والاستكشاف المعدني على المستوى الوطني.
- 2 المعادن الاستراتيجية : إحداث لجنة وطنية بين وزارية متخصصة تعنى بتحديد واقتراح المعادن الاستراتيجية ووضع الإطار القانوني لعملها، وذلك بغية الاستغلال الأمثل لهذه المعادن بما يتناسب والتوجهات الاستراتيجية للمغرب خاصة في مجال الانتقال الطاقي وحرص المغرب على توطيد صناعة محلية في هذا الإطار.
- 3 تطوير البنية التحتية الجيوعلمية.
- 4 إحداث المختبر الوطني للمعادن.
- 5 مواكبة الشركات المعدنية الصغيرة والمتوسطة.
- 6 تطوير التكوين والموارد البشرية المؤهلة بما يتناسب مع احتياجات القطاع وتأطير دور الفاعلين المنجميين في التنمية المحلية.
- 7 تعزيز ظهور صناعة تجميعية وتحويلية للمواد المعدنية (إرساء مرونة قانونية لتعزيز التثمين والتحويل و إرساء إجراءات جبائية لتعزيز تطوير التثمين والتحويل).

مواصلة الريادة المغربية في مجال الفوسفاط

- توطيد وترسيخ ريادة المغرب في السوق العالمية للفوسفاط.
- التكيف مع تقلبات السوق من خلال الاندماج الكامل في سلسلة القيمة.
- مواصلة تعزيز المرونة التجارية للمجموعة بفضل التنوع الجغرافي الهام لصادراتها مع تنمية رقم معاملاتها.
- مواصلة التوجه نحو عرض للأسمدة الخاصة التي تلبى أكثر فأكثر احتياجات التربة والزرعات.
- التركيز على الابتكار والتطوير لتلبية احتياجات السوق والمزارعين.
- برنامج استثماري يفوق 200 مليار درهم (2008-2030).

قطاع معدني تنافسي يهدف إلى تحقيق تنمية مجالية مندمجة ومستدامة في أفق سنة 2030

- ◀ تطوير نسيج تنافسي من الفاعلين؛
- ◀ إعادة التنظيم المؤسسي للقطاع؛
- ◀ تعزيز الوقع الاجتماعي والطابع المسؤول والمستدام للقطاع؛
- ◀ تكييف الإطار التشريعي والآليات التمويلية والضريبية للطموحات الجديدة للقطاع.

الركائز



أهم إنجازات وآفاق قطاع المعادن والبحث عن الهيدروكربونات

الإجازات والآفاق في مجال البحث عن المعادن

- شملت اشغال الأبحاث المنجزة من طرف المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن وشركائه خلال سنة 2021 ما مجموعه 45 مشروعا بغلاف استثماري يقدر بحوالي 97,54 مليون درهم أنجز منه 54,77 مليون درهم إلى غاية متم شهر غشت 2021.
- وقد همت هذه الأبحاث، المعادن النفيسة (13) والمعادن الأساسية (16) والصخور والمعادن الصناعية (10) والاستكشافات المعدنية (04) والمشاريع الخاصة بالجيولوجيا الحرارية والهيدروجين (02).
- من المتوقع أن تشمل اشغال الأبحاث المزمع إنجازها من طرف المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن وشركائه خلال سنة 2022 ما مجموعه 36 مشروعا بغلاف استثماري يقدر بحوالي 92,89 مليون درهم.
- وستهم هذه الأبحاث، المعادن النفيسة (11) والمعادن الأساسية (12) والصخور والمعادن الصناعية (09) والاستكشافات المعدنية (01) والمشاريع الخاصة بالجيولوجيا الحرارية والهيدروجين (03).

الإجازات والآفاق في مجال التنقيب واستغلال الهيدروكربونات



- تتلخص حصيلة الإنجازات في مجال التنقيب واستغلال الهيدروكربونات خلال التسع الأشهر الأولى من سنة 2021 فيما يلي:
- منح (01) امتياز الاستغلال
- منح رخصتي استكشاف وتمديد 3 رخص استكشاف
- حفر 4 آبار استكشافية بحوض الغرب
- إعادة معالجة/تأويل المعطيات الاهتزازية الثنائية والثلاثية الأبعاد
- القيام بدراسات وتقييمات جيولوجية وجيوفيزيائية.
- إنجازات المكتب بامتيازاته الذاتية حتى نهاية شتنبر 2021:
- تأويل 6854 كلم من الاهتزازات الثنائية الأبعاد و12600 كلم من الاهتزازات الثلاثية الأبعاد
- دراسات تحليلية للمعطيات الجيولوجية والجيوكيميائية وإعداد خرائط باليوجيوجرافية
- إنجاز 4 مهام ميدانية وأخذ مزيد من 180 عينة للتحليل المعبري
- إنهاء اشغال إعادة معالجة المعطيات الاهتزازات لعوض الميزوريف.

تأهيل التراث المعدني الوطني

- إعادة منح 2984 رخصة بحث و163 رخصة استغلال وذلك بهدف إعطاء دينامية للبحث والاستغلال المعدني.
- العمل على إطلاق عملية إعادة منح 350 رخصة بحث و27 رخصة استغلال بعد نشر القرار رقم 2357.21 (الصادر بتاريخ 16 أغسطس 2021) بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 أكتوبر 2021.
- مواصلة تنزيل مشروع إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي
- الانتهاء من العملية الأولى للمنافسة التي تم إطلاقها سنة 2020 همت 294 جزء. وقد تم منح 38 جزء للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بالمنطقة المنجمية لتقنيات وفجج
- نشر الإعلان العمومي الثاني للمنافسة بالبوابة الإلكترونية للوزارة بهم 361 جزء.
- مواصلة تكثيف اشغال الاستكشاف والبحث عن الهيدروكربونات، حيث تم إصدار العديد من القرارات الإدارية

القرارات الإدارية	2020	يناير - أكتوبر 2021
مرسوم منح امتياز الاستغلال	-	1
القرار المشترك بالموافقة على الاتفاق التلغفي	1	-
قرارات بمنح رخص البحث	6	-
القرارات المشتركة بالموافقة على الملحقات بالاتفاقيات التلغفية	4	4
قرار بمنح التفويت لحصص المنفعة لرخص البحث	1	-
قرارات تغيير قرارات بمنح رخص البحث	18	45
قرار إلغاء رخص البحث	1	1
قرار بمنح تمديد استثنائي بسبب حدوث قوة القاهرة لرخص البحث	-	1
مقرر بمنح رخص الاستكشاف	2	2
مقرر بمنح تمديد رخص الاستكشاف	1	3

أهم الإنجازات والتوقعات في مجال الفوسفات

أهم الإنجازات



تأثرت مشاريع التنمية الصناعية بالسياق الوبائي لفيروس كوفيد-19، إذ شهدت جميع هذه المشاريع توقفا تاما في الانجاز منذ مارس 2020، مما أثر على برمجتها الأولى وأسفر عن تأجيل مواعيد تشغيلها المقررة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشاريع قد عرفت استئناف تدريجي لأنشطتها.

وتهم الإنجازات المسجلة خلال الفترة 2020-2021، مشروع توسع مستودعات تخزين فوسفات ثنائي الأمونيوم "DAP". ويهدف هذا المشروع إلى زيادة سعة تخزين هذه المادة بالمركب الصناعي بالجرف الأصفر من خلال توسعة 4 مخازن تصل الطاقة الاستيعابية لكل منها إلى 50 ألف طن.

ويبلغ المبلغ الاستثماري المخصص لهذا المشروع 563 مليون درهم تم الالتزام بـ 541 مليون درهم حتى الآن.

من بين أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2022

- ✓ مشروع مغسلة بن جرير بمبلغ استثماري يصل إلى 3748 مليون درهم تم الالتزام لحد الآن بـ 1972 مليون درهم.
- ✓ مشروع منجم مزبندة بغلاف استثماري يصل إلى 736 مليون درهم تم الالتزام بها بالكامل. ومن المقرر بدء تشغيل مرفق التخزين المتعلق بهذا المشروع في الربع الأخير من سنة 2022.
- ✓ مشروع منجم بن جرير بمبلغ استثماري يصل إلى 274 مليون درهم تم الالتزام لحد الآن بـ 225 مليون درهم.
- ✓ مشروع كهرباء منطقة الكنتور بغلاف استثماري إجمالي يصل إلى 75 مليون درهم تم الالتزام لحد الآن بـ 63 مليون درهم.
- ✓ مشروع معالجة مياه الصرف الصحي "STEP" بكل من قصبة تادلة والفقية بن صالح وخريكة بمبلغ استثماري يصل إلى 665 مليون درهم تم الالتزام بـ 77 مليون درهم لحد الآن.
- ✓ برنامج انتاج ثلاثة ملايين طن من الأسمدة بالجرف الأصفر بغلاف استثماري يصل إلى 13 721 مليون درهم تم الالتزام بـ 11 118 مليون درهم لحد الآن.
- ✓ مشروع تكييف لخطوط الأسمدة NPK بمبلغ استثماري يصل إلى 200 مليون درهم تم الالتزام بـ 168 مليون درهم لحد الآن.
- ✓ مشروع تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر-المرحلة الثانية بغلاف استثماري محدد في 380 مليون درهم تم الالتزام بـ 98 مليون درهم لحد الآن.
- ✓ مشروع وحدة الحامض الكبريتي PS4 بأسفي بمبلغ استثماري يصل إلى 1 185 مليون درهم تم الالتزام بـ 996 مليون درهم لحد الآن.
- ✓ وحدة إزالة الكاديوم من الحامض الفوسفوري بالجرف الأصفر بغلاف استثماري محدد في 260 مليون درهم تم الالتزام بـ 4 ملايين درهم حتى الآن.
- ✓ برنامج فوسبوكراع- وحدة الغسل والتعويم بمبلغ استثماري يصل إلى 1 442 مليون درهم تم الالتزام به بالكامل وسيتم تشغيل هذه الوحدة خلال الربع الثاني من سنة 2022.

المخطط الوطني للجيولوجيا 2021-2030

التحديات الاستراتيجية ذات البعد الوطني



تطور أشكال تدخل الدولة والجهات الترايية

تطور أشكال تدخل الدولة والجهات الترايية نحو تطبيق نظام الجهوية الموسعة وعودة الدور اللامركزي للدولة بخصوص نقل الاختصاصات والمهام إلى الجماعات الترايية وما ينطوي ذلك من تدعيم للمعارف والخبرات للجهات المسلكة



التحول الرقمي

تقوية نظم المعلومات الجيوسياسية وتمح المناهج وأدوات النكاه الاستطاعي من أجل تطوير الخدمات الرقسية الحديثة



الطبيعة الألفية لمهام مديرية الجيولوجيا

تطوير التطبيقات الجيوسياسية الداعة للتحديات المتعددة ارتباطا بالتعبير السطلي للموارد الطبيعية، التعبير ومتطلبات الانتقال الطاقلي والتنمية السدامة

التحديات الاستراتيجية ذات البعد الدولي



الوقاية من المخاطر الطبيعية

التي تزداد تفاعلا تحت وطاء التغيرات المناخية العالمية والمرتبطة بالضغط الديموغرافي على المناطق الحضرية والمناطق الهشة كالمواجل بالإضافة إلى ازدياد المخاطر الطبيعية كالتفجانات والزلازل والانجرافات وتعرية التربة



السياسات المتبعة للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية

وخاصة منها التي تعمل على تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، واعتماد التخزين الجيولوجي، والاستعانة بالطاقة الجيوحرارية والتخزين الطاقلي



الطلب المتزايد على مختلف المواد الأولية

خاصة منها المعدنية والطاقية وموارد المياه والتي تشهد نموا متزايدا خصوصا مع تراجع الاعتمادات المالية الموجهة لتحت

التوجهات الأربع الكبرى

التوجه الأول

المقاربة بين تطوير البنية التحتية الجيوسياسية الوطنية وتأمين المعلومة ثلاثية الأبعاد الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية

التوجه الثاني

إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة وخدمات تحليل متقدمة

التوجه الثالث

تنفيذ التطبيقات الجيولوجية التي تقدم عناصر المساعدة في مختلف الميادين

التوجه الرابع

تطوير القدرات

أهم الأوراش

المعلومة الجيوعلمية الرقمية

النظام الوطني للمعلومات الجيولوجية

- سيتم وضع نظام وطني للمعلومة الجيوعلمية، الذي سيستعمل على قاعدة بيانات قوية وقابلة للتبادل والذي سيتيح التحليل الموضوعاتي ذا البعد الفضائي للمعلومات الجيوعلمية.

المشاريع في إطار التعاون الوطني والدولي

التعاون الوطني

تم التوقيع على 5 اتفاقيات إطار و5 اتفاقيات خاصة بين الوزارة ومجالس الجهات الداخلة وادي الذهب، الشرق، فاس - مكناس، سوس - ماسة والعيون - الساقية الحمراء. وتتعلق هذه الاتفاقيات بإنجاز البرامج التالية:

- برنامج إنجاز 25 خريطة جيولوجية تساهم الجهات فيها ب 3,85 مليون درهم والوزارة ب 23,22 مليون درهم؛
- برنامج إنجاز 8 خرائط جيوكيميائية تساهم الوزارة ب 18,9 مليون درهم؛
- برنامج التخريط الجيوتقني يهدف إلى إنجاز 14 خريطة جيوتقنية تساهم الجهات فيها ب 5,34 مليون درهم.

التعاون الدولي

- في إطار التعاون مع جمهورية الصين الشعبية في المجال الجيوعلمي، وقبل سنة 2020، أنجزت عدة مشاريع للتخريط الجيوكيميائي بغلاف مالي وصل إلى 72 مليون درهم.
- وفي شهر شتنبر 2021، أعطيت الانطلاقة لإنجاز مشروع ضخيم للتخريط الجيوكيميائي، بهم 10 خرائط بمقياس 1/100000 بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج، وبغلاف مالي يقدر ب 75 مليون درهم. مما سيرفع حجم التعاون بين البلدين إلى 23 خريطة جيوكيميائية بغلاف مالي يناهز 147 مليون درهم.

التراث الجيولوجي الوطني

المرسوم رقم 2.18.968

- منذ دخول المرسوم رقم 2.18.968 الخاص بتطبيق المادة 116 من القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم حيز التطبيق، منحت هذه الوزارة:
- 38 ترخيص باستخراج وجمع العينات المعدنية والمستحاثات والأحجار النيزكية؛
- 82 وصل إيداع من أجل تصدير واستيراد الأحجار النيزكية.

مشروع قانون حول التراث الجيولوجي الوطني



يدخل هذا المشروع في إطار حماية وتثمين التراث الجيولوجي الوطني ويعكس هذا المشروع أيضاً الاهتمام الممنوح من قبل وزارة الانتقال الطافي والتنمية المستدامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق ذات تراث جيولوجي غني ومتنوع بإمكانه أن يلعب دوراً في التطور المستدام لهذه المناطق من خلال السياحة الجيولوجية وخلق المنتزهات الجيولوجية.



برامج قطاع التنمية المستدامة

تدير النفايات

أهداف البرنامج: إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية لصالح كل المراكز الحضرية وتأهيل وإغلاق جميع المطارح العشوائية ورفع نسبة التثمين والتدوير الى 20٪ في افق 2022

برنامج عمل سنة 2022

البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية

- برمجة تأهيل وإغلاق 11 مطرح العشوائي :
- مواصلة الدعم لإنجاز 10 مراكز في طور الإنجاز :
- تفعيل مخرجات دراسة تقييم البرنامج لصياغة برنامج جديد.

مجموع الاعتمادات : 200 م.د.

حصيلة سنة 2021

- تأهيل وإغلاق 12 مطرح عشوائي برسم سنة 2021 :
- متابعة إنجاز 15 مركز طمر وتثمين النفايات :
- مواصلة المساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية :
- إنجاز دراسة تقييم البرنامج وإصدار توصيات متعلقة بالجانب المالي والمؤسسي والتقني.

مجموع الاعتمادات : 251,13 م.د (بما فيها 200 مليون درهم برسم سنة 2021)

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

- العمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات عبر إنجاز مجموعة من الأنشطة من بينها :
- تتبع إنجاز مشاريع مراكز فرز وتثمين النفايات بالمطارح المراقبة التي استفادت من الدعم خلال الأربع سنوات الأخيرة :
 - إنجاز مشروع الفرز الانتقائي في المصدر بجماعة المشور القصبية بمراكش :
 - مواصلة وضع المنظومة الخضراء لتثمين وإعادة تدوير النفايات مع إعداد الآليات التقنية والمالية.

- متابعة إنجاز مراكز فرز وتثمين النفايات بالمطارح المراقبة :
- إعداد دراسات لإنجاز مشروع الفرز الانتقائي للنفايات بجماعة المشور القصبية بمراكش:
- إعداد مخطط مديري لتدبير وتثمين السيارات والشاحنات المنتهية الصلاحية:
- التوقيع على اتفاقية شراكة مع القطاع الخاص لتدبير وتثمين نفايات التجهيزات الكهربائية والإلكترونية:
- إنجاز خطة عمل وطنية لتثمين النفايات المعدنية وإعادة تأهيل مواقع المناجم المغلقة للحد من أثارها السلبية على المحيط البيئي وصحة المواطن.

البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث

برنامج عمل سنة 2022

حصيلة سنة 2021

التأهيل البيئي للوحدات والمناطق الصناعية

متابعة إنجاز محطات معالجة المقذوفات السائلة الصناعية بعن الشكاك وعين جوهرة وبوقنادل بغلاف مالي يقدر بـ 30 م.د.

المساهمة في إنجاز محطات معالجة المقذوفات السائلة للمجازر البلدية بسلا والمناطق الصناعية بعين الشكاك وعين جوهرة وأولاد تايمه وبوقنادل بغلاف مالي قدره 46 م.د.

تثمين وإعادة استعمال النفايات الناتجة عن قطاع زيت الزيتون

المساهمة في إنجاز عدة مشاريع لمعالجة المرج بجهة فاس مكناس وجهة طنجة تطوان الحسيمة بغلاف مالي يقدر بـ 12 م.د.

دعم إنجاز مشروعين لمعالجة المرج بوزان وزاوية الشيخ بغلاف مالي قدره 3,15 م.د.

مكافحة تلوث الهواء لقطاع الفخار

استبدال الافرنجة التقليدية بالافرنجة الغازية بجهة مراكش أسفي بغلاف مالي يقدر بـ 3 م.د.

استبدال الافرنجة التقليدية بالافرنجة الغازية بالولجة بسلا واكفاي بمراكش بغلاف مالي يقدر بـ 4.22 م.د.

التدبير المستدام والتخلص الامن من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCB)

- معالجة المعدات والزيوت المتوسطة التلوث ومواصلة تصدير أكثرها تلوثا (618 طن).
- مواصلة دورات تدريبية وتوعوية لاعتماد أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من قبل جميع حاملي المعدات الكهربائية.

- اعداد جرد للمعدات الملوثة وانجاز التحاليل.
- جمع المعدات الملوثة وتصديرها (250طن):
- تنظيم دورات تدريبية وتوعوية حول هذه إشكالية بمختلف جهات المملكة.



تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ

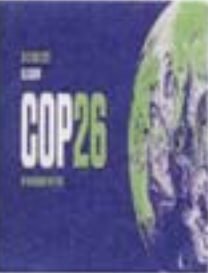
برنامج عمل سنة 2022

- مواكبة القطاعات المعنية لتنزيل الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون (2050) عبر تعبئة الدعم التقني لإعداد مخططات قطاعية ذات بصمة كربونية منخفضة في أفق 2050، والتي ستم إنتاج الطاقة الكهربائية والفلاحة والصناعة وقطاع الإسكان والنقل والنفايات :
- استكمال اطار الشفافية المتكامل لتتبع تنفيذ "المساهمة المحددة وطنيا":
- مواكبة الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتعزيز قدراتها وتمكينها من تعبئة التمويل المناخي :
- إطلاق دراسات من أجل إعداد مخططين ترابيين للمناخ لكل من جهة جهة فاس مكناس وجهة الداخلة وادي الذهب:
- الاعداد للمشاركة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التغير المناخي (كوب 27)

حصيلة سنة 2021

- المشاريع المنجزة والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني في مجال مكافحة الاحتباس الحراري في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ :
- إعداد استراتيجية وطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050:
- تحيين المساهمة المحددة وطنيا NDC:
- انجاز منصة رقمية لنظام المتابعة والإبلاغ والتحقق MRV لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا:
- اعداد سبعة مخططات مناخية جهوية بكل من الجهات التالية: طنجة تطوان الحسيمة، الدار البيضاء سطات، درعة تافيلالت، كلميم واد نون، العيون الساقية الحمراء وبني ملال خنيفرة وجهة الشرق:
- تقوية قدرات الفاعلين على المستوى الوطني والجهوي (جماعات محلية، قطاع خاص...):

- المشاركة في اشغال مؤتمر كوب 26 بوفد ترأسه السيد رئيس الحكومة وهم ممثلين عن القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية .
- تنظيم أنشطة موازية ولقاءات تنانیه مع مجموعة من الدول والمنظمات بالرواق المغربي



التدبير المندمج للساحل

برنامج عمل سنة 2022

- إعداد التصميم الجهوي لساحل جهة طنجة تطوان الحسيمة.
- تنظيم تمرين ميداني لمكافحة التلوث البحري الطارئ.

حصيلة سنة 2021

- إعداد المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل والمصادقة عليه من طرف اللجنة الوطنية للساحل ؛
- إعداد أول تصميم جهوي لساحل هم جهة الرباط - سلا- القنيطرة.

الصيد البحري



جرف الرمال



التأثيرات السوسيو-اقتصادية



المخزوفات السائلة



التنمية العمرانية





الرصد والمراقبة





الانتقال الطاقى

الرصد والاستشراف الطاقى

سنة 2022

- ◀ إنجاز وتفعيل المشروع المتعلق بوضع نظام معلوماتى مندمج للمرصد المغربى.
- ◀ إنجاز دراسات قطاعية ميدانية ذات أولوية حول الاستهلاك الطاقى (بحسب الاعتمادات المالية المتاحة).
- ◀ تحيين وإنجاز تقارير لتحليل الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالطلب والعرض الطاقيين في أفق سنة 2050، في إطار توجه استراتيجى منخفض الكربون.
- ◀ سيتم العمل على اقتناء نظام معلوماتى مناسب خاص باليقظة الاستراتيجية بقطاع الطاقة والمعادن والجيولوجيا .
- ◀ سيتم العمل على إنجاز مشروع متعلق بوضع وإحداث بوابة الكترونية لمرصد خاص بالمعادن والهيدروكربورات.
- ◀ مواصلة العمل على تعزيز برامج الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بتقوية القدرات في مجال الرصد والاستشراف الطاقيين وكذا تعزيز تبادل البيانات والخبرات في هذا المجال.

سنة 2021

- ◀ توفير الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالطاقة بشكل دوري عبر الموقع الإلكتروني للمرصد المغربى للطاقة، وكذا تحيين المعطيات والبيانات المتاحة للعموم في مجال الطاقة.
- ◀ إنجاز دراسة تشخيصية أولية لوضع نظام متعلق بتجميع البيانات حول الاستهلاك النهائى للطاقة بحسب القطاعات (في طور الانجاز).
- ◀ الشروع في تحرير دفتر التحملات المتعلق بمشروع تصميم ووضع نظام معلوماتى مندمج للمرصد المغربى للطاقة وتجويد تصميم بوابته الإلكترونية وإغناء محتوياتها من خلال إضافة بعض الأقسام الموضوعاتية (أسعار المواد الطاقية، الاستثمارات الطاقية، بيانات نظم المعلومات الجغرافية، ...) (في طور الانجاز).
- ◀ إعداد النسخة النهائية لتقرير الدراسة الاستشرافية حول الطلب على الطاقة في أفق 2050 على ضوء تعاليق وملاحظات الوكالة الدولية للطاقة والفاعلين المعنيين.
- ◀ تحرير مذكرة ومشروع دفتر التحملات المتعلق بالمرصد الخاص بالمعادن والهيدروكربورات.

المراقبة والوقاية من المخاطر

مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية والشبه المعدنية

سنة 2022

- ◀ تجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المنشآت الطاقية والمنجمية ومصانع ومستودعات تخزين المواد المتفجرة وكذا المنشآت التي تتوفر على آلات الضغط البخاري والغازي؛
- ◀ تجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المواد البترولية من الناحية الكمية والكيفية.
- ◀ اقتناء المعدات التقنية من أجل تعزيز قدرات المختبر الوطني للطاقة والمعادن وملحقاته وذلك لتمكين المستهلكين من التزود بمواد مطابقة للمواصفات القانونية.
- ◀ اعتماد تقنيات متقدمة لمراقبة جودة المحروقات، تتيح تتبع هذه المواد عن طريق وسمها في سبيل الإسهام في تحديد المسؤولية المتعلقة بمخالفة جودة المحروقات.
- ◀ إعداد مواصفات قياسية متعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والطاقات المتجددة والمواد البترولية وزيوت التشحيم والتعدين.
- ◀ مواكبة صانعي المتفجرات لإنجاز مشاريعهم المتواجدة بكل من أكادير ووجدة بغلاف مالي إجمالي يناهز 340 مليون درهم.
- ◀ استكمال أشغال بناء المقر الجديد للمختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء.

سنة 2021

- ◀ إطلاق طلب عروض يتعلق بإرساء وتدبير نظام التتبع والوسم من أجل مراقبة توافر وجودة المواد البترولية السائلة.
- ◀ تجديد اعتماد 3 هيئات من أجل المراقبة القانونية المتعلقة بالآلات الضغط البخاري والغازي، (36 هيئة تشغيل 161 مقنشا معتمدا إلى غاية أكتوبر 2021).
- ◀ منح 62 ترخيصا لاستيراد المواد المتفجرة والمواد الأولية التي تدخل في صناعتها والمعدات التي تحتوي على مواد بيروتقنية، ومنح 106 ترخيصا لاستعمال المواد المتفجرة حسب طريقة الاستعمال الفوري بالمكان.
- ◀ الترخيص بتشغيل مصنعين للمتفجرات و8 مستودعات لتخزينها ومستودع لتخزين المفجرات، بسيدي بوعثمان (إقليم الرحامنة)، بغلاف استثماري يقدر ب 160 مليون درهم؛
- ◀ الترخيص بإنشاء 5 مستودعات لتخزين المتفجرات والمفجرات، بصاكا (إقليم كرسيف)، بغلاف استثماري يقدر ب 60 مليون درهم؛
- ◀ تحليل ما يقارب 3904 عينة من المواد البترولية (إلى غاية متم شتتير) وتبين أن معدل مطابقة المعايير القانونية وصل إلى % 97,5 بالنسبة للغازوال و97% بالنسبة للبنزين.
- ◀ منح 75 ترخيصا استثنائيا لاستعمال معامل التلحيم و/أو معامل السلامة و/أو الإعطاء من الاختبارات الهيدروليكية عند الاستيراد تخص 44978 آلة الضغط البخاري والغازي.
- ◀ منح الموافقة المؤقتة لاستعمال لولبي السلامة لضمان محتوى قنينات غاز البوظان من فئة 12 كلغ وقنينات غاز البروبان من فئة 34 كلغ، وذلك لضمان محتوى القنينات ؛
- ◀ تشغيل نظام معلوماتي يتعلق بالآلات البخار من أجل التتبع الدقيق لكل الأنشطة المرتبطة بهذه الآلات من صناعة واستعمال ومراقبة، وذلك من أجل تحسين الخدمات المقدمة من طرف مديرية المراقبة والوقاية من المخاطر.
- ◀ المصادقة على 19 مواصفة قياسية متعلقة بالمواد البترولية وزيوت التشحيم و21 مواصفة قياسية متعلقة بالطاقات المتجددة و32 مواصفة قياسية متعلقة بالتعدين ، وسيتم خلال شهر أكتوبر عرض 85 مواصفة قياسية متعلقة بالمواد البترولية وزيوت التشحيم على اللجنة المختصة قصد دراستها والمصادقة عليها
- ◀ انطلاق أشغال بناء مقر جديد للمختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء بشراكة مع الوزارة المكلفة بالتجهيز، وتقدر تكلفة المشروع ب 10 مليون درهم.



قطاع التنمية المستدامة

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

برنامج عمل سنة 2022

حصيلة سنة 2021

نظام المراقبة والتراخيص

- مجال المراقبة
- متابعة تنفيذ المخطط على المستوى الوطني و الجهوي بتنسيق مع الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية:
- متابعة مراقبة وحدات إنتاج زيت الزيتون بتنسيق مع الجهات المعنية :
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية والنيابة العامة ووزارة العدل:
- مواصلة دعم القدرات في مجال المراقبة البيئية على الصعيد الجهوي.
- مجال التراخيص
- اطلاق النظام المعلوماتي للتراخيص.

- انجاز 379 عملية مراقبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية:
- الترخيص لـ 68 شركة لجمع ونقل النفايات الخطرة و لـ 27 منشأة متخصصة في معالجة النفايات الخطرة :
- احداث نظام معلوماتي للتراخيص المتعلقة بتدبير النفايات .

التقييم البيئي

- تنزيل المساطر والاليات لتفعيل القانون 17-49 المتعلق بالتقييم البيئي (إنجاز الوثائق التوجيهية القطاعية للتقييم البيئي والإفتحاص البيئي) :
- متابعة دراسة طلبات قرار الموافقة البيئية للمشاريع المعروضة على اللجنة الوطنية.

- فحص 10 مشاريع من طرف اللجنة الوطنية لدراسات التأثير على البيئة و585 مشروع على المستوى الجهوي:
- رقمنة مساطر التقييم البيئي :
- المساهمة في أشغال اللجنة الوزارية للقيادة المكلفة بالطعون ذات الصلة بالاستثمار.

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

برنامج عمل سنة 2022

حصيلة سنة 2021



الحصول على شهادة الاعتماد طبقا لمرجع الاعتماد NM/ISO 17025 الخاص بالمختبرات (2020)، والعمل مستمر لتوسيع مجالات التحاليل للاعتماد (2022).



رصد الساحل

- متابعة تنفيذ رصد - :
- جودة الشواطئ
- التلوث البحري
- الملوثات العضوية الثابتة POPs

رصد الهواء

- دعم الجهات لاقتناء 8 محطات جديدة.

عدد التحاليل المخبرية

2022	2021	
45000	43157	عدد التحاليل (الماء والرواسب)
10000	7200	عدد القياسات (الغازات)
55000	50357	المجموع

- رصد جودة مياه الشواطئ: 186 شاطئ
- رصد جودة الرمال 60 شاطئ
- رصد التلوث الناتج عن المقذوفات السائلة والرواسب بالواجهتين الأطلسية والمتوسطية
- ✓ برنامج "MEDPOL": 25 محطة الواجهة المتوسطية.
- ✓ برنامج «ATLANTIQUE POL»: 34 محطة
- رصد الملوثات العضوية الثابتة في إطار برنامج "الدعم الإقليمي لرصد الملوثات العضوية الثابتة POPs" المنبثق عن اتفاق

هدف البرنامج : اقتناء ووضع 140 محطة ثابتة لقياس جودة الهواء في أفق 2030.
الغلاف المالي للبرنامج : 367 مليون درهم.
عدد المحطات المتوفرة إلى حدود 2021 : 32 محطة.
ساهم القطاع في إطار الشراكة مع الجهات في تمويل 36 محطة جديدة الى حدود سنة 2021.

المركز الوطني والمرصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة
تدبير المعلومة البيئية

برنامج عمل سنة 2022

استكمال النظام الوطني للمعلومات البيئية

مكونات النظام



حصيلة سنة 2021

- إنجاز التقرير الرابع حول حالة البيئة بالمغرب:
- إنجاز الأنظمة الجهوية للمعلومات البيئية والتنمية المستدامة في جميع جهات المملكة:
- إعداد التقارير الجهوية المتعلقة بالحالة البيئية:
- تنظيم دورات تكوينية في مجال استعمال واستغلال نظم المعلومات البيئية لفائدة الممثلين الجهويين للقطاعات المعنية .





الشراكة والتعاون





الانتقال الطاقى

آفاق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجالات الطاقة والمعادن والجيولوجيا

- ◀ إيلاء اهتمام بالغ لتطوير التعاون الثنائي مع البلدان الإفريقية الصديقة في سياق تعاون مثمر ومستدام للمساهمة في دعم وتوفير إمكانيات التنمية والنمو للاقتصاديات الإفريقية وتطوير الكفاءات البشرية بهذه القارة.
 - ◀ تعزيز هذا البعد الثنائي من خلال التعاون الإقليمي والثلاثي لتمكين البلدان الإفريقية جنوب الصحراء من الاستفادة من الخبرات المغربية المكتسبة خاصة من قبل المؤسسات والشركات الوطنية في المجالات التقنية المرتبطة بالطاقة والمعادن والجيولوجيا، وكذا لإنجاز مشاريع ذات النفع المشترك من خلال التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف.
 - ◀ تقوية التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي وكذا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى كل من كندا ودول أمريكا اللاتينية من خلال خلق فرص تعاون جديدة في مجال الطاقة والمعادن والجيولوجيا وذلك لتكريس مكانة المغرب جهويا ودوليا.
 - ◀ مواصلة تعزيز وتوطيد علاقات التعاون الاستراتيجية المثمر والبناء مع كل من الصين والهند وروسيا من خلال تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول في مجالات الطاقة والمعادن والجيولوجيا.
-
- ◀ مواصلة تنفيذ المبادرات والبرامج الدولية التي انخرط فيها المغرب مع المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والوكالة الدولية للطاقة والوكالة الدولية للطاقات المتجددة، إلخ)، وكذلك مع المانحين الدوليين.
 - ◀ البحث عن فرص جديدة لهذا التعاون لمواكبة دعم تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وتسريع الانتقال الطاقوي وكذا تعزيز القدرات المؤسسية والقانونية والتقنية وتوطيد مكانة المغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي.
 - ◀ تعزيز إشعاع المناطق الجنوبية المغربية من خلال إبراز موهلاتها ومواردها في مجالات الطاقة والمعادن والجيولوجيا وجعلها محورا للشراكات المستقبلية.
 - ◀ تعزيز آلية التنسيق بهدف تحقيق الإنقائية في تدخلات الفاعلين في القطاع على مستوى الترويج للمغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

التعاون
الثنائي

التعاون
المتعدد
الأطراف



قطاع التنمية المستدامة

تعزير الشراكة والتعاون الدولي

برنامج عمل سنة 2022

حصيلة سنة 2021

الشراكة مع مختلف الفاعلين

- اعداد إطار جديد للشراكة مع المجتمع المدني من اجل مواكبة تنزيل أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية:
- اطلاق نسخة جديدة لبرنامج دعم البحث العلمي في المجال البيئي:
- إطلاق المرحلة الثانية من برنامج Cleantech لدعم المشاريع المفاولانية الأكثر ابتكارا.

- التوقيع على 12 اتفاقية اطار حول تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الصعيد الجهوي؛ و عدة اتفاقيات موضوعاتية في مجال رصد جودة الهواء، تأهيل المجالات الطبيعية، مكافحة التلوث الصناعي، التنقل المستدام، الخ...
- تنظيم حوالي 20 ورشة تكوينية لتعزيز قدرات مختلف الفاعلين في مجال البيئة والتنمية المستدامة همت 200 ممثل عن الجماعات الترابية، والجمعيات البيئية، و المقاولين الشباب.
- تعزيز الشراكة مع كل من : وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المدرسة الوطنية العليا للمعادن، المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، قطاع التكوين المهني، الخ...

تعزير التعاون الدولي

- متابعة تفعيل برامج العمل المنبثق عن الاتفاقيات المبرمة في إطار التعاون الثنائي مع دول الشمال (الاتحاد الاوروبي، ايطاليا، ألمانيا، سويسرا، الولايات المتحدة....):
- تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي الموقعة مع دول الجنوب (26 اتفاقية) خاصة مع البلدان الشريكة في إفريقيا (8 بلدان) في إطار برنامج التعاون جنوب - جنوب:
- المشاركة في الاجتماعات الدولية، خاصة منها اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة:
- متابعة تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتنفيذ التزامات المغرب في اطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

- تعبئة ما يقارب 13 مليون دولار في إطار المرحلة السابعة لتمويل الصندوق العالمي للبيئة من اجل انجاز بعض المشاريع (مراكش مدينة مستدامة، التكنولوجيات النظيفة و المهن الخضراء، التنوع البيولوجي) :
- متابعة تنفيذ عدة مشاريع في اطار برامج التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف مع كل من إيطاليا واليابان والمعهد العالمي للنمو الأخضر والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:
- المشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة والمناخ للمساهمة في اشعاع المغرب على الصعيد الإقليمي و الدولي:
- تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول الإفريقية الصديقة (بوركينا فاسو، روندا، سينغال، الغابون، غينيا، كوت ديفوار، مدغشقر، النيجر) من خلال تنظيم دورات تكوينية عبر تقنيات التواصل عن بعد في مجال التغير المناخي، لتعزيز قدرات الأطر التقنية لهذه الدول.



التوعية والتحسيس والتربية البيئية

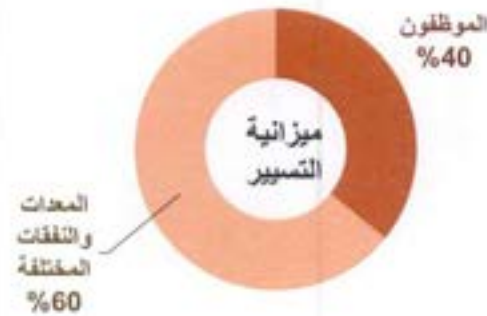
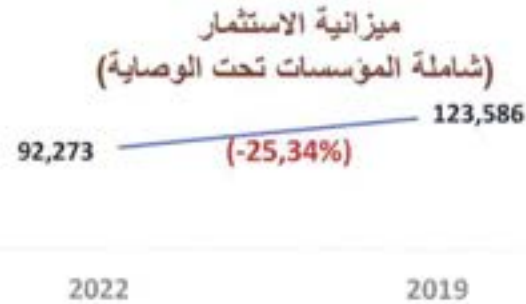


الميزانية الفرعية لقطاع الانتقال الطاقى برسم سنة 2022

قطاع الانتقال الطاقى

مقارنة مشروع ميزانية 2022 بميزانية 2019
بدل 2021 التي تأثرت بجائحة كورونا

ميزانيتي التسيير والاستثمار لسنة 2022



ميزانية الاستثمار : 92.273.000 درهم

قطاع الانتقال الطاقى

توزيع الإعانات : ميزانية التشغيل والاستثمار

■ مساهمة الدولة في ميزانية التشغيل الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

(1000 درهم)

2022	2021	2020	2019	
85.450	83.450	87.675	87.675	المركز الوطنى للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
75.000	78.000	78.6300	78.630	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
37.000	(*)	38.000	38.000	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
3.000	2.600	2.750	2.750	معهد المعادن بمراكش
2.500	2.500	2.726	2.726	معهد المعادن بتطوان
202.950	166.550	209.781	209.781	المجموع

■ مساهمة الدولة في ميزانية الاستثمار الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

(1000 درهم)

2022	2021	2020	2019	
45.100	37.100	47.000	47.000	المركز الوطنى للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
12.000	(*)	25.000	25.000	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
7.600	4.600	5.637	5.637	المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط
1.000	1.000	1.380	1.380	معهد المعادن بمراكش
1.780	380	5.190	190	معهد المعادن بتطوان (**)
67.480	43.080	85.207	80.207	المجموع

(*) برسم السنة المالية 2021 تم تحويل الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية إلى الوزارة المكلفة بالصناعة

(**) بالنسبة لميزانية الاستثمار الخاصة بمعهد المعادن بتطوان، تم تضمينها مبلغ 5 ملايين درهم برسم 2020 موجه خصيصا لتوسعة هذا المعهد، ومليون درهم برسم سنة 2022 موجه لتجهيز المعهد بعد توسعته



الميزانية الفرعية لقطاع التنمية المستدامة



الميزانية الفرعية لقطاع التنمية المستدامة لسنة 2021

ميزانية الاستثمار: 289.274.000 درهم

ميزانية التشغيل: 138.556.000 درهم

الموظفون 84.243.000 درهم

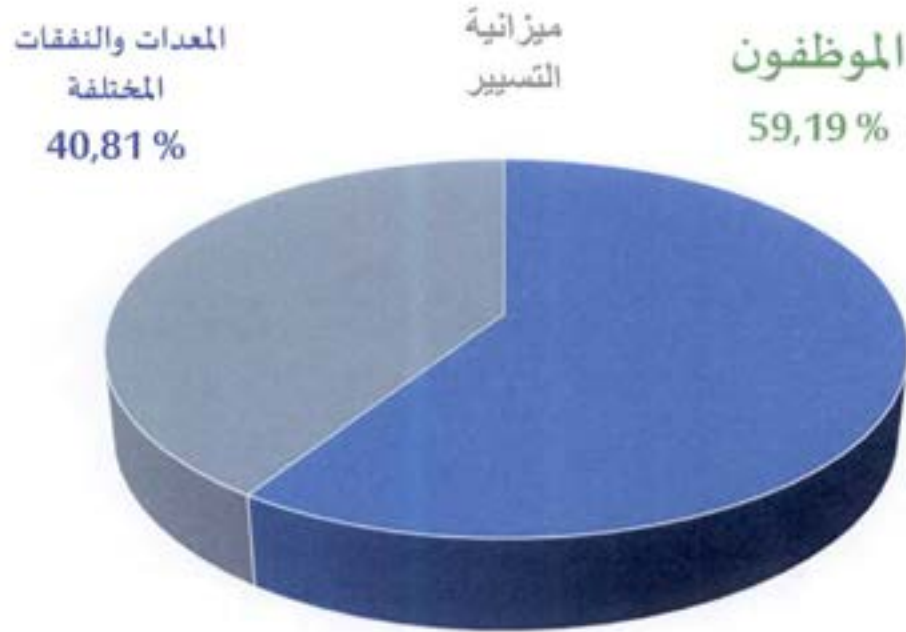
المعدات والنفقات المختلفة: 54.313.000 درهم



الميزانية الفرعية لقطاع التنمية المستدامة لسنة 2022

ميزانية الاستثمار: 289.274.000 درهم

ميزانية التشغيل: 152.684.000 درهم

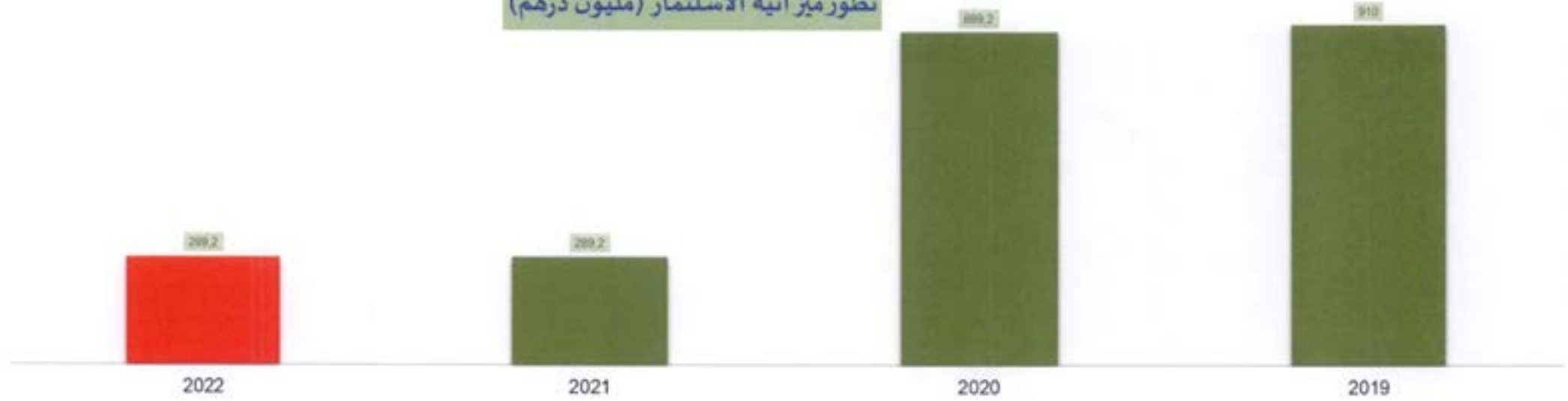


الموظفون 90.371.000 درهم

المعدات والنفقات المختلفة : 62.313.000 درهم

الميزانية الفرعية لقطاع التنمية المستدامة

تطور ميزانية الاستثمار (مليون درهم)



تطور ميزانية التسيير ذات الصلة بالمعدات والنفقات (مليون درهم)



الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة





الانتقال الطافي

قطاع الانتقال الطاقى

01

التنزيل الفعلى لميثاق اللاتمرکز الإدارى والتصميم المديرى المتعلق بالقطاع، وذلك من خلال تسريع عملية النقل الفعلى للسلطات وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك.

02

مراجعة وتحسين وتطوير المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار فى قطاعات الطاقة والمعادن والجيولوجيا ورقمنة كافة المساطر الإدارية والبالغ عددها أزيد من 100 مسطرة إدارية وذلك فى أفق سنة 2025، بالإضافة إلى وضع إجراءات لتتبع وتقييم جودة الخدمات المقدمة من طرف القطاع وذلك بأهداف قابلة للقياس.

03

تنزيل التصميم المديرى للنظم المعلوماتية والرفع من معدل رقمنة الإجراءات العملية المهنية والداعمة من 25% إلى 95% فى أفق سنة 2025.

قطاع التنمية المستدامة

الإصلاح الإداري والرقمنة

04

واصل هذا القطاع، سنة 2021، التقدم في تنزيل هذا الورش الوطني الاستراتيجي من خلال نقل جلّ الصلاحيات المُبرمج نقلها إلى المصالح اللامركزية، وذلك بموجب النص التنظيمي المنظم لهذه المديرية وكذا عبر آلية التفويض كما تم مدها بالموارد البشرية.

05

تنزيل التصميم المديرية للنظم المعلوماتية من خلال تسريع رقمنة المساطر الموضوعاتية والداعمة للوصول الى معدل 100% في أفق 2024.

Royaume du Maroc

Ministère de la Transition
Énergétique et du
Développement Durable



المملكة المغربية

وزارة الانتقـال
الطـاقـي
والتنمية المستدامة

شكرا على حسن إصغائكم

ملخص المناقشة العامة

بدايةً، افتتحت مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الصافي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022، بتهنئة السيدات والسادة النواب للسيدة الوزيرة على أثر نيلها للثقة المولوية السامية، وكذا تهنئتها بالتسمية الجديدة للوزارة، كما تقدم السيدات والسادة النواب بشكر السيدة الوزيرة على عرضها الذي أتم بالشمول والإلمام بالقصاع عامةً، باعتباره من القصاعات الصيوية التي تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الصافي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022، شكل مناسبة للسيدات والسادة النواب لشرح العديد من التساؤلات والملاحظات حول مضمون العرض المقدم من طرف السيدة الوزيرة، وكذا إبراز مواقفهم من السياسة الحكومية المتبعة ومن البرامج المصروحة في هذا القصاع.

هذا وقد تناولت تدخلات السيدات والسادة النواب مناقشة مجموعة من المواضيع تم تصنيفها وفق المفصل أعلاه:

📌 الكهرباء والصاقات المتجددة

ينصوّر قصاع الكهرباء، أشار العديد من التدخلات للمشاكل الكثيرة التي تعترض هذا القصاع الصيوي، وكذا الاستياء الذي عرّضه المواصنون جراء التكلفة الباهظة التي تعرفها فواتير الكهرباء، مما ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواصنين.

أما ينصوّر كهربة العالم القروي، فقد يبل ارتياحاً شمل مختلف الخواوير التي استغلّات من هذه المائدة الصيوية بفضل ما حققه برنامج الكهرباء القروية، وكذا البرنامج العالي الذي يهدف لتقليص الفوارق الجهالية والاجتماعية بالعالم القروي، كما تمت الدعوة لمواصلة هذا الورش الكبير قصد تحقيق التغطية الشاملة لكل ربوع الوطن واستغلال الساكنة القروية بنسبة 100%.

وفي نفس السياق، تمت دعوة الوزارة لإعطاء توجيهاتها لمصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قصد إيجاد حلول لبعض الكوابل التي تم إغفالها أثناء الأشغال بسبب بعدها النسبي عن الشبكة الكهربائية.

وفيما يتعلق بالصاقات المتجددة، ونظرا للتأثيرات التي يفرضها التغير المناخي، نوه السيدات والسادة النواب بإصرار الوزارة وعزمها أكثر من أي وقت مضى على تسريع وثيرة الانتقال الصافي وتحقيق الأمن الصافي وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة التي تمكنت في مجال الصاقات المتجددة.

كما أشاء السيدات والسادة النواب بالتوجه الذي تنتهجه الوزارة لإعطاء نفس جديد لعداء من الأوراش الإصلاحية ذات العلاقة بالبحث والتصوير والابتكار في مجال الصاقات المتجددة، وكذا تشجيع النجاعة الصافية في العديد من المجالات الحيوية، قصد خفض الاستهلاك الصافي بنسبة 20% في أفق سنة 2030، وفي هذا الصدد تم التساؤل عن السبل التي تنتهجها الوزارة لتعزيز النجاعة الصافية وعن البرامج المرتقبة في هذا المجال.

المواد البترولية والغاز الصيعي

بعد قشاع الحروقات أحد الصاعا التي أثارى ولا تزال تثير الكثير من الصخب سواء على الصال الإقتصاى السياسى الاجتماعى والإعلامى، وذلك بالنظر لأهمية هذه المادة الحيوية في تحريك الحورة الإقتصادية، مما أفرز عدة مشاكل واختلالات يمكن بسنها كالتالى:

- تبعية هذا الصاع لتقلبات السوق الدولية للنفط وما يترتب عن ذلك، مما نسميه بالصدمات الخارجية التي تضر بالإقتصاى الوطنى، لذلك فإن كافة الجهود التي تبذل في هذا الإحصار تبقر رهينة بعدم إخضاع السوق لهيئة ضبب تضمن استغلاء كل فاعل من نفس الشروبه التنافسية؛
- غياب الصماية الضريبية بالنسبة للموزعين وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، ذلك أنه فيما يتعلق بتكاليف الوقود، فقد أدى رفع الدعم عن هذه المادة سنة

2015 إلى ارتفاع صاروخي في الأسعار، علما أن هذا القرار كان من المحتمل أن يكون أشد وضاه على المستهلكين لولا الانخفاض الذي عرفته الأسعار العالمية للنفط؛

- الارتفاع المتزايد لأسعار المحروقات سبب في إفلاس العديد من الشركات التي اضضرت إلى تسريح عدد كبير من العمال.

كما نوه السيدات والسادة النواب، بالرعاية السامية لهذا القطاع، وبالرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله فيما يخص ضرورة الإسراع إلى إرساء منظومة جديدة لتدبير أمثل لمصادر الطاقة، والبحث عن سبل تخزينها تحسبا لكل صاري قد يقع في المستقبل بدون سابق إنذار، ولعل التصرف الأخير للسلكات الجزائرية بعدم تجديد عقد أنبوب الغاز المغربي يشكل مثالا حيا في هذا الصدد، كما تم التساؤل حول التدابير والإجراءات التي ستقوم بها الوزارة لأجل التزود بالكميات المطلوبة من الغاز الصيعي.

وفي نفس السياق، تمت الدعوة للإسراع في صياغة مشروع القانون الذي يغير ويتمم القانون رقم 67.15، والذي يهدف إلى فتح المجال أمام استيراد الغاز الصيعي المسال وإحداث نشأة جديدة يقتصر على تخزين المواد البترولية.

وبهذا الشأن، تم التساؤل بخصوص مآل شركة "لاسامين" وتفعيل مشروع التخزين للأخار المواد النفطية والرفع من المخزون الوطني كما كان مقرا من طرف الحكومة السابقة في ظل الأزمة النقصية التي يعرفها سوق المحروقات على الصعيد الدولي والوطني بأبعائها الاقتصادية والاجتماعية.

📌 الاستراتيجية الوطنية للطاقة الوطنية

لقد تم تسجيل ارتفاع كبير للاستراتيجية الوطنية للطاقة الوطنية المترجمة إلى خارطة طريق والتي تهدف إلى تعزيز حصة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي وتقليص الاستهلاك الطاقوي، إضافة إلى اعتبار المؤشرات الوطنية المشار إليها في عرض السيدة

الوزارة جداً مضمّنة، وتعكس التحديات الكبيرة التي يجب العمل على مواجهتها، وكذا التقدم التكنولوجي في الأهداف المنشودة في مجال الصاقات المتجددة.

ولكن بالرغم من الارتياح المسجل بنصوص الاستراتيجية الصاقية الوصية والتقدم الذي تم إحرازه، فإن تنزيل الاستراتيجية الصاقية قد عرف عدة قصور، وهو الأمر الذي أفضى بدعوة الوزارة لاتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاستعجالية التي يجب الانكباب عليها منها:

- ضرورة السعي نحو تفعيل القطاع الفلاحي على أهمية استعمال الصاقات المتجددة وتقليل ما أمكن استخدام غاز البوهان؛
- فتح المجال لاستعمال المصايح المنتجة للفاقة النخيفة والحد من استعمال المصايح المتوهجة، والقيام بعمليات تسميية تحت المواصنات والمواصنين للإفراخ في هذا التوجه؛
- العمل على الإفراخ الفعلي والعملي في تشجيع صناعة السيارات الكهربائية على اعتبار أن هذا الاستثمار يعد من المشاريع الواعدة في المستقبل القريب، لذا يجب التركيز عليها في السياسات العمومية ذات الصلة؛
- الحرص على الإفراخ الإداري والمؤسساتي والمقاولي العمومية والجماعات الترابية في مشروع النجاعة الصاقية؛
- السعي نحو إنجاز قدرات إنتاجية إضافية من أجل معالجة إشكالية تحقيق التوازن بين العرض والطلب، خاصة وأن معدل الطلب على الكهرباء من المتوقع جداً أن يشهد ارتفاعاً في السنوات القادمة، فضلاً عن توفير هامش احتياكي مهم لتلبية الحاجيات المنتضرة ومواجهة الأزمات المتوقعة؛
- تحسين قدرات تخزين المواد البترولية في اتجاه تعزيز المخزون الاستراتيجي، والاعتماد على تنافسية الاقتصاء الوصني وحماية القدرة الشرائية للمواصنات والمواصنين، خاصة وأن بلادنا تعتمد حالياً على الاستيراد المباشر؛

- إعطاء الفرصة للقصاص الخاص من أجل إنتاج الكهرباء للاستفادة من هذا الإنتاج، والباقي يمكن تفويته للدولة.

المعادن والجيولوجيا

وفيما يخص المعادن والجيولوجيا، نوه السيدات والسادة النواب المتدخلين بصيرورة الإصلاحات سواء على المستويات المؤسساتية والمستويات التشريعية، وكذا على مستوى المساطر والأوراش والبرامج الميدانية، وبالموازاة مع ذلك تم التعبير عن مجموعة من الملاحظات تم من خلالها الدعوة إلى:

- وضع منصف معدني مبنى على مقاربة تشاركية لكسب رهان تطوير القصاص والتصدي للتغيرات من أجل تعزيز التحول الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات ذات الاستهلاك المنخفض للموارد الطبيعية والصافية؛

- تعيين الخرائط الجيولوجية وتشجيع الاستثمار في القصاص المعدني؛

- الوقوف على الصعوبات والإكراهات التي يعرفها قصاص المعادن؛

- تشجيع الاستثمارات في مجال المواد البترولية والغاز الطبيعي التي متخلو تنافس في مجال التخزين والتوزيع وكذا خلق فرص شغل جديدة؛

- تكوين العنصر البشري وتشجيع البحث العلمي وتقوية الصائم الإداري وتبني المختبرات؛

- إعلاء النضج في المعايير المعمول بها في تفويت الرخص؛

- مراقبة مدى احترام آفاتر التحملات؛

- تميم الفوسفات وتصوير مشتقاته؛

- توسيع دائرة تدخل المكتب الوطني للفوسفات لتعميمها في كافة المناطق؛

- حماية ورصد التراث الجيولوجي؛

- تكثيف التنقيب على البترول لتمكين المغرب من القيام بقفزة نوعية على مستوى التبعية الصافية؛

- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- دعم الاستثمارات المخصصة للاستكشاف والبحث المعدني؛
- تشجيع نشاط التنقيب على الهيدروكاربورات؛
- تعزيز قدرات التخزين واستقبال المواد البترولية.

وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة توسيع وتعميم التخريف الجيولوجي، ودعم وتسريع التنقيب، من خلال استعمال التقنيات الحديثة التي شهدت صفرة نوعية على الصعيد الدولي، وهذا التوجه من شأنه أن يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

كما تم التصريح للمتحف الجيولوجي بالوزارة، نظرا لما توليه هذه الأخيرة من أهمية بالغة لمسألة التراث الجيولوجي الوطني، وذلك من خلال عدة إجراءات وتدابير مؤسسية وقانونية وقسيسية وإعلامية تهدف إلى صيانتها وتثمينها والحفاظ عليه والترويج له وطنيا ودوليا، لكن يصرح التساؤل عن سبب إغلاق المتحف أمام الزوار، مع إمكانية اقتراح إنشاء بناية خارج الوزارة تفتح في وجه العموم، لما لهذا الأمر من أهمية ورافعة أساسية للجغرافية الجيولوجية والجيوسياحية للمغرب، وذلك لما يتميز به هذا التراث من غنى وتنوع يعكس أهم مراحل وحقب التاريخ الجيولوجي للمغرب.

التلوي

وفيما يتعلق بالبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والبرنامج الوطني لتثمين النفايات، أشاء عدد من المتدخلين لما تم تحقيقه حتى الآن تحت إشراف الوزارة من تأهيل وإغلاق العديد من المصاح العشوائية وإنجاز مراكز للتصمر وتثمين النفايات بعدة أقاليم.

وبخصوص الأكياس البلاستيكية، فقد تضمنت التدخلات الإشارة صراحة للتعجيل بالهدف النهائي للأكياس البلاستيكية من السوق، لكن هذا الزمان يبقى قائما ومرتبها أساسا بمواصلة جهود الوزارة والسلطات العمومية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين، بالإضافة إلى مواصلة التحسيس والمراقبة وتوفير أكياس بديلة وملائمة وبأسعار مناسبة،

خاصة بالنسبة لبعض الأنشطة التي ما زالت تعرف استعمالا نسبيا للأكياس البلاستيكية
الممنوعة، خصوصا تلك المتعلقة ببيع الأسماد والنضرو الفواكه بالسوق.

وعلاوة بموضوع التلوي، أثار عدة تدخلات مشكل التصهير السائل، فعلى الرغم من
توفر العديد من المدن المغربية على محطات لتصفية المياه العادمة، إلا أن كميات كبيرة
منها لا زالت تصب في الأنهار مسببة بذلك تلوي مياه الأنهار والفرشاة المائية وبالتالي
تأثيرها المباشر على صحة الإنسان والحيوان والنبات، فالمكتب الوصني للكهرباء والماء الصالح
للشرب في هذا الصدد يكتفي بتدبير قصاص التصهير بالممكن فقط، ولا يرثب حتى الآن في
تدبير هذا القصاص بالعديد من المراكز القروية.

وفي نفس الإطار تم التساؤل عن التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الوزارة للحد من
تسرب مياه الصرف الصحي نحو الأنهار والفرشاة المائية خصوصا بالمراكز القروية والمدن التي
لا تتوفر على محطات لصرف المياه العادمة.

ملخص

جواب السيدة الوزيرة

في بداية رحلتها على أسئلة السيدات والسادة النواب، تقدمت السيدة الوزيرة بالشكر الجزيل لهم على أسئلتهم القيمة والتي نكل على الاهتمام الكبير الذي يولونه لهذا القطاع الواعد الذي يعد من القطاعات الاستراتيجية في حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي معرض جوابها على مداخلات وملاحظات السيدات والسادة النواب بشأن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2022، أكدت السيدة الوزيرة أنها ستولي الإجابة على الأسئلة في عمومها وستوافي اللجنة بالمعصيات المفصلة كتابة على جميع الأسئلة التي صرحت.

واستهلّت السيدة الوزيرة تدخلها بالإشارة أنه بالرغم من ضعف الميزانية المخصصة لهذا القطاع، إلا أن الوزارة عازمة على المضي قدماً في أورش الإصلاح رغم مواجهة العديد من التحديات في ظل جائحة كورونا، وذلك لأن العهد الجديد الذي يعيشه المغرب، يوفر مجموعة من الفرص لإنجاح كل التجارب المعتمدة على الحوار والتشاركية والتفاعل بين مختلف المكونات، معززة حرصها على متابعة مختلف مجالات تدخل الوزارة، وإرساء آليات الحكامة على جميع المستويات، سواء في مجال الانتقال الصاقي أو التنمية المستدامة، مؤكدة تسجيل تقدم ملحوظ للبرامج المعتمدة في إطار الاستراتيجية الصاقية، وذلك بفضل تراكم الخبرة العملية والاهتمام المتزايد للشركات الدولية تجاه النموذج الصاقي الوصني، كما أشارت السيدة الوزيرة إلى أن مجال اشتغال الوزارة شاسع وأفق ويتصلب بمسؤوليات جبارة للوصول إلى النتائج المرجوة.

📌 قطاع الانتقال الصاقي

لقد أشارت السيدة الوزيرة في هذا الصدد إلى أن إنجاز برامج النجاعة الصاقية والصاقات المتجددة، يسير بوتيرة إيجابية لتحقيق الأهداف المسطرة، وذلك من خلال تفعيل تدابير النجاعة الصاقية المتعلقة بالأداء الصاقي، والافتحاضات الصاقية الإلزامية، وإنجاز دراسة الأثر الصاقي وإحداث شركات متخصصة في الخدمات الصاقية، مع التأكيد على أهمية العمل والشراكة مع المقاولات والشركات الوصنية دون الاستغناء عن الخبرة الأجنبية في

هذا المجال، وذلك بعد أن حقق المغرب إنجازات مهمة في مجال الصاقات البديلة والمتجددة، وذلك بفضل تنوع مناخه وتضاريسه.

كما أن الوزارة منكبّة على تنزيل مجموعة من المشاريع، بما في ذلك بلورة برنامج للنجاعة الصاقية في الإجازات والبنيات والمؤسسات العمومية في إطار مثالية الإجازة العمومية، إضافة إلى الشروع في تفعيل الإجراءات الأولية لخارطة الصرق المنبثقة عن اللجن التقنية الوصية لتصوير النجاعة الصاقية في مجال الصناعة والفلاحة والبناء والإنارة العمومية، والعمل على مواكبة الجهات والجماعات الترابية من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة لتصوير النجاعة الصاقية واستعمال الصاقات المتجددة.

وفي هذا السياق، أكدت على ضرورة العمل على نهج سياسة العدالة الجبالية في إنجاز المشاريع وعدم التركيز فقط على المناطق الحضرية، وإيلاء عناية أكبر للقرى والمناطق النائية لعالجتها الماسة والملحة لهذه النخمة الحيوية، باعتبارها إحدى أعماد التنمية الجبالية المستدامة، وإسهامها في تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المناطق.

كما أشارت السيدة الوزيرة إلى أن الوزارة شرعت في تنزيل المخطط التشريعي ومن بينه مشروع القانون 82.21 الذي يتعلق بالإنتاج الذاتي للصاقة الكهربائية والذي صادق عليه مجلس الحكومة يوم الخميس 11 يونيو 2021.

📌 قطاع التنمية المستدامة

بالنسبة لقطاع التنمية المستدامة، فقد أشارت السيدة الوزيرة إلى أن المغرب يسير نحو تحقيق تنمية مستدامة على المدى المتوسط، كما أكدت على أنه يجب أن يكون هناك توازن بين الإقتصاد منخفض الكربون والتنمية المستدامة ومتصلبات القدرة الشرائية سواء للمواكن المغربية أو المقاول المغربي، كما أكدت السيدة الوزيرة إلى أن تنزيل خريطة الهيدروجين تتصلب شيئاً من التأني والتفكير في نوعية الهيدروجين الذي نول الحصول عليه هل هو الهيدروجين الأخضر فقط أم الهيدروجين الأخضر والأزرق

وفي إشارة منها إلى القطاع المعدني، قالت السيدة الوزيرة إلى أن هذا القطاع لم يهتمش بل على العكس يتبوأ مكانة متميزة في الاقتصاد الوطني، نظرا لمساهمته بشكل ملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والجهوي والوطني، وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الفاعلين في القطاع العام والخاص، ويجب إعطاؤه دينامية جديدة عبر تنشيط البحث والتنقيب المعدني، وتصور نسيج تنافسي بين الفاعلين لتعزيز الصابع المهني بالقطاع، لاستخراج معادن أخرى تزخر بها بلادنا لا تقل أهمية عن الفوسفات.

وفي الأخير، أكدت السيدة الوزيرة على أنه يجب اعتماد طريقة للتواصل تركز على الشفافية والموضوعية والوضوح، وأنها على استعداد تام وءانم للاستماع للقضايا التي تمس المواهن المغربي والمقاول المغربي وقد تم إنشاء صفحة خاصة لهذا الغرض.

كما تعهدت السيدة الوزيرة بالإجابة على جميع التساؤلات وكذا برجمة أيام دراسية وورشات نقاش لتقريب السيدات والسادة النواب من مجالات اشتغال الوزارة.

أوراق إثبات العضور



ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة

الولاية التشريعية العالمة عشرة : 2021-2026
السنة التشريعية الأولى : 2021/2022
الكورة : أكتوبر 2021
تاريخ الاجتماع : 08 نونبر 2021
الساعة : مباشرة بعد الجلسة العامة
جول الأعمال : تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الصافي والتنمية المستدامة
للسنة المالية 2022

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم	
	الفريق الاشتراكي	محمد ملال	رئيس اللجنة
	فريق التجمع الوصني للأحرار	سيدي إبراهيم خوي	النائب الأول
	فريق الأصالة والمعاصرة	حسان التابي	النائب الثاني
	فريق التقدم والاشتراكية	عبد الصمد خنانو	النائب الثالث
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	هشام معنان	النائب الرابع
	الفريق الاشتراكي	محمد الموعمر	مقرر
	الفريق الحركي	عواض اعمرارة	نائب المقرر
	الجموعة النيابية للعدالة والتنمية	نعيمة الفتحاوي	أمينة
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	الحسين الرحوية	أمين
	فريق الأصالة والمعاصرة	خليفة مجيدي	أمين

الاسم	الفريق النيابي	التوقيع
محمد أحويك	فريق التجمع الوصفي للأحرار	
مصطفى توتو	// //	
حسن الفيلالي	// //	
رشيد التمر	// //	
صابر الكيف	// //	اعنه ✓
عبد الرحمن رابع	// //	
عدي خزو	// //	
عمر أوجيل	// //	
بناصر فيق	// //	
محمد باعو	// //	
ابراهيم بمانعة	فريق الأصالة والمعاصرة	
حميد الشابة	// //	
عبد الرحيم بوعزة	// //	
بوحسينو عبد العزيز	// //	
بوحسينو الحسين	// //	
محمد إبراهيم	// //	
أحمد أبو موكوك	// //	
صالح أوجمال	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	
المفضل الصافري	// //	

	// //	اسماعيل البقالي
	// //	محمد الصيبي
	// //	عبد العزيز المهجدة
	// //	مولاي الزبير حيدوي
	// //	الحريش سبور المنصوري
	// //	حسن المهي
	الفريق الاشتراكي	سعيد انميلاي
	// //	مولاي المنقذي الغلصمي
	الفريق الحركي	حسن العنصر
	// //	عمر البار
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	ياسين الراضي
	// //	الصغير بابور
	فريق التقدم والاشتراكية	مريم واحساء
	// //	سعيد الزيدوي
	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	فاطمة الهراء باتا



ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة

الولاية التشريعية العالمة عشرة : 2021-2026
السنة التشريعية الأولى : 2021/2022
الذورة : أكتوبر 2021
تاريخ الاجتماع : 12 نونبر 2021
الساعة : 10 صباحا
جدول الأعمال : المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الصاغر والتنمية المستدامة للسنة المالية 2022
عدد الحاضرين : 14
عدد ساعات العمل : 3 ساعات و 50 دقيقة

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم	
	الفريق الاشتراكي	محمد ملال	رئيس اللجنة
	فريق التجمع الوصني للأحرار	سيدي إبراهيم خوي	النائب الأول
	فريق الأصالة والمعاصرة	حسن التابوي	النائب الثاني
	فريق التقدم والاشتراكية	عبد الصمد خنانوي	النائب الثالث
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمة	هشام معنان	النائب الرابع
	الفريق الاشتراكي	محمد البوعمرى	مقرر
	الفريق الحرى	عواض اعمارة	نائب المقرر
	الجموعة النيابية للعدالة والتنمية	نعيمة الفتحاوي	أمانة
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	الحسين الرحوية	أمين
	فريق الأصالة والمعاصرة	خليفة مبيدي	أمين

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم
	فريق التجمع الوصني للأحرار	محمد أحويك
	// //	مصطفى توتو
	// //	حسن الفيثالي
	// //	رشيد العمري
اعتذر	// //	صابر الكيف
	// //	إسماعيل كرم
	// //	عدي خزو
	// //	عمر أوجيل
	// //	بناصر فريق
	// //	محمد باحو
	فريق الأصالة والمعاصرة	إبراهيم ميناك
	// //	حميد الشاية
	// //	عبد الرحيم بوعزة
	// //	بوحسينو عبد العزيز
	// //	بوحسينو الحسين
		محمد إبراهيم
	// //	أحمد أبو موكوك
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاملية	صالح أوغبال
	// //	المفضل الصافري

	// //	اسماعيل العقالي
	// //	محمد الصبيح
	// //	عبد العزيز البهجة
	// //	مولاي الزبير حبذي
	// //	الحريس سلور المنصوري
	// //	حسن المهدي
	الفريق الاشتراكي	سعيد انميلي
	// //	مولاي المهدي الفاصمي
	الفريق التركي	حسن العنصر
	// //	عمر الماز
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	ياسين الراضي
	// //	الصغير بابور
	فريق التقدم والاشتراكية	مريم واحساء
	// //	سعيد الزبدي
	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	فاطمة الزهراء باتا

تقرير حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل

واللوجستيا

برسم السنة المالية 2022

ملخص التقرير

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة البنيات الأساسية والصناعة والمعادن والبيئة، بعد إراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2022.

بناء على الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء 02 نونبر 2021، برئاسة السيد النائب محمد ملال رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجستيك والمخصص لتقديم مشروع ميزانية القطاع للسنة المالية 2022، ألقى السيد الوزير عرضا مفصلا سلك من خلاله الضوء على عددا من المحاور الأساسية المعتمدة لإعداد مشروع الميزانية الفرعية للقطاع الذي يشرف عليه. وقد ارتأى السيد الوزير قبل مناقشة المحاور الأساسية، استحضار السياق العام الذي يصعب تخيير هذا المشروع المتسم أساسا بتفشي أزمة كورونا، واستمرار انعكاساتها السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فضلا على تأكيده بأن النموذج التنموي الجديد سيشكل أساسا مثيرا لتوجيه وبلورة الإستراتيجيات والبرامج القطاعية في مجال النقل واللوجستيك، بشراكة مع كافة المتدخلين، بغية رفع التحديات والرهانات الاجتماعية والاقتصادية العالية والمستقبلية، وذلك من خلال وضع خطة عمل بناءة تهدف لزوما إلى تسريع وإنجاح التحول المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع ورفع من جودته وتحسين تنافسيته.

فبالإضافة إلى المشاريع الكبرى التي أتمتها الدولة المغربية خلال العقد الأخيرين في مجال البنيات التحتية للنقل من صرق وعبور سيارا وسرعة وسكك حديدية وموانئ ومطارات، تم اقتناء مجموعة من التدابير الفعالة إلى إصلاح قطاع النقل والنفوس بقطاع اللوجستيك، يمكن إجمالها فيما يلي:

▪ تقرير أنشطة النقل الصرق للصانع؛

▪ تنزيل مخونة متصورة للسير على الصرق ومواكبتها بعدة مخصصات هامة إلى الحد من

حوادث السير؛

▪ تحرير النقل البحري والجوي مع اعتماد مخونة حديثة للصيران المدني؛

▪ بلورة استراتيجية صمومة لتنمية الأنشطة اللوجستية في أفق سنة 2030، تهدف إلى

إرساء الأسس الضرورية لبروز قطاع لوجستي عصري وتنافسي خدمة للاقتصاد الوطني.

وفي نفس السياق أكد السيد الوزير على أن أداء هذا القطاع بالرغم من النتائج الإيجابية التي

حققتها، لم يرق بعد للتطلعات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها بلادنا للأسباب

التالية:

▪ ضعف هيكله قطاع النقل الصرق للمضائع وتأهيل العاملين به؛

▪ ارتفاع معدل الوفيات والإصابات على الصرق

▪ وجود عدد من الإشكالات التي تحول دون التدبير الأمثل لملف السلامة الصرقية؛

▪ ضعف تهيئة المخصصات اللوجيستية، وعدم رقي جودة خدماتها إلى المستوى

المطلوب؛

▪ الآثار السلبية الناجمة عن وباء كورونا والتي أدت إلى التراجع في:

- أداء النقل الصرق للمسافرين بين المدن، وانعكاساته السلبية على أداء المقاولات النقلية بين

المدن؛

- التوازن المالي للمكتب الوطني للسكك الحديدية؛

- أداء شركة الخطوط الملكية المغربية، والمكتب الوطني للمطارات؛

- قطاع السياحة عالميا ومحليا ومعاناة مقاولات السياحة من صعوبات مالية خاصة في

علاقتها مع مؤسسات القروض.

1. الأولويات والتوجهات الاستراتيجية للوزارة

استعرض السيد الوزير الإشكالات التي تصد من فعالية وتنافسية قطاع النقل واللوجيستية،

حيث أنها تشكل منطلقا لبناء تصور دقيق وواضح، أساسه معالجة هذه الإشكالات وإيجاد

الحلول الناجمة لتحديثه وتنميته، وفي هذا الصدد، أكد السيد الوزير أن برنامج عمل هذا

القضاع المقترح خلال السنة المقبلة يركز بالخصوص على عدد من الأولويات والتوجهات الإستراتيجية التي تكمن أساسا في النقاط التالية:

- إرساء منهجية فعالة للعمل المشترك مع المهنيين، من خلال تكثيف قنوات الحوار، لمواكبة القضاعات والفاعلين ولاسيما المتضررين من الآثار المترتبة عن جائحة كوفيد؛
- تحسين الإستراتيجيات القطاعية وإعلاء دينامية جديدة، تروم الرفع من تنافسية القضاع وجلب الاستثمارات العمالية والحولية مع خلق فرص شغل جديدة؛
- تسريع تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنافسية اللوجستية، وتحسين جودة الخدمات وتبويب أداء مقاولات القضاع؛
- تحقيق الانتقال الرقمي لقطاع النقل واللوجستية بالمغرب؛
- دعم أسس حكامه جيدة في قطاع النقل واللوجستية ببلادنا، وتحديثها وفقا للمعمول به حوليا.

2. تقديم عام لبعالات تدخل الوزارة

أكد السيد الوزير أن من بين المهام المنوطة بوزارته إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان النقل عبر الصرق، السكك الحديدية، النقل البحري والصحيران المكثري، وكذا على بلورة السياسة الحكومية في مجال السلامة الصرقية، فضلا على إنجاز الإستراتيجية الحكومية المتعلقة بتنمية اللوجيستية، والسهر على تنفيذها؛

كما أشار أيضا إلى هيكله هذا القضاع، ومختلف المديرات التي توضع لسلكته، وبكيفية مشتركة مع وزارة التحفيز والماء في انتصار صدور النصوص التنظيمية المتعلقة بها، إضافة إلى المؤسسات العمومية التي تعمل تحت وصايتها، وكذلا إلى الشركات العمومية العاملة بهذا القضاع.

كما أبرز السيد الوزير خلال عرضه أهم المنجزات المحققة خلال سنة 2021 على مستوى البعالات التالية:

❖ قطاع النقل الصربي

اعتباراً للدور الحيوي الذي يضطلع به قطاع النقل الصربي في تقريباً عملة النمو الاقتصادي والرقم الاجتماعي ببلادنا، فقد أشار السيد الوزير في هذا الصدد إلى أهم المؤشرات التي عرفها هذا القطاع خلال سنة 2021، والمرتبطة أساساً بما يلي:

- عدد المقاولات التي تعمل بقطاع النقل الصربي، سواء المتعلقة منها بنقل الأشخاص من المسافرين، النقل المدرسي، نقل المستخدمين، النقل السياحي، النقل بالعالم القروي، أو بنقل البضائع؛
- مختلف الاجتماعات التي همت اشغالها تجديد رخص النقل، دراسة صلبات قبول الرخص ومنح رخص جديدة؛

- اللقاءات التي عقدت مع مهني القطاع في شأن تفعيل مقتضيات المرسوم 2.13.17 المتعلق بنقل البضائع عبر الصرب، وفي شأن تفعيل الاتفاقات الثنائية للنقل الدولي؛
- تحديث منظومة النقل الصربي ووضع إصار لحكامه جيدة لهذا القطاع على المستوى الوطني والجهوي؛

- إعداد دراسات تهدف إحداها إلى وضع إصار قانوني وتنظيمي متعلق بالأشكال الحديثة للتنقل في حين غاية الثانية إرساء امتراتيجية لتصور وتعزيز النقل المتعدد الأنماط للبضائع؛
- وضع خريطة صربية بنصوص المعايير المتعلقة بالانبعاثات الملوثات للمركبات التي سيتم اعتمادها في أفق سنة 2030؛

- وضع نظام تحفيزي لتشجيع اقتناء المركبات الصديقة للبيئة؛
- بلورة أنظمة معلوماتية لتصور النقل الدولي، وتدابير عملية المراقبة الصربية، وتكوين السائقين المهنيين، وتتبع ملفات حاضرة المركبات؛

- تعميم نظام الخدمات عن بعد للمقاولات النقلية الخاصة بالبضائع، في أفق تعميمه على باقي أنشطة النقل الصربي الأخرى.

❖ قطاع السلامة الصربية

قام السيد الوزير في هذا الشأن باستعراض الإحصائيات المتعلقة بحوادث السير، ومقارنتها بالسنوات المنصرمة، وتبيين أهم المؤشرات الخاصة بعدد المركبات المسجلة، مراكز تعلم السياقة، عدد المترشحين لذلك، عمليات قبول المركبات، عمليات مراقبتها التقنية للمركبات،

كما تصرق للحديث عن مختلف الأنشطة التوافقية والتحسيسية والتربوية المنضمة على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي، إضافة الى سبل تقوية نظام المراقبة الاتوماتيكية لمخالفات السير، والإجراءات المتخذة لتحسين السلامة الصربية، وتبويد الخدمات المقدمة للمرتفقين، وكذا تعداد المشاريع المنجزة لرقمنة وإدماج التكنولوجيا الحديثة في أقر إرساء التحول الرقمي للوكالة الوطنية للسلامة الصربية.

❖ قطاع النقل السككي

يستأثر قطاع النقل السككي حسب السيد الوزير بأهمية كبرى في تحقيق التنمية ببلادنا، فهو يعتمد على شبكة مهمة من الخصوص السككية، أصول متنوع من معدات النقل والجر، تكر إيرادات مهمة تختلف حسب هبيعة هذه المعدات.

وفي هذا الإطار استعرض السيد الوزير أهم المؤشرات والنتائج المتحصلة خلال سنة 2021، بالرغم من تداعيات جائحة كورونا من خلال بسك احصائيات تتعلق بعداء المسافرين بالقضارات العادية، بالقضارات فائقة السرعة، وقضارات الأهلر وكذا بالقضارات المكوكية السريعة، إضافة الى الخدمات المقدمة لنقل المضانع واللوجيستيد، ومشيرا في ذات السياق بأن هذا القطاع يبيل انتعاشا سريعا وحقق مؤشرات منحى تصاعدي متميز فلق توقعات الميزانية برسم هذه السنة، مقابل انخفاض مسجل في نصل الإزمة الصحية، كما أشار الى مختلف البرامج الاستثمارية المنجزة خلال هذه السنة من اقتناء قضارات جر كهربائية جديدة وتجهيزات متعددة، إعادة تأهيل الإليات الممكنة الخاصة بصيانة السكك وخصوص تكنية، وكذا جل عمليات اصلاح وصيانة المراكز والورشات الصناعية.

❖ قطاع النقل الجوي

لقد يبيل هذا القطاع على صعيد حركة النقل الجوي المدني، ونشأة الشحن الجوي ومعدل استعماله مغاربة العالم في إطار عملية مرحبا خلال هذه السنة انخفاضا ملموسا مقارنة مع سنة 2019، أما على صعيد الإنجازات الاستثمارية فقد عرف مواصلة لإنجاز عدد من البرامج الرامية الى

▪ الرفع من الصافة الاستيعابية للمضارات وتعزيز الأمن والسلامة بالمضارات؛

▪ عصرتة نظام وأجهزة الملاحة الجوية، وهو ما يستشف من خلال عمليات تشغيل
المنصات الجوية الجديدة، تشييد برج جديد للمراقبة الجوية، إنشاء منطقتين للصيران الخاص،
نسبة تقدم اشغال تصوير المنصة الوسطى لمطار محمد الخامس، وإنشاء منصة جديدة بمطار
الرباط ملاء

▪ تحديث النظام المعلوماتي لتسيير المصارات؛

▪ إنشاء شركة النصوص الملكية المغربية لجموعة من التدابير لمواجهة الأثار الوخيمة
الناجمة عن جائحة كوفيد 19، تتمثل أساسا في:

- اعتماد هيكله جديدة من أجل الحفاظ على التوازنات المالية بتعليق عدد من الرحلات،
إعادة بلورة برنامج الرحلات، وتخفيض الوصول العامل بها؛

- المساهمة الفعلية في مواجهة جائحة كورونا بنقل اللقاحات والمعدات الصحية من مجموعة
من الدول، وإيصال المساعدات الصحية كذلك لعدد من الدول الإفريقية؛

- تسهيل عملية عودة مغاربة العالم بتصديق أعمار تفضيلية، والمبادلات التجارية نحو
إفريقيا، إضافة لتعزيز النقل الداخلي والدولي.

▪ تتبع الوصول الجوي من أجل تأمين مستوى عال من السلامة الجوية والأمن؛

▪ مراقبة سلامة خدمات الملاحة الجوية، ومدى تكييفها مع المعايير الدولية؛

▪ اعتماد معاهد لتكوين مراقبي الملاحة الجوية.

❖ قطاع الملاحة التجارية

اتباعا لنفس النهج المعتمد في تقديم هذا المشروع قدم السيد الوزير مجموعة من
الاحصائيات المتعلقة بمرحلة الموانئ خلال هذه السنة وقام بمقارنتها مع السنة المنصرمة،
مؤكدًا على أنها بدورها عرفت انكماشًا ملحوظًا في حركة المسافرين عبر الموانئ رغم التدابير
المتخذة على غرار السنوات الماضية المتمثلة في اعتماد منصات وصول برنامج رحلات
متعددة الوجهات لتعزيز كفاءة العرض، مع ضمان احترام السفن لجميع معايير القواعد البحرية
الدولية الخاصة بالسلامة والأمن، ومن بين الإجراءات المتخذة لتسهيل عودة الجالية المغربية
لأرض الوطن وتوفير العرض الكافي لنقل المسافرين بأئمنة مناسبة، استعرض السيد الوزير ما يلي:

▪ تشغيل 5 خطوط بحرية هوية،

▪ تجهيز سفن مخصصة للوصول بأقصى سرعة ومختبرات للكشف عن فيروس كوفيد 19،

▪ تعزيز عرض الخدمات البحرية بتعبئة سفينتين لنقل المسافرين بغلاف مالي قدره 90 مليون

درهم،

▪ إصدار قرار بتعويض جزئي لثمن تذكرة سفر أفراد العائلة، مع خلق منصة رقمية لتيسير

عملية التعويض،

وللرقم بهذا القطاع سفرت الوزارة على تخصيص مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تدعيم

سلامة السفر والوقاية من التلوث البحري صيغا للقوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية، وكذا على

تكوين رجال البحر وتسليم شواهد الكفاءة للضباط والبحارة المغربية.

❖ قطاع اللوجيستيا

تصرح السيد الوزير بتفصيل للمقام الموكولة للوكالة المغربية لتنمية الأنشطة

اللوغستية وحورها في تنزيل الاستراتيجية الوضعية التنافسية اللوجستية، كما امتعرض

الإجراءات المتخذة لتنفيذها، من خلال النقطة التالية:

▪ مدى تقدم تصوير مشاريع المناقص اللوجيستية الجوية الأولى في كل من جنوب آيت

ملول، راس الماء، القنيطرة، تامنصورت، أولاد صالح وبنو ملال، وكذا هيكله أولى مشاريع المراكز

الشرقية الخاصة بشاحنات النقل (المركز الشرقي الحاجب ولقبيح بن صالح، كلفتها الاجمالية

والمدة الزمنية المخصصة لإنجازها؛

▪ برنامج التأهيل اللوجيستية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز الكفاءة

اللوغيستية داخلها؛

أما في مجال التعاون مع دول افريقيا فقد تم ايجاد دراسة متعلقة بخلق مصحات لوجيستية

في 11 دولة بشراكة مع البنك الإسلامي الدولي.

وخصيص برنامج عمل الوزارة لسنة 2022 امتعرض السيد الوزير أهم منجزات وزارة النقل

واللوغستيا خلال سنة 2022، وجملة التدابير المتخذة للرقم بهذا القطاع، مؤكدا على أن

مشروع الميزانية الفرعية محل المناقشة تم اعداده وفقا للتوجهات العامة لمشروع قانون المالية

لسنة 2020 الذي رصد بموجبه لوزارة النقل واللوجستية مبلغ مالي قدره 1.246 مليون درهم مخصص للاستثمارات، ومبلغ 79,5 مليون درهم لتغطية نفقات التشغيل ومبلغ 180,7 مليون درهم لتغطية نفقات الموظفين.

كما أكد السيد الوزير على أنه من المنتظر أن تعرف سنة 2022 عدة تحولات مؤسسية لقصاع النقل واللوجستية حيث سيتم وضع هيكله الجديدة للوزارة لمواكبة الإصلاحات والبرامج المزمع العمل بها في هذا القطاع الحيوي، وسيتم تحويل المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات إلى شركات مساهمة في إطار تفعيل الإصلاح العميق للمقاولات والمؤسسات العمومية، الذي سيتم تنزيله تدريجياً تماشياً مع القوانين المصاحبة عليها تنفيذاً للتعليمات المولوية السامية الصادرة في هذا المجال.

وقد أوضح السيد الوزير أن برنامج الوزارة لسنة 2022، سيهم المجال الآتي:

❖ قطاع النقل الصرقي

تعزز الوزارة خلال السنة المالية المقبلة تأهيل قطاع النقل عبر الصرق من خلال تفعيل اتفاقيات الشراكة مع الفاعلين بالقطاع، والمساهمة في تنزيل التغطية الاجتماعية للسائقين المهنيين غير الأجراء بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية وصندوق الضمان الاجتماعي، فضلاً عن تحويل برنامج تجديد العنصر وتبسيط مسطرة الاستفادة من المنح؛

ولتعزيز الحكامة الجديدة في تدبير قطاع النقل الصرقي، ستقوم الوزارة حسب المعصيات المدلى بها من طرف السيد الوزير بتصوير آليات الرصد، المراقبة والتتبع، من خلال تقييم الإستراتيجية الوظيفية لتنمية التنافسية اللوجيستية، بإيجاز دراسة لتقييم تكوين السائقين المهنيين وبلورة مناهج للتكوين في مهن النقل الصرقي واللوجيستية، كما ستتكب على مقارنة الإشكاليات الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع خاصة بعلاقته مع الإصلاح الضريبي وتعمل على إيجاد السبل الكفيلة بضمان العدالة الجبائية، إضافة إلى تحديث الترمانة القانونية والتنظيمية المؤطرة له لتستجيب للتحديات العالية والمستقبلية، ووضع تصور جديد لنظام معلوماتي لقطاع النقل الصرقي منفتح على جميع المتدخلين ومندمج مع أنظمتهم المعلوماتية.

❖ قطاع السلامة الصرقية

بغية إرساء قواعد المؤسسات العصرية، تماشيا مع التوجهات الحكومية، وانسجاما مع مبادئ النموذج التنموي الجديد، ستعمل الوزارة خلال السنة المالية المقبلة على تفعيل البرنامج الوطني للمراقبة الصرقية 2022-2024، تسريع وثيرة إنجاز برنامج تجديد حاضرة مركبات النقل الصرقي، مواصلة برنامج تكوين السائقين المهنيين، تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين، تعديل النصوص المنظمة لتعليم السياقة وشروط منح رخص السياقة، إضافة إلى اقتناء مجموعة من الإجراءات في شأن تسيير مسطرة المصادقة على المركبات، وإعداد مناهج خاصة بالمراقبة التقنية.

❖ قطاع النقل السككي

إن برنامج المكتب الوطني للسكك الحديدية المزمع إنجازه خلال سنة 2022 يركز على تحسين السلامة السككية، مواصلة أشغال تشييد وتحديث المحطات السككية، ومشاريع اقتناء المعدات الضرورية والتجهيزات المختلفة لفائدة المستودعات ومراكز صيانة المعدات المتحركة، وكذا أجهزة وأنظمة معلوماتية.

❖ قطاع النقل الجوي

يعتزم المكتب الوطني للمطارات خلال السنة المقبلة تقنين القطاع من خلال مراجعة منظومته القانونية، الرفع من الصاقفة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي، وكذا تطوير البنية التحتية لعدد من المطارات من خلال إنهاء أشغال إنجاز المنصة الوسطى والمنصة الجديدة لمطار محمد الخامس، تشييد برج جديد للمراقبة الجوية بمطار الرباط سلا ومدرج ومنصة جديدين بمطار تھوان سانية الرمل والرفع من صاقفته الاستيعابية، توسعة المحطات والبنيات المطارية لعدد من المطارات، وعلاوة على ذلك سيتم تحديث النظم المعلوماتية لتسيير المطارات، والتجهيزات الخاصة بالملاحة الجوية، مع تطوير النموذج الاقتصادي والمؤسسي للمكتب الوطني للمطارات لتعزيز سلامة الملاحة الجوية والصيران المدني.

❖ قطاع الملاحة التجارية

أكد السيد الوزير بأن النصوص القصيرة المدى لنقل المسافرين بحرا والبضائع تعاني من ضعف كبير الأمر الذي يستلزم ضرورة إعلاحة تنظيمها باعتماد سفن أكثر ملائمة وبصاغات استيعابية تنسجم مع الإمكانيات التي تتيحها البنيات التحتية، أما بالنسبة للخطوط المتوسطة

وصحولة المدى، فالوزارة عازمة على الرفع من مستوى أمانها وتبوية خدماتها، كما أنه بالإضافة إلى ذلك ستعزز أهمية كبرى لعملية مرحبا عن ضرورة توفير الظروف الكفيلة بإفحامها من خلال تبني مجموعة من التدابير والإجراءات وتحسين جودة الخدمات على متن السفن؛

وفي مجال مراقبة الملاحة التجارية سيتم تحديث التجهيزات والنظم الخاصة بالمركز الوطني لمراقبة حركة السفن، وإحداث مركز وطني لمراقبة السفن المبحرة في المياه الإقليمية، كما ستعمل الوزارة على وضع برنامج للتكوين المستمر لتلبية حاجيات السوق الوطني والدولي.

❖ قطاع اللوجستيات

انسجاما مع أهداف الاستراتيجية الوطنية التنافسية اللوجستية، أكد السيد الوزير على أنه سيتم مواصلة المشاريع المبرمجة لتصوير المناقص والتجهيزات اللوجيستية، ولتنسيق تفعيل إجراءات العقود التنفيذية لتحسين التنافسية اللوجيستية لأروجة التوزيع الداخلي وموانئ البناء والاستيراد والتصدير، كما ستتم مواكبة تنمية الكفاءات اللوجيستية والعمل على بروز فاعلين مندمجين وتفعيل البرنامج الوطني للتكوين في اللوجستيات 2022-2024.

أما فيما يخص برنامج عمل الشركة الوطنية للنقل واللوجستيات، فسيتم تنفيذ المرحلة الأولى لتجديد أسطول المركبات التابعة لها بغلاف مالي قدره 52 مليون درهم.

وخلال اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 10 نونبر 2021، والذي خصص لمناقشة هذه الميزانية، نوه السيدات والسادة النواب بالمعصيات والأرقام الواردة في عرض السيد الوزير، كما تم بسك عدة ملاحظات واستفسارات عنها، وقد أعرب السيد الوزير عن أهمية هذه التدخلات، حيث أولاهم إجابات تفصيلية بالنظر لأهميتها.

وخلال اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 13 نونبر 2021، تم التصويت على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيات برسم سنة 2022، بالنتيجة المشار إليها في الملحق.

مقرر النائب المنترم

محمد البومعري



عرض السيد الوزير



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

تقديم الميزانية الفرعية للنقل واللوجستيك برسم القانون المالي 2022

2 نونبر 2021

1. الأولويات والتوجهات الاستراتيجية للوزارة
2. تقديم عام للوزارة
3. منجزات سنة 2021
4. برنامج عمل سنة 2022
5. ميزانية التسيير برسم سنة 2022



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

1. الأولويات والتوجهات الاستراتيجية



يرتكز برنامج العمل الخاص بقطاع النقل واللوجستيك المقترح خلال الولاية الحكومية 2021-2026 على تحديد الأولويات والتوجهات الاستراتيجية التالية:

5

دعم أسس حكامه جيدة
في قطاعي النقل
واللوجستيك ببلادنا

4

تحقيق الانتقال الرقمي
لقطاعي النقل
واللوجستيك بالمغرب

3

تسريع تنزيل
الاستراتيجية الوطنية
للتنافسية
اللوجستكية

2

تحسين الاستراتيجيات
القطاعية وإعطاء
دينامية جديدة

1

مواكبة القطاعات
والفاعلين المتضررين
من الآثار المترتبة عن
جائحة كوفيد



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

2. تقديم عام للوزارة



مجالات تدخل الوزارة

تتكلف وزارة النقل واللوجستيك بمجموعة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والمرتبطة بشكل مباشر بعوامل ومؤشرات التنمية.



اللوجستيك



النقل السككي



الملاحة
التجارية



النقل
الجوي



النقل الطرقي
والسلامة
الطرقية

مجالات هامة ومتعددة

هيكل الوزارة

وزير النقل واللوجستيك



الشركات العمومية العاملة بالقطاع



SNTL

المؤسسات العمومية تحت وصاية الوزارة





المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

3. منجزات سنة 2021





المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية



قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

النقل الطرقي : أهم المؤشرات

نقل المستخدمين

- لحساب الخاص :
 - عدد المقاولات : 950 مقالة:
 - عدد المركبات : 1789 مركبة.
- لحساب الغير :
 - عدد المقاولات : 4937 مقالة.
 - عدد المركبات : 13400 مركبة.

النقل المدرسي

- لحساب الخاص :
 - عدد المقاولات : 4560 مقالة:
 - عدد المركبات : 10109 مركبة :
- لحساب الغير :
 - عدد المقاولات : 852 مقالة:
 - عدد المركبات : 863 مركبة.

النقل الطرقي للمسافرين

- عدد مقاولات النقل العاملة في القطاع : 1700 مقالة:
- عدد الرخص المسلمة : 3495 رخصة:
- عدد المركبات : 2152 مركبة:
- متوسط عمر الحافلات :
 - 17% يقل عمرها عن 5 سنوات:
 - 40% يقل عمرها عن 10 سنوات:
 - 37% يتجاوز عمرها 15 سنة.

النقل الطرقي للبضائع

- لحساب الخاص :
 - عدد المقاولات : 28990 مقالة:
- لحساب الغير :
 - عدد المقاولات : 72122 مقالة:
 - عدد المركبات : 103211 مركبة.

النقل بالعالم القروي

- عدد مقاولات النقل العاملة في القطاع: 1370 مقالة:
- عدد المركبات : 1446 مركبة:
- 73% يتجاوز عمرها 15 سنة.

النقل السياحي

- عدد مقاولات النقل العاملة في القطاع: 1670 مقالة:
- عدد المركبات : 5107 مركبة:
- 57% يقل عمرها عن 5 سنوات.

النقل السياحي

- عدد المقاولات المرخصة لأول مرة : 61:
- الرخص الممنوحة : 690 رخصة:
- التجديد السياحي : 22 ملف:

النقل المزدوج

- محاضر النجان الإقليمية : 11. التجديد السياحي : 104 ملف:
- طلبات التحويل عن طريق الإرث مع التنازل : 27 ملف:
- الموافقة على منح 17 رخصة بعد مصادقة النجان الإقليمية:

النقل العمومي للمسافرين

- تجديد الرخص لفائدة أشخاص ذاتيين : 23 ملف:
- تجديد الرخص لفائدة أشخاص معنويين : 5 ملفات:

عقدت لجنة النقل 9 اجتماعات منذ يناير 2021 إلى غاية أكتوبر 2021.

النقل الطرقي : منجزات سنة 2021

حكمة القطاع

- مواكبة الجهات في ورش الجهوية المتقدمة عبر المشاركة الفعالة في الأوراش التي تنظمها وزارة الداخلية:
- مباشرة إنجاز دراسة لتحديد نظام حكمة النقل الطرقي للأشخاص على المستويين الوطني والجهوي:
- مواصلة عقد اجتماعات لجنة النقل لدراسة الملفات المعروضة عليها:
- تنظيم عدة لقاءات مع المهنيين لمواكبتهم خاصة في ظل جائحة كوفيد :
- عقد لقاءات مع مهني قطاع النقل الدولي لتفعيل مقتضيات المرسوم 2.13.17 المتعلق بنقل البضائع عبر الطرق لحساب الغير وللحساب الخاص، خاصة الشق المتعلق بمراجعة شروط ولوج المهنة:
- تنظيم عدة اجتماعات للجان الثنائية المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية للنقل الدولي وذلك من أجل تطوير التعاون في مجال النقل الدولي (هنغاريا، سلوفاكيا، فرنسا).

النقل الطرقي : منجزات سنة 2021

منظومة النقل الطرقي

- برمجة دراسة تروم اقتراح إطار قانوني وتنظيمي يتعلق بالأشكال الحديثة للتنقل
- برمجة دراسة لإرساء استراتيجية لتطوير وتعزيز النقل المتعدد الأنماط للبضائع بالمغرب
- نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 شتنبر 2021 القرار المشترك لوزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزير الطاقة والمعادن والبيئة المتعلق بتحديد شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بالانبعاث الملوثات وفقا لمتطلبات المحرك من الوقود، والذي يحدد سنة 2023 للمرور ل Euro 6
- إعداد الشروط المرجعية للدراسة المتعلقة بوضع خارطة طريق بخصوص المعايير المتعلقة بالانبعاثات الملوثة للمركبات التي سيتم اعتمادها في أفق 2030
- اعداد دراسة من أجل تحديد المساهمات المحددة وطنيا 2021 الخاصة بقطاع النقل الطرقي
- إعداد الشروط المرجعية للدراسة المتعلقة بوضع نظام تحفيزي لتشجيع اقتناء واستعمال المركبات الصديقة للبيئة
- اطلاق دراسة لوضع تصور قصد تمويل برنامج تجديد الحظيرة من أجل الاستفادة من تمويلات الصندوق الأخضر
- ختم أنشطة عقد التوأمة مع الوزارة الإسبانية المكلفة بالنقل والمتعلق بتنزيل مقتضيات القانون 30.05 الخاص بنقل البضائع الخطرة عبر الطرق

النقل الطرقي : منجزات سنة 2021

الرقمنة وتجويد الخدمات

- بلورة نظام معلوماتي بشراكة مع ميناء طنجة المتوسطي من أجل الرفع من تدير الرخص الثنائية المؤقتة للنقل الدولي
- الشروع في تطوير برنامج معلوماتي يتعلق بتدبير عمليات المراقبة الطرقية ورقمنة محاضر المخالفات
- وضع تطبيق معلوماتي رهن إشارة مراكز تكوين السائقين المهنيين من أجل تتبع تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بمجانية تكوين هذه الفئة من المهنيين
- الشروع في تعميم نظام الخدمات عن بعد بالنسبة للمقاولات النقلية الخاصة بنقل البضائع

قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

السلامة الطرقية : أهم المؤشرات

السلامة الطرقية

- المعطيات النهائية لسنة 2020 : انخفاض في عدد القتلى بنسبة % 17,3 - مقارنة مع سنة 2019
- المعطيات المؤقتة لـ 8 أشهر الأولى من سنة 2021 : ارتفاع في عدد القتلى بنسبة % 30 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 مع انخفاض في عدد القتلى بنسبة % 6,4 - مقارنة مع سنة 2019 .

حظيرة السيارات

دعمت الحظيرة الوطنية للسيارات في الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 بأكثر من 162.900 سيارة إضافية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 ليبلغ العدد الإجمالي للسيارات 4.895.000 وحدة أي بمعدل زيادة 4,98%

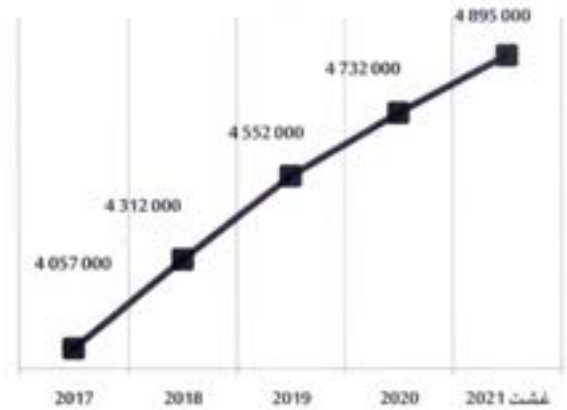
تطور عدد القتلى خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2021 مقارنة مع سنة 2019



تطور عدد الحوادث المميتة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2021 مقارنة مع سنة 2019



تطور الحظيرة الوطنية للمركبات خلال الفترة 2017-2021



قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

السلامة الطرقية : أهم المؤشرات

البطاقات الرمادية

- بلغ عدد المركبات المسجلة 162.900 وحدة أي بارتفاع قدره 46,62% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية .
- تمثل المركبات الجديدة 93% من عدد المركبات المسجلة.

- تم تسجيل 425.800 عملية تحويل الملكية بنسبة ارتفاع بلغت 53,17% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية .
- تم تسجيل 90.700 عملية طلب تبديل أو نظير من شهادة تسجيل المركبة .
- تم تسجيل 24.339 عملية تسلم بصفة انفرادية .

المراقبة التقنية للمركبات

- تم إنجاز 2.245.683 عملية مراقبة تقنية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2021
- خلال نفس الفترة، تم إنجاز 248 مصادقة على الصنف.

تعليم السياقة

- تم الترخيص ل (305) مؤسسة جديدة لتعليم السياقة
- العدد الإجمالي لمؤسسات تعليم السياقة النشيطة 4169

رخص السياقة

- وصل عدد المترشحين لاجتياز امتحان رخص السياقة أو تمديدتها إلى 443.800 مرشحا، مسجلا ارتفاعا يقدر ب 130,79% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية
- نجح منهم 416.200 مرشح أي بارتفاع يقدر ب 133,95% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية

- تم تسجيل 351.100 عملية تبديل أو طلب نظير رخصة السياقة أي بزيادة تقدر ب 274,71%

قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

السلامة الطرقية : منجزات سنة 2021

تخليد اليوم الوطني للسلامة الطرقية

تم تنظيم مجموعة من الأنشطة ذات الطابع التواصلي والتحسيني والتربوي على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي بمساهمة كل الشركاء المؤسساتيين والمهنيين ومكونات المجتمع المدني والمنابر الإعلامية. كما تم بث الأمسية التلفزية المباشرة *مبادرتي من أجل الحياة* بشراكة مع القناة الثانية تابعها حوالي 9 ملايين مشاهد. وقد تم خلال هذه الأمسية التلفزية التواصلية تقديم وتثمين مجموعة من المبادرات الفردية والجماعية التي تروم تحسين مستوى السلامة الطرقية في بلادنا.

المراقبة الطرقية

- ❖ تقوية نظام المراقبة الأتوماتيكية لمخالفات قانون السير عبر الشروع في تثبيت 552 جهاز للمراقبة والمعابنة الآلية لمخالفات قانون السير وأنظمة استغلالها، وذلك بغلاف مالي قدره 280 مليون درهم
- ❖ تعزيز حظيرة الرادارات المتنقلة لمراقبة السرعة عبر اقتناء 120 رادارا ووضعها رهن إشارة هيئات المراقبة الطرقية التابعة للدرك الملكي
- ❖ اقتناء 13 عربة نفعية و130 دراجة نارية لفائدة الأمن الوطني Brigades Mobiles



قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

السلامة الطرقية : منجزات سنة 2021

معالجة مناطق تراكم حوادث السير في المحاور الطرقية الخطيرة

- تم التوقيع خلال غشت 2021 على اتفاقية شراكة من أجل إنجاز برنامج تحسين السلامة الطرقية بالمحاور الطرقية التي تعرف تراكم حوادث السير بين الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية والمديرية العامة للطرق والنقل البري.
- تم تخصيص اعتمادات مالية بمبلغ 90 مليون درهم بتمويل من طرف الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برسم سنة 2021.

- التعاون بين الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية والوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية من خلال توقيع اتفاقية شراكة مع ممثلي السلطات المحلية والجماعات الترابية لتشديد مركز طرقي بمدخل مدينة الحاجب تساهم فيه الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بمبلغ 10 مليون درهم

- مواكبة تحسين مؤشرات السلامة الطرقية بطريق عين حوالة (تخصيص اعتمادات مالية بمبلغ 50 مليون درهم بتمويل من طرف الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برسم سنة 2021).

- مشروع المدرسة الأمانة : منذ سنة 2017 إلى غاية 31 دجنبر 2020، استفادت 246 مدرسة ابتدائية
- تمت برمجة 80 مدرسة ابتدائية للاستفادة من هذا المشروع بقيمة 10 مليون درهم خلال سنة 2021



قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

السلامة الطرقية : منجزات سنة 2021

تفعيل اتفاقية الشراكة مع البريد بنك وبريد كاش الموقعة يوم الثلاثاء 01 يونيو 2021

أهم مضامين الاتفاقية

- استقبال المرتفقين وإيداع ملفاتهم بوكالات البريد بنك وبريد كاش (حوالي 800 وكالة):
- رقمنة وحفظ الأرشيف المادي والالكتروني للملفات بوكالات البريد بنك وبريد كاش:
- تبادل المعطيات مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية:
- تسليم الوثائق للمرتفقين بوكالات البريد بنك وبريد كاش:
- تحصيل الأداء عن الخدمات المقدمة للمرتفقين بوكالات البريد بنك وبريد كاش (الشباك الوحيد):
- إخبار المرتفقين عبر الرسائل النصية القصيرة SMS بالمستجدات الخاصة بملفاتهم:
- احتفاظ مراكز تسجيل السيارات التابعة لنارسا بالمهام السيادية المتعلقة بالمصادقة على الملفات وإجراء امتحانات الحصول على رخص السياقة والقيام بعمليات المصادقة على المركبات بشكل انفرادي .



- تم بدء العمل، بتاريخ 9 غشت 2021، كمرحلة أولى في استقبال طلبات المواطنين بخصوص تجديد أو طلب نظير رخص السياقة بمدينة الدار البيضاء وتعميمها تدريجيا بباقي مدن المملكة ابتداء من فاتح شتنبر 2021:
- بلغ عدد وكالات بريد بنك وبريد كاش التي تستقبل حاليا هذه الطلبات حوالي 418 وكالة:
- إلى غاية 20 أكتوبر 2021، تمت معالجة حوالي 80 ألف ملف لتجديد أو طلب نظير رخصة سياقة بوكالات بريد بنك وبريد كاش:



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع النقل السككي



قطاع النقل السككي-المكتب الوطني للسكك الحديدية-

أهم المؤشرات

آليات الإنتاج



مكونات الشبكة	
2.295 كلم	الطول الإجمالي للخطوط
1.473 كلم	خطوط مكهربة
1.337 كلم	خطوط بسكة منفردة
672 كلم	خطوط بسكة مزدوجة
100 كلم	خطوط بسكة ثلاثية
346	عدد الممرات
الموارد البشرية	
7.040	حصىص المتعاونين:
940	الأطر
2.352	أعوان التسيير
3.608	التقنيون المؤهلون والمتخصصون
حصىص معدات النقل والجر	
المسافرون	
585	حصىص العربات
30	مولد كهربائي
البضائع	
5.089	حصىص الشاحنات
1.325	منها شاحنات القوسفاط
240	حصىص معدات الجر

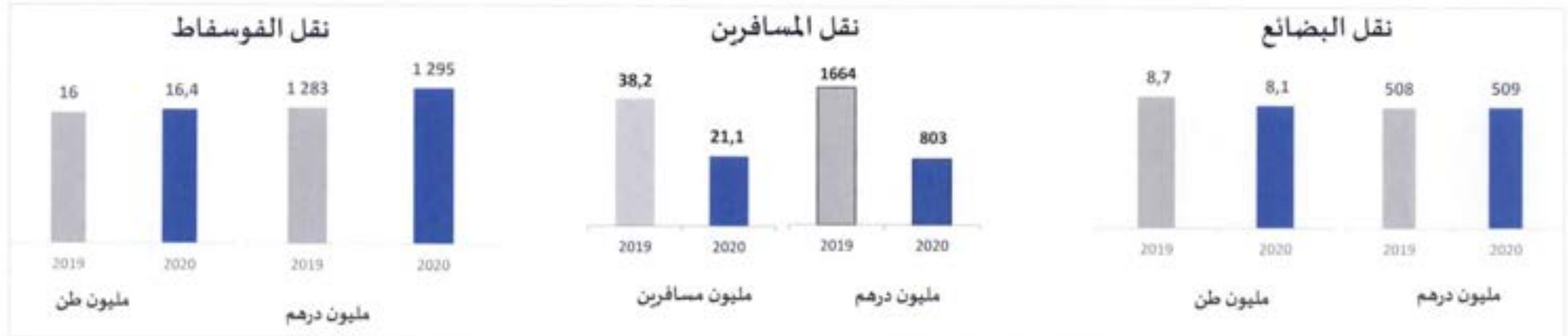


قطاع النقل السككي - المكتب الوطني للسكك الحديدية-

أهم المؤشرات

فيما يتعلق بنتائج سنة 2020، فقد تجاوز عدد المسافرين 21 مليون مسافر، كما تم نقل 24,5 مليون طن من البضائع بما فيها 16,4 مليون طن من الفوسفاط.

أما عن مداخيل النقل، فقد سجلت 2,6 مليار درهم منها 803 مليون درهم كإيرادات نقل المسافرين و1,8 مليار درهم كإيرادات نقل البضائع المختلفة بما فيها مداخيل نقل الفوسفاط.



قطاع النقل السككي - المكتب الوطني للسكك الحديدية -

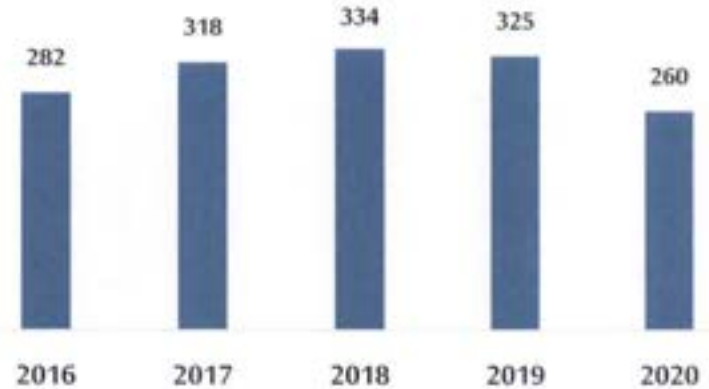
أهم المؤشرات

نشاط نقل البضائع واللوجستيك

تأثرًا بالأزمة الصحية، شهد قطاع السيارات انخفاضًا غير مسبوق في جميع أنحاء العالم. بالنسبة للمغرب، تم إغلاق شبه كامل لمصنعي رونو وبيجو خلال فترة الحجر الصحي. ونتيجة لذلك، سجلت حركة نقل السيارات خلال سنة 2020 انخفاضًا بنسبة 20٪ مقارنة بالسنة الماضية؛ حيث تم نقل 260 ألف سيارة مقابل 325 ألف سيارة في سنة 2019 وبلغ حجم التداول الناتج عن هذا النشاط 56 مليون درهم



تطور نقل السيارات عبر السكة الحديدية بالآلاف

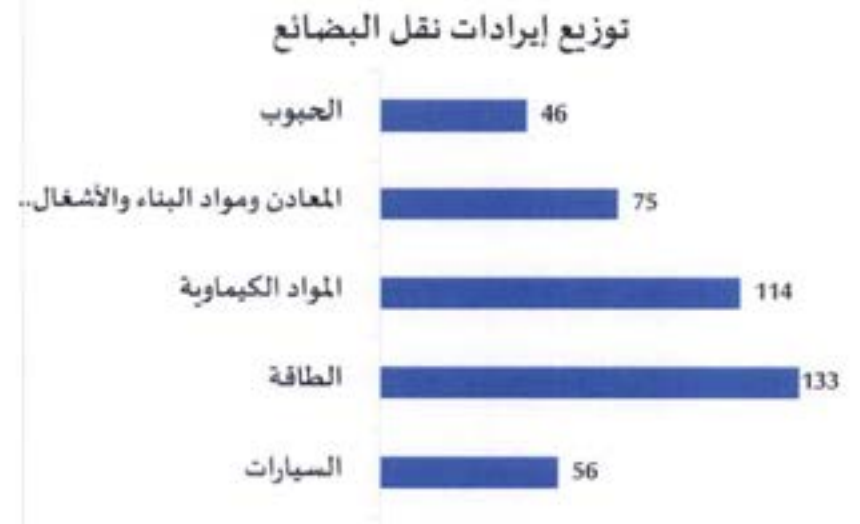


قطاع النقل السككي - المكتب الوطني للسكك الحديدية-

أهم المؤشرات

نشاط نقل البضائع واللوجستيك

تميزت سنة 2020 بشكل خاص بأثار الوباء حيث شهدت الأسابيع الأولى من السنة انخفاضًا طفيفًا في تدفقات معينة من السلع ، لكن تبعها على الفور انتعاش سريع في عدة قطاعات. لم يتم تعويض التأخير فحسب، بل كان الاتجاه أيضًا تصاعديًا بتجاوز توقعات الميزانية لهذه السنة المالية.



يمثل نقل المواد الطاقية 31٪ من مجمل العائدات من نقل البضائع

قطاع النقل السككي - المكتب الوطني للسكك الحديدية-

منجزات سنة 2021

وسائل الإنتاج: أهم المنجزات الخاصة بالمعدات المتحركة وتأمين عبور السكة والممرات المستوية

حذف 13 ممر مستوي :

- 08 ممرات مستوية وإنشاء 8 منشآت فنية (04 خريبكة، 02 واد أمليل ، 01 سوق الأربعاء، 01 سيدي قاسم)
- 04 ممرات مستوية بدون منشآت فنية (01 بتازة، 01 مشرع و 02 ممر رجلين بوجدة)

بناء 08 منشآت فنية :

- 03 ممرات للراجلين
- 04 منشآت فنية طرقية
- 01 منشأة سككية

بناء 04 ممرات للراجلين

- 01 بتمارة
- 01 ببوقنادل
- 01 بالقصر الكبير



- اقتناء قاطرات جر كهربائية جديدة (E1450)
- مواصلة إعادة تأهيل الآليات الممكنة الخاصة بصيانة السكة وخطوط الكتبنة واقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة المستودعات
- مواصلة إصلاح وصيانة المراكز والورشات الصناعية
- انطلاق ورش الإصلاح للقطبنة





المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع النقل الجوي



أهم المؤشرات

الحركة الجوية

سنة 2019 (مقارنة مع سنة 2018)

- حركة المسافرين : 25,06 مليون مسافر (+ 11,18%)
- الشحن الجوي : 96,075 طن (+ 8,89%)
- النقل الداخلي : 3,005 مليون مسافر (+ 22,46%)

سنة 2020 (مقارنة مع سنة 2019):

- حركة المسافرين : 7,15 مليون مسافر (-71,48%)
- الشحن الجوي : 61,35 طن (- 36,14%)

يناير – غشت 2021 (مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2019)

- حركة المسافرين : (- 64,5%)
- الشحن الجوي : (- 26,6%)

عملية مرحبا من 15 يونيو إلى 31 غشت 2021

- 3,65 مليون مسافر (31202 رحلة دولية)
- 65% من حركية النقل الجوي الدولي خلال نفس الفترة من سنة 2019
- 45 شركة للنقل الجوي

شركات النقل الجوي

- 3 شركات مغربية للنقل الجوي العمومي للأشخاص والبضائع
- 5 شركات مغربية في طيران الأعمال والنقل الصحي
- 5 شركات مغربية للعمل الجوي
- 9 شركات لنقل الأشخاص بواسطة المنطاد

المطارات

- 19 مطار دولي و 5 مطارات وطنية
- الطاقة الاستيعابية الإجمالية: 39 مليون مسافر سنويا

اتفاقيات الخدمات الجوية

- 98 اتفاق دولي
- اتفاقيتان للأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة



قطاع النقل الجوي - المكتب الوطني للمطارات -

منجزات سنة 2021 - المحطات المطارية

مشروع تطوير المنطقة الوسطى لمطار محمد الخامس

- يهدف المشروع إلى تزويد المطار بمنطقة وصول مشتركة جديدة ومجهزة بموارد تسمح بتقديم الخدمات للمسافرين في أفضل الظروف.
- حجم الاستثمار: 280 مليون درهم
- التقدم الإجمالي للأشغال : 50%



انشاء محطة جوية جديدة بمطار الرباط سلا

- طاقة استيعابية إضافية : 4 مليون مسافر سنويا
- حجم الاستثمار: 1639 مليون درهم
- تقدم الأشغال : 26%



المطارات - باقي المنجزات

- تشغيل الوحدة الجديدة للرحلات الداخلية بمطار محمد الخامس
- انجاز دراسة البرمجة المتعلقة بتطوير المحطات الجوية لمطارات طنجة ومراكش واكادير و محطتي الشحن الجوي واللوجستيك بمطاري الدار البيضاء وطنجة
- انشاء محطتين للطيران الخاص بكل من مطار الداخلة و مطار الدار البيضاء محمد الخامس
- حصول 15 مطارا على الشهادة الصحية (AHA) الممنوحة من طرف المجلس الدولي للمطارات
- تحديث النظام المعلوماتي للتسيير المطاري

المحطة الجوية الجديدة لمطار الناظور

- تشغيل المحطة الجوية الجديدة بمطار الناظور وتشديد برج جديد للمراقبة الجوية بهذا المطار



قطاع النقل الجوي - شركة الخطوط الملكية المغربية -

منجزات سنة 2021 - شركة الخطوط الملكية المغربية

تعبئة وتدبير استثنائية لمواجهة جائحة كوفيد

- تعبئة كبيرة من اجل نقل ملايين من جرعات اللقاح والمعدات الطبية لمواجهة كوفيد من مجموعة من الدول: الهند والصين وكوريا الجنوبية.

- تعبئة طائرات الشركة الوطنية لإيصال المساعدات الطبية لمجموعة من الدول الافريقية تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك.

- اتخاذ مجموعة من التدابير الاستثنائية لتسهيل عملية عودة مغاربة العالم في إطار عملية مرحبا 2021 تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك مع تطبيق أسعار استثنائية تتراوح بين 97 و150 أورو لرحلة شاملة الذهاب والعودة، انطلاقا من أوروبا

- خلال الفترة الممتدة من 15 يونيو إلى 30 شتنبر 2021 تم إنجاز ازيد من 18500 رحلة دولية من وإلى 64 وجهة عبر العالم ونقل قرابة 2 مليون مسافر.

هيكلية جديدة من أجل توازن مستدام

- اغلاق الوجهات غير المربحة
- إعادة صياغة الشبكة لتصبح أكثر مرونة وملائمة للوضعية الحالية
- تخفيض الأسطول بنسبة 30%

تعزيز النقل الجوي خاصة مع الدول الافريقية

- تعزيز النقل الجوي الداخلي وتطوير إمكانيات الربط مع أزيد من 80 وجهة دولية
- فتح خطوط جديدة وتعزيز عدد الرحلات لبعض الخطوط التي تعرف طلبا متزايدا.
- رفع عدد الرحلات المباشرة بين المغرب والسنغال إلى 20 رحلة في الأسبوع وبين الدار البيضاء ونواكشوط إلى 7 رحلات في الأسبوع.
- إعادة النظر في برامج الرحلات عبر تقويتها وتحسين ظروف اشتغالها لتشمل عدة وجهات مثل Conakry و Libreville و Bamako و Accra...
- تسهيل المبادلات التجارية بإفريقيا عبر شركتها الفرعية للشحن "رام كاركو" وطايرتها (بوينغ 767)

منجزات سنة 2021 - النقل الجوي والتحقيقات في حوادث الطيران

<ul style="list-style-type: none"> تنظيم يوم دراسي، حول إنعاش وتنمية النقل الجوي في 21 يونيو 2021، بمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين في القطاع، إضافة إلى خبراء أجانب من: المنظمة العالمية للسياحة، المنظمة الدولية للطيران المدني، اتحاد النقل الجوي الدولي والمجلس الدولي للمطارات مواصلة تدعيم الرحلات الداخلية بالمملكة مواصلة تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى تحرير النقل الجوي في إفريقيا والمشاركة في سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد (MUTAA) 	<p>تنمية النقل الجوي</p>
<ul style="list-style-type: none"> تنزيل مقتضيات القانون 13-40 في شقه المتعلق بالنقل الجوي من خلال اعداد مراسيم متعلقة ب: <ul style="list-style-type: none"> - تعويض ومساعدة الركاب الجويين في حالة رفض الإزكاب، إلغاء أو تأخر الرحلة وبدء مسطرة نشره في الجريدة الرسمية. - خدمات النقل الجوي، العمل الجوي والطيران العام. - نقل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاص 	<p>تعزيز وتنظيم النقل الجوي</p>
<ul style="list-style-type: none"> التنسيق الوثيق مع مختلف الفاعلين في القطاع لضمان رحلات جوية آمنة والربط الجوي الدولي الأساسي مع تعزيز آليات اليقظة والرصد 	<p>ضمان استمرارية النقل الجوي</p>
<ul style="list-style-type: none"> تنزيل مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية بالمطارات لضمان السلامة الصحية للمسافرين، أخذا بعين الاعتبار توجيهات منظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية من سلطات أمنية وممثلي السلطة الصحية 	<p>ضمان الصحة العامة في مجال الطيران المدني</p>
<ul style="list-style-type: none"> انجاز سبعة تقارير تقنية حول حوادث ووقائع الطيران المدني همت الطائرات المغربية وكذلك الطائرات الأجنبية: تفعيل النظام المعلوماتي الخاص بالتحقيق في وقائع وحوادث الطيران المدني: اعداد مشروع المرسوم بشأن إحداث هيئة دائمة خاصة بالتحقيقات في سلامة الطيران المدني تنزيلا لمقتضيات المادة 243 من القانون 13-40. 	<p>التحقيقات في مجال السلامة الجوية</p>
<p>إصدار 26 توصية تروم الرفع من مستوى السلامة الجوية داخل المجال الجوي المغربي وكذلك سلامة الطائرات المغربية بالخارج.</p>	<p>توصيات السلامة الجوية</p>

منجزات سنة 2021 - السلامة الجوية

<p>مراقبة وتتبع الاسطول الجوي العامل بالمجال الجوي المغربي من أجل تأمين مستوى عال من السلامة الجوية والأمن. عبر مراقبة الطائرات الأجنبية والمغربية وشركات النقل العام والعمليات الأرضية وشركات صيانة الطائرات بالمغرب والخارج والقيام بعمليات تفتيش صلاحية الطائرات للطيران السهر على استيفاء المستوى المطلوب المتعلق بكفاءة المستخدمين منذ التكوين حتى نيل الترخيص أو الاجازة</p>		<p>مراقبة وتتبع الاسطول الجوي و كفاءة مستخدمي الملاحة الجوية المدنية</p>	
<p>مراقبة خدمات الملاحة الجوية للوقوف على مدى تطابقها مع المعايير الدولية. وتشمل هاته المهمات كل من المركز الوطني لمراقبة سلامة الملاحة الجوية بالدار البيضاء، والمطارات التالية اكادير، بنسليمان، الناظور، وجدة أنكاد، فاس سايس، طنجة والحسيمة</p>		<p>مراقبة سلامة خدمات الملاحة الجوية</p>	
<p>اعداد مساطر للملاحة الجوية تهتم على سبيل المثال مطارات الرباط والدار البيضاء محمد الخامس.</p> <p>انشاء مجالات جوية خاصة بالمطارات للرفع من مستوى السلامة.</p>		<p>مساطر الملاحة الجوية</p>	
<p>اعتماد معهد التكوين العسكري بمراكش من اجل تكوين المراقبين الجويين حسب المعايير الدولية في المجال.</p> <p>تنظيم الامتحانات النظرية والتطبيقية في 6 مراكز جهوية للتكوين لفائدة 245 مراقب جوي وذلك من اجل حصولهم على الأهلبيات المطلوبة.</p> <p>تنظيم امتحانات لتأهيل 16 مدرب.</p>		<p>تكوين مراقبي الملاحة الجوية</p>	
<p>9 امتحانات لنيل إجازات العاملين في مجال الطيران</p>	<p>تنظيم الامتحانات النظرية والتطبيقية لنيل الاجازات</p>	<p>15 عملية</p>	<p>المراقبة المستمرة لمراكز التكوين والمصادقة على برامجها</p>
<p>ما يزيد عن 300 إجازة وأهلية</p>	<p>تسليم وتجديد الاجازات والأهليات</p>	<p>18 عملية</p>	<p>المراقبة المستمرة لمحاكيات الطيران</p>



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع الملاحة التجارية



قطاع الملاحة التجارية

أهم المؤشرات خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2021

الرواج المينائي للبضائع

- سجل الرواج التجاري البحري بالموانئ المغربية بما في ذلك المسافنة نموا بلغت نسبته 12.3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 ، حيث بلغت الحمولة المنقولة ما يعادل 129 مليون طن.
- حيث سجلت مؤشرات الرواج التجاري :
 - انخفاض الواردات بمعدل قدره 1.5%
 - ارتفاع الصادرات بمعدل 3.8%
 - انخفاض النقل الساحلي بمعدل 2.4%
 - ارتفاع نشاط المسافنة بنسبة 33.9%



الرواج المينائي للمسافرين

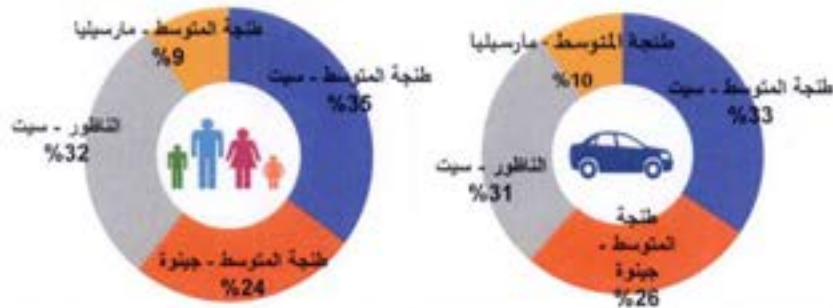
- سجل الرواج البحري للمسافرين نقل ما يقارب 274 ألف مسافر مسجلا انخفاض بنسبة 41.7%



تأمين عملية مرحبا 2021

في ظل الظروف الصحية الاستثنائية وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، عملت هذه الوزارة على تفعيل الإجراءات التالية لتأمين عملية مرحبا 2012

- اعداد مخطط اسطول يضم 10 سفن يمكن من تأمين 15 رحلة أسبوعية وتوفير طاقة استيعابية قدرها 25.041 مسافرو 7.168 عربة.
- تشغيل 5 خطوط بحرية طويلة المدى : طنجة المتوسط - جنوة / طنجة المتوسط - سبت / طنجة المتوسط - مرسيليا / الناظور - سبت / الحسيمة - سبت
- تجهيز سفن مخطط الاسطول بأطقم طبية ومختبرات للكشف عن فيروس كوفيد 19
- استئجار سفينتين بسعة 2000 راكب و 500 سيارة لكل منهما في إطار بغلاف مالي قدره 90 مليون درهم
- اعتماد تعرفه 995 يورو لحزمة مرجعية تتكون من سيارة واحدة و 4 ركاب بالنسبة للسفن المستأجرة
- تعويض جزئي لثمن التذاكر (1.000 و 3.000 درهم) لكل مسافر على متن السفن الاخرى + منصة رقمية لتيسير عملية التعويض
- وضع رقمين أخضرين من أجل التواصل ومواكبة الجالية المغربية بالخارج



توزيع الراج على الخطوط البحرية

	الناظور	طنجة المتوسط	الحسيمة
المسافرين	73.571	157.987	142
السيارات	25.337	55.654	48

الراج المسجل في الموانئ المغربية

قطاع الملاحة التجارية

سلامة السفن، التكوين ومراقبة الملاحة التجارية

الدفاتر البحرية المسلمة بالمصالح الخارجية لمديرية الملاحة التجارية

2021	2020	مصصلحة الملاحة التجارية
26	22	ميناء الناظور
60	52	ميناء أسفي
16	11	ميناء الجديدة
361	322	ميناء طنجة
62	168	ميناء الدار البيضاء
45	26	ميناء أكادير
48	41	ميناء القنيطرة
44	38	ميناء المحمدية
16	12	ميناء العيون
0	0	ميناء المضيق
678	692	المجموع

شواهد الكفاءة وشواهد الأهلية المسلمة للبحارة

2021	2020	الشواهد المسلمة من طرف مديرية الملاحة التجارية	
40	38	السطح	شواهد الأهلية
46	45	المحركات	
823	694	شواهد الكفاءة	

البواخر المسجلة بالمصالح الخارجية لمديرية الملاحة التجارية

2021	2020	مصصلحة الملاحة التجارية
79	37	ميناء الناظور
3	1	ميناء أسفي
5	3	ميناء الجديدة
106	79	ميناء طنجة
28	38	ميناء الدار البيضاء
19	31	ميناء أكادير
86	50	ميناء القنيطرة
12	16	ميناء المحمدية
172	115	ميناء المضيق
0	2	ميناء العيون
510	372	المجموع

مراقبة الملاحة البحرية

- استقبال ومعالجة 24598 إبلاغ سفيني إجباري
- المساهمة الفعالة في تنسيق 28 عملية بحث وإنقاذ بحري تم على إثرها إنقاذ ما يقارب 244 روح بشرية
- تسجيل والتبليغ عن 05 مخالفة لقواعد حركة السفن التجارية بمضيق جبل طارق
- بث المنات من النشرات المتعلقة بظروف حركة الملاحة البحرية



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع اللوجستيك



قطاع اللوجستيك - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية -

الأهداف الاستراتيجية للقطاع وأهم المؤشرات

تبنى المغرب استراتيجية شاملة لتنمية التنافسية اللوجيستكية، تعد ثمرة شراكة ما بين القطاعين العام والخاص، والتي بوائه موقع الصدارة على مستوى شمال إفريقيا، وترتكز هاته الاستراتيجية حول المحاور الأساسية التالية:

1. تقليص التكلفة اللوجيستكية بالمغرب،
2. زيادة القيمة المضافة،
3. الحد من اكتظاظ الطرقات والمدن،
4. تقليص انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

و في إطار تنفيذ هذه الإستراتيجية، تم تطوير المنطقة اللوجيستكية زناتة من طرف الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك على مساحة 28هكتار (الشطراالأول)، كما تم تطوير عدة مناطق لوجيستكية من طرف فاعلين في القطاع العام:

- ميطا بالدار البيضاء، من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية، على مساحة 12 هكتار (المرحلة الأولى)،
- « Med Hub » بطنجة، من طرف الشركة الخاصة طنجة المتوسط على مساحة 30 هكتار.

بالإضافة إلى مناطق أخرى تم تطويرها من طرف فاعلين في القطاع الخاص.



مساهمة قطاع اللوجستيك
في الاقتصاد الوطني

تبلغ القيمة المضافة الإجمالية لأنشطة النقل
واللوجستيك 56 مليار درهم، أي 5,48 %
من الناتج الداخلي الخام للمغرب



خلق فرص الشغل
(قطاع النقل واللوجستيك)

توفر أنشطة النقل واللوجستيك حوالي
472 ألف منصب شغل، أي 4,3 % من
الساكنة النشيطة بالمغرب



عدد الشركات المحدثة
(قطاع النقل واللوجستيك)

انتقل عدد المقاولات التي تم إحداثها
من 1.350 في 2010 إلى 2.500 مقاوله
بمعدل نمو سنوي نسبته 7 %



سوق الخدمات اللوجيستكية
(النقل الطرقي والتخزين)

انتقل حجم سوق الخدمات اللوجيستكية من
17,1 مليار درهم في 2010 إلى
27,2 مليار درهم بمعدل نمو سنوي نسبته 5,2 %



الاستثمار
(شركات النقل واللوجستيك)

بلغت قيمة استثمارات شركات النقل
واللوجستيك 8,9 مليار
درهم مقابل 5,7 مليار درهم سنة 2010

قطاع اللوجستيك - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية -

منجزات سنة 2021

التخطيط على المستوى الترابي وإعداد المخططات التوجيهية للمناطق اللوجيستكية بمختلف جهات المملكة



المصادقة على المخططات التوجيهية للمناطق اللوجيستكية بثمان جهات: سوس ماسة، وفاس-مكناس، ومراكش-أسفي، وكلميم-واد نون، ودرعة-تافيلالت، وبني ملال-خنيفرة، والعيون-الساقية الحمراء، والداخلة-واد الذهب. وتهم هذه المخططات 24 منطقة لوجيستكية على مساحة إجمالية مقدرة ب 1180 هكتار.

التقدم في عملية تحيين المخططات التوجيهية للمناطق اللوجيستكية بجهات الدار البيضاء-سطات، والرباط-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، والشرق.

قطاع اللوجستيك - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية -

منجزات سنة 2021

التخطيط على المستوى الترابي وإعداد المخططات التوجيهية للمناطق اللوجيستكية بمختلف جهات المملكة

تحديد حزمة من مشاريع المناطق والمنشآت اللوجيستكية الجهوية



إدماج مشاريع المناطق اللوجيستكية في وثائق التعمير، لاسيما المخططات التوجيهية للتهيئة الحضرية التالية:

- حوض ماسة
- ساحل إقليم الدريوش
- فاس الكبرى
- مكناس الكبرى
- أكادير الكبرى
- خنيفرة الكبرى
- العيون الكبرى
- اليوسفية الكبرى
- برشيد - بنسليمان
- خريبكة الكبرى
- سيدي سليمان - سيدي قاسم
- طنجة الكبرى
- تطوان الكبرى
- بركان الكبرى

مجموع المساحة المدمجة في وثائق التعمير: 1 582 هكتار



قطاع اللوجستيك - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية -

منجزات سنة 2021

تقدم تطوير مشاريع المناطق اللوجيستكية الجهوية الأولى

مشروع المنطقة اللوجيستكية رأس الماء

- المساحة : 32 هكتار
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول : 300 مليون درهم
- حالة تقدم المشروع:
- مواصلة أشغال تعبئة العقار اللازم لإنجاز للمشروع:
- المصادقة على الاتفاقية الخاصة المتعلقة بتطوير وإنجاز الشطر الأول من هذا المشروع باستثمار يقارب 300 مليون درهم خلال الدورة العادية لمجلس الجهة. وقد بلغت مساهمة الجهة في المشروع 100 مليون درهم :
- إتمام إنجاز الدراسات المعمارية والتقنية لتهيئة (التجزئة) الشطر الأول:
- نشر القرار العمالي المتعلق بفتح البحث العمومي من أجل فتح استشارة عمومية حول الأثر البيئي لإنجاز المنطقة اللوجيستكية برأس الماء على مساحة 32 هكتارا.

مشروع الشطر الأول للمنطقة اللوجيستكية جنوب أيت ملول

- المساحة : 45 هكتار تضم فضاءات لوجيستكية تتكون من مجمع لوجيستكي من الجيل الجديد، مجمع مستودعات عصرية ومباني للمقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة، وفضاءات للخدمات.
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول : 350 مليون درهم.
- حالة تقدم المشروع: الشروع في تطوير الشطر الأول على مساحة تقدر بـ 45 هكتارا، والذي ومن المتوقع أن يستغرق 18 شهرا، سيتم خلالها:
- تهيئة داخل الموقع لـ 45 هكتار وتشمل بناء الطرقات ومختلف الشبكات وتسييج الموقع:
- تهيئة خارج الموقع والتي ستعمل على توصيل الموقع بشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي وتحويل الخط الكهربائي المار عبر الموقع بالإضافة إلى إنجاز مدار طرقي لولوج الموقع على مستوى الطريق الوطنية رقم 1:
- إنجاز البنيات الأولى التي تضم مركز للاستقبال والخدمات ومركز طرقي.

مشروع المنطقة اللوجيستكية تامنصورت

- المساحة : 37 هكتار.
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول : 285 مليون درهم.
- حالة تقدم المشروع:
- مواصلة إنجاز المراحل النهائية للدراسات المعمارية والتقنية الخاصة بالمشروع.

مشروع المنطقة اللوجيستكية القنيطرة

- المساحة : 25 هكتار.
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول : 250 مليون درهم.
- حالة تقدم المشروع:
- إنهاء دراسة السوق والجدوى وهيكل المنطقة اللوجيستكية القنيطرة:
- مواصلة أشغال تعبئة العقار اللازم لإنجاز المشروع.

قطاع اللوجيستيك - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية -

منجزات سنة 2021

هيكلية أولى مشاريع المراكز الطرقية الخاصة بشاحنات نقل البضائع

مشروع المركز الطرقي الحاجب

- إتمام إنجاز الدراسات لتحديد المكونات والهيكلية المالية للمشروع وكذا الدراسات المعمارية والتقنية المتعلقة بتهيئة مشروع المركز الطرقي:
- تحديد التركيبة المالية للمشروع بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية:
- إبرام اتفاقية خاصة تتعلق بتهيئة وتطوير المركز الطرقي بإقليم الحاجب بين مختلف الأطراف المعنية.



مشروع المركز الطرقي الفقيه بن صالح

- إنجاز دراسة لتحديد الهيكلية المالية للمشروع من أجل تحديد البرمجة الوظيفية لتطوير مختلف مكونات المركز الطرقي وتقدير كلفته المالية وكذا تحليل مردوبيته الاقتصادية والمالية:
- إنجاز الدراسات المعمارية والتقنية لتطوير (تجزئة) المركز الطرقي بالفقيه بن صالح.



تقدم تطوير مشاريع المناطق اللوجيستكية الجهوية الأولى

مشروع المنطقة اللوجيستكية أولاد صالح

- المساحة: 50 هكتار.
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول: 290 مليون درهم.
- حالة تقدم المشروع:
 - إنهاء دراسة السوق والجدوى وهيكلية المنطقة اللوجيستكية أولاد صالح:
 - مواصلة أشغال تعبئة العقار اللازم لإنجاز للمشروع.

مشروع المنطقة اللوجيستكية بني ملال

- المساحة: 9 هكتار
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول: 50 مليون درهم
- حالة تقدم المشروع:
 - مواصلة إنجاز المراحل النهائية للدراسات المعمارية والتقنية لمشروع تهيئة (تجزئة) الشطر الأول للمنطقة اللوجيستكية بني ملال.

قطاع اللوجستيك - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية -

منجزات سنة 2021

- برنامج بشراكة مع الاتحاد العام لمقاوالات المغرب للفترة 2017-2021 موجه للمتعهدين اللوجستيكيين والشاحنين على السواء ويهدف إلى رفع مستوى الممارسات اللوجستكية داخل المقاوالات الصغرى والمتوسطة من أجل مواءمتها مع أفضل المعايير والمقاييس المعتمدة في هذا المجال، وتحفيز بروز عرض خدمات لوجستكية تستجيب لاحتياجات الفاعلين الاقتصاديين، وكذا تعزيز الكفاءات اللوجستكية داخل هذه المقاوالات.
- محتوى البرنامج : مواكبة تقنية ومالية في مجالات تهم تخصيص الوظيفة اللوجستكية داخل المقاوالات، وتطوير مشاريع تفويض الأنشطة اللوجستكية، وتنمية نظم المعلومات اللوجستكية. وكذا فيما يتعلق بالتدريب والتكوين في المهن اللوجستكية.
- حالة تقدم البرنامج :
- قبول 19 طلباً للتمويل إلى غاية نهاية غشت من سنة 2021 وتعبئة 3,6 مليون درهم برسم 2021 ليصل المبلغ الإجمالي الذي خصص للبرنامج منذ إنطلاقه 57,5 مليون درهم منها 33,6 مليون درهم عبأتها الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية:
- إطلاق دراسة من أجل تدقيق هذا البرنامج وتقييم وقعه على المقاوالات الصغرى والمتوسطة المستفيدة خلال الفترة 2017-2019 .

مواصلة برنامج التأهيل اللوجستيكي للمقاوالات الصغرى والمتوسطة



- مواصلة تنسيق تفعيل خطط العمل الرامية إلى تطوير تنافسية السلاسل اللوجستكية للتوزيع الداخلي والاستيراد والتصدير وكذا مواد البناء عبر أجراً التزامات مختلف الأطراف المعنية وفق العقود التنفيذية الخاصة بها من قبيل :
 - العمل مع الأطراف المعنية على إعداد مشروع تعديل المرسوم المشترك رقم 1196-03 المؤرخ في 30 أبريل 2004 المتعلق برقابة نقل المنتجات القابلة للتلف:
 - إعداد دفتر تحملات لإطلاق طلب إبداء الاهتمام لأجل اختيار فاعل يقوم بإنجاز وحدة للتجارب والتصديق خاصة بعربات نقل البضائع وفق المعايير المحددة في اتفاقية النقل الدولي للمواد الغذائية القابلة للتلف:
 - إنجاز دليل الممارسات الجيدة داخل المستودعات اللوجستكية.
- إعداد مشاريع عقود تنفيذية لتحديد خطط عمل متعلقة بتحسين القدرة التنافسية اللوجستكية لتدفقات المواد الفلاحية والطاقيّة توجد قيد الدراسة من طرف الجهات المعنية.

تحسين السلاسل اللوجستكية لأهم الأروجة

قطاع اللوجستيك - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية -

منجزات سنة 2021

- العمل على مجموع 12 مشروع معيار خاص بمجال اللوجستيك وإثراء محتواه وتكييفه مع السياق المغربي في إطار برنامج التقييس 2021-2023:
- العمل على مشروع إنجاز دليل المعايير في قطاع اللوجستيك:
- مواصلة الدراسة الهادفة إلى وضع إطار مرجعي تقني وقانوني خاص بتطوير العقار اللوجستيكي.

التقييس وتحسين التأطير في
قطاع اللوجستيك

- مواصلة تنسيق أشغال مجلس تنسيق التكوين في مجال اللوجستيك (BCFL) من خلال عقد اجتماعات لاتخاذ قرار بشأن خطة تمويل التكوين الذي يخص "مدير سلسلة التوريد" المتفق عليها كجزء من دراسة قطاع التكوين اللوجستيكي.
- الاشتغال على مجموعة من الآليات اللازمة لإطلاق تنفيذ نظام العلامات للتكوين في مجال النقل واللوجستيك

تطوير الكفاءات في مهن
اللوجستيك

- تنظيم النسخة الخامسة من الجوائز المغربية للوجستيك بشراكة مع الاتحاد العام لمقاومات المغرب وبتعاون مع مهنيي القطاع.



أنشطة الترويج
للاستراتيجية اللوجستكية



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

4. برنامج عمل سنة 2022





اعتمادات الوزارة

الاستثمارات : 1.246 مليون درهم

مجموع استثمار 2022	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	الميزانية العامة	البرامج
	الاستثمار	الاستثمار	
1.213		1.213	1. برنامج النقل البري واللوجيستيك
27,5	14,5	13	2. برنامج الملاحة التجارية
35	35		3. برنامج النقل الجوي
20		20	4. برنامج التوجيه والقيادة
1.295,5	49,5	1.246	مجموع اعتمادات الأداء 2022

* 1 123 مليون درهم على شكل دفعات للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة

استثمارات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة

5,9 مليار درهم

استثمار 2022	المؤسسة
2 850	المكتب الوطني للسكك الحديدية
1 548	المكتب الوطني للمطارات
339	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية
1 163	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
5 900	المجموع



استثمارات المؤسسات
العمومية
5,9 مليار درهم
(5,4 مليار درهم برسم سنة 2021)

مجموع
الاستثمار العمومي
في قطاعات
النقل واللوجستيك
7,2 مليار درهم
(6,3 مليار درهم برسم سنة 2021)

استثمارات الوزارة
1,3 مليار درهم
(0,9 مليار درهم برسم سنة 2021)



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية



قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

النقل الطرقي : برنامج عمل سنة 2022

تعزير الحكامة الجيدة في هيكلة وتدير القطاع

- تأهيل قطاع النقل المهني عبر الطرق تحدد أهم عناصره اتفاقية شراكة مع الفاعلين بالقطاع
- المساهمة في تنزيل التغطية الاجتماعية للسائقين المهنيين غير الأجراء بتنسيق مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالتشغيل وصندوق الضمان الاجتماع
- تجويد برنامج تجديد الحظيرة مع تبسيط مسطرة الاستفادة من المنح
- إرساء المرصد الوطني للنقل الطرقي
- وضع نظام حكمة النقل الطرقي للأشخاص

تطوير أليات الرصد والمراقبة والتتبع

- تقييم الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستكية
- تقييم تكوين السائقين المهنيين وبلورة مخطط للتكوين في مهن النقل الطرقي واللوجيستك

قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

النقل الطرقي : برنامج عمل سنة 2022

مواصلة إصلاح قطاع النقل الطرقي

- مقارنة الإشكاليات الهيكلية التي يعاني منها قطاع النقل الطرقي ببلادنا خاصة بعلاقته مع الإطار الضريبي والسبل الكفيلة لضمان العدالة الجبائية
- العمل على انخراط الغير المهيكل
- تحديث الترسنة القانونية والتنظيمية المؤطرة للقطاع واستجابتها للرهانات الحالية والمستقبلية

التحول الرقمي للقطاع

- وضع تصور جديد لنظام معلوماتي لقطاع النقل الطرقي منفتح على جميع المتدخلين ومندمج مع أنظمتهم المعلوماتية وتطوير التطبيق المعلوماتي الخاص بتتبع تسليم واستعمال الرخص الثنائية وكذا مراقبة احترام الشاحنات ذات الترقيم الأجنبي التي تقوم بالنقل الدولي بالمغرب، لمقتضيات الاتفاقيات الثنائية للنقل الدولي

قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

السلامة الطرقية : برنامج عمل سنة 2022

تدشين الأكاديمية الوطنية للسلامة الطرقية بين سليمان

❖ نبذة عن الأكاديمية وأهدافها

- 8 حلقات للتدريب على أخطار السياقة (الانزلاق، الحصر الفجائي، السياقة الفجائية في بركة مائية، المنعرجات، استعمال المدارات، السياقة في منحدرات 40% 60% 80%، عدم التحكم في العربة، الانفجار الفجائي لإطار العجلات وغيرها من الأخطار):
- قاعات للتكوين مجهزة بأجهزة محاكاة السياقة بالنسبة لمركبات الوزن الثقيل والمركبات الخفيفة والدراجات النارية:
- التكوين حول الصيانة الميكانيكية للمركبات:
- التكوين لفائدة السائقين المهنيين (نقل الأشخاص ونقل البضائع):
- التكوين لفائدة الشركاء (سيارات الإسعاف، الوقاية المدنية، الدرك الملكي والأمن الوطني):
- التكوين في مهن السلامة (تكوين المكونين، أعوان الفحص التقني، الممتحنين في اختبارات نيل رخصة السياقة النظرية والتطبيقية، مدربي تعليم السياقة، منشطي دورات التربية على السلامة الطرقية):
- التكوين المستمر لفائدة الأطر التقنية بالجماعات الترابية:
- تنظيم الندوات



قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

السلامة الطرقية : برنامج عمل سنة 2022

مؤسسات تعليم السياقة والسلامة الطرقية

- إعداد مخطط مديري لتعليم السياقة يسمح بتقنين عملية فتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة من خلال تحديد الطلب والعرض في مجال تعليم السياقة
- مراجعة شروط الترخيص لمؤسسات تعليم السياقة من خلال تعديل النصوص المنظمة لتعليم السياقة
- إعداد الدعائم والوسائل البيداغوجية لتعليم سياقة المركبات ووضعها رهن إشارة مؤسسات تعليم السياقة
- تفعيل مقتضيات مدونة السير المتعلقة بالتكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة:

المراقبة والخبرة في مجال السلامة الطرقية

- تشجيع البحث العلمي في مجال السلامة الطرقية (تم توقيع عدة اتفاقيات شراكة بين الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية وبعض المؤسسات من بينها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني CNRST ، المدرسة الحسنية للأشغال العمومية EHTP ، جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بين كرير UM6P ، جامعة محمد السادس لعلوم الصحة بالدار البيضاء UM6SS) :
- تفعيل البرنامج الوطني للمراقبة الطرقية للفترة 2022-2024:
- تسريع وثيرة إنجاز برنامج تجديد حظيرة مركبات النقل الطرقي
- مواصلة إنجاز برنامج تكوين السائقين المهنيين

قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية

السلامة الطرقية : برنامج عمل سنة 2022

تدبير رخص السياقة والبطاقات الرمادية

- الشروع في استغلال بنك جديد للأسئلة يتكون من ألف سؤال جديد من أجل اجتياز الامتحان النظري لنيل رخصة السياقة
- إحداث رخصة سياقة رقمية (permis de conduire digital) توفر مجموعة من المزايا للأشخاص المعنيين وللإدارة
- تعزيز قاعات الامتحانات بكاميرات فردية للمراقبة من أجل إضفاء شفافية أكبر على منظومة الحصول على رخصة السياقة
- إصلاح منظومة الاختبار التطبيقي من خلال رقمنة المساطر وادماج التكنولوجيات الحديثة لضمان تقييم موضوعي ونزيه لقدرات المرشحين
- تعميم الخدمات المقدمة للمرتفقين على مستوى وكالات بريد بنك و بريد كاش لتشمل باقي الخدمات التي تقدمها الوكالة وهو ما سيسمح لمصالح الوكالة بالتركيز على مهامها الأساسية المتعلقة بالمصادقة والمراقبة والسلامة الطرقية
- مواصلة مشروع نزع الصفة المادية عن مسطرة تسجيل المركبات وتبسيطها وفقا لمقتضيات القانون 19-55
- رقمنة الأرشيف واقتناء نظام الإدارة الإلكترونية للملفات

التصديق على المركبات والمراقبة التقنية

- نزع الصفة المادية عن مسطرة المصادقة على المركبات :
- اعتماد هيئات خارجية لافتحاص ومراقبة مصنعي ومستوردي المركبات ووكلائهم المعتمدين للتأكد من مدى مطابقة المركبات المعروضة للبيع :
- إعداد مخطط مديري خاص بالمراقبة التقنية للمركبات :
- إعداد نظام معلوماتي للمصادقة على محاضر المراقبة التقنية بصفة آنية :
- القيام بدراسة تروم تفويض عمليات المصادقة على المركبات بشكل انفرادي إلى متعهدين خواص



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع النقل السككي



قطاع النقل السككي - المكتب الوطني للسكك الحديدية -

برنامج عمل سنة 2022

من المتوقع ان تبلغ سنة 2022 ميزانية الاستثمار 2 850 مليون درهم

المعدات المتحركة

- أشغال مشاريع ورشات ومراكز صيانة المعدات بكل من القنيطرة، الدار البيضاء ومراكش؛
- برنامج المعدات المتحركة والذي يتعلق بمشاريع اقتناء عربات جركهربانية وقاطرات ومواصلة أشغال الصيانة وإعادة التأهيل، الخاصة بمختلف المعدات المتحركة من قاطرات، عربات مكبفة لنقل المسافرين وأنواع مختلفة من الشاحنات؛

التجهيزات والأدوات

- المشاريع الخاصة بالتجهيزات والأدوات والتي تتعلق أساسا بمواصلة إعادة تأهيل الآليات الممكنة الخاصة بصيانة السكة وخطوط الكتيبة واقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة المستودعات ومراكز صيانة المعدات المتحركة، وكذا أجهزة وأنظمة معلوماتية ومعدات وأجهزة وأدوات مختلفة لفائدة مختلف مصالح المكتب.

توسيع الشبكة

- أشغال ربط الموانئ الجافة ومحطات الحاويات بالخطوط السككية

تحسين السلامة السككية

- مواصلة أشغال إعادة تأهيل السكك الحديدية والمنشآت الفنية والمحطات الفرعية وخطوط الكتيبة ومنشآت الأمن والتشوير والاتصالات عبر الشبكة الحديدية الوطنية
- مواصلة أشغال تأمين عبور السكة والممرات المستوية وحماية المناطق المعرضة للفيضانات عبر الشبكة الحديدية
- مواصلة أشغال تشييد وتحديث المحطات السككية عبر الشبكة وتزويدها بالشبابيك الأوتوماتيكية





المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع النقل الجوي



قطاع النقل الجوي - المكتب الوطني للمطارات -

برنامج عمل سنة 2022 - المطارات



- انهاء أشغال انجاز المنطقة الوسطى لمطار محمد الخامس
- انهاء أشغال محطة جديدة للطيران الخاص بمطار محمد الخامس
- تشييد برج جديد للمراقبة الجوية بمطار الرباط سلا
- تشييد مدرج ومحطة جديدين بمطار تطوان سانية الرمل والرفع من طاقته الاستيعابية
- بدأ الدراسة التقنية المتعلقة بتوسعة المحطات والبنيات المطارية لمطارات طنجة ابن بطوطة ومراكش وأكادير المسيرة
- إعادة هيكلة مدرج مطار الحسيمة الشريف الإدريسي والرفع من طاقته
- تطوير البنية الأساسية المطارية لمطار العيون
- تحديث وتوسيع استخدام النظام المعلوماتي للتسيير المطاري
- تحديث التجهيزات الخاصة بالملاحة الجوية
- تطوير النموذج الاقتصادي والمؤسسي للمكتب الوطني للمطارات

برنامج عمل سنة 2022 - النقل الجوي

<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة سياسة التحرير من خلال تنفيذ خطة العمل المتعلقة بشأن تحرير النقل الجوي في إفريقيا والمشاركة في سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد (MUTAA) • اعداد وتنفيذ مخطط التفاوض للفترة 2022-2025 حول اتفاقيات الخدمات الجوية • وضع استراتيجية جديدة لتطوير النقل الجوي مع الأخذ بالاعتبار سياسة التحرير ما قبل جانحة كوفيد وأثارها بعدها على القطاع (إنجاز دراسة) • اعداد وتنفيذ مخطط وطني للتقليص من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطيران الدولي • مواصلة العمل مع الأطراف المعنية لدعم وتنمية الشحن الجوي في إطار أشغال اللجنة الوطنية واللجان المحلية • تعزيز منظومة الرحلات الجوية الداخلية بين جهات ومناطق المملكة وتتبع اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الجهات 	<h3>تنمية قطاع النقل الجوي</h3>
<ul style="list-style-type: none"> • وضع مخطط عملي بتنسيق مع الأطراف المعنية لتحسين جودة الخدمات الجوية 	<h3>تحسين جودة الخدمات</h3>
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز اليات اليقظة الاستراتيجية وتفعيل وتعزيز دور مرصد النقل الجوي والجودة • إنجاز مشاريع النصوص التطبيقية المتعلقة بقانون الطيران المدني 40-13 وإعداد ونشر دليل تنظيم النقل الجوي 	<h3>تعزيز الحكامة في القطاع</h3>
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل نظام المعلومات المصمم لتسهيل معالجة وإصدار وتتبع وتخزين رخص شركات خدمات النقل الجوي 	<h3>رقمنة الإدارة</h3>
<ul style="list-style-type: none"> • دعم فتح أسواق وخطوط جوية من طرف شركات الطيران من خلال العمل على تنسيق الجهود مع جميع الأطراف المتدخلة، بما في ذلك سلطات الدول الأجنبية لرفع جميع العقبات الإدارية التي تواجهها شركات الطيران • مواصلة تنزيل التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية بالمطارات لضمان السلامة الصحية للمسافرين. • تعزيز التدابير المتخذة لاستعادة ثقة المسافرين 	<h3>التسريع بعودة النقل الجوي إلى مستويات الحركة الجوية السابقة</h3>
<ul style="list-style-type: none"> • التنسيق الوثيق مع مختلف الفاعلين في القطاع لضمان رحلات جوية آمنة • ضمان الربط الجوي الدولي الأساسي 	<h3>ضمان استمرارية النقل الجوي</h3>
<ul style="list-style-type: none"> • تنزيل مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية بالمطارات لضمان السلامة الصحية للمسافرين، أحدا بعين الاعتبار توجهات منظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية من سلطات أمنية وممثلي السلطة الصحية 	<h3>ضمان الصحة العامة في مجال الطيران المدني</h3>

برنامج عمل سنة 2022 - السلامة الجوية

التركيز على الأولويات التالية :

- تعزيز سلامة الملاحة الجوية وأمن الطيران المدني
- تكريس المغرب كقطب متميز في مجال تكوين الكفاءات البشرية
- تقوية المنظومة القانونية للطيران المدني بشكل يتوافق والتشريع الدولي
- مواكبة تطور صناعة الطيران العالمية وتطوير أنظمة الطيران المدني وتعزيز وظيفتها الرقابية.
- تتبع برنامج العمل المتعلق بتدقيق المنظمة الدولية للطيران المدني لآكتوبر 2016 وتحديث خطة العمل التصحيحية
- وضع وتنفيذ برنامج تكوين مفتشي مقدمي خدمات الملاحة الجوية.
- وضع وتنفيذ برنامج سنوي لتفتيش مقدمي خدمات الملاحة الجوية ومؤسسات تكوين مراقبي سلامة الملاحة الجوية.
- العمل على تنفيذ توصيات المنظمة العالمية للطيران المدني.

تعزيز سلامة الملاحة الجوية
وأمن الطيران المدني

- العمل على نشر مرسوم تطبيقي لمدونة الطيران المدني 40-13 المتعلق بخدمات الملاحة الجوية.
- مراجعة المنظومة القانونية من أجل إدراج التعديلات الجديدة للمحقات اتفاقية شيفاغوفي ما يخص معايير سلامة وأمن الطيران المدني

تقنين القطاع

- العمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي.
- تحديث شبكة طرق الجوية وإجراءات الطيران الآلي باعتماد الملاحة القائمة على الأداء وذلك من أجل تقليل تكاليف البنية التحتية وزيادة استخدام المجال الجوي وتخفيف التأثير على البيئة.
- تحسين سلامة وكفاءة أنظمة الاتصالات والملاحة والمراقبة وإدارة الحركة الجوية

تأهيل المجال الجوي



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع الملاحة التجارية



النقل البحري

- ❖ تطوير النقل البحري للمسافرين :
 - إعادة تنظيم النقل البحري للمسافرين و النقل المدحرج بمضيق جبل طارق:
 - تعزيز الربط البحري للخطوط المتوسطة و طويلة المدى:
 - تعزيز الربط البحري بالموانئ الجنوبية للمملكة:
- ❖ تجويد نظم عملية مرحبا :
 - الرفع من عدد و طاقة العرض لسفن مخطط اسطول عملية مرحبا:
 - تحسين جودة الخدمات على متن السفن:
 - تنوع نقط العبور للإسهام في تخفيف الضغط على المحور الرئيسي طنجة المتوسط/الجزيرة الخضراء:
 - القيام كالمعتاد قبل انطلاق عملية العبور بالمراقبة التقنية للبواخر ضمانا لسلامة المسافرين في إطار رقابة دولة الميناء و كذا رقابة دولة العلم بهدف ضمان استيفاء السفن المعنية لجميع المعايير المنصوص عليها بالقواعد البحرية الدولية.
- ❖ تقنين نشاط الملاحة الترفيهية :
 - اعداد النصوص القانونية و التنظيمية لهذا القطاع:
 - تشجيع المقاولات للاستثمار في مجال الملاحة الترفيهية:

برنامج عمل سنة 2022

السلامة البحرية

❖ مراقبة الملاحة البحرية

- تحديث التجهيزات و النظم الخاصة بالمركز الوطني لمراقبة حركة السفن بمضيق جبل طارق
- تتبع السفن المبحرة في أعالي البحار بواسطة نظام LRIT
- إحداث مركز وطني لمراقبة السفن المبحرة في المياه الإقليمية بواسطة نظام AIS

❖ تعزيز السلامة والامن البحري و مكافحة التلوث

- تنزيل الاتفاقيات المصادق عليها من طرف المغرب الخاصة بالسلامة والامن البحري و مكافحة التلوث في الترسنة القانونية الوطنية
- تعزيز مراقبة السفن الوطنية والأجنبية وتعزيز الكفاءات التقنية لأطر الملاحة التجارية في ميدان تفتيش السفن

السلامة البحرية

❖ إعداد استراتيجية وطنية لإدارة مياه الصابورة

- الحد من انتشار الأنواع البحرية الغريبة الغازية المنقولة داخل صهاريج إئزان السفن
- احترام الالتزامات الدولية والإقليمية للمغرب في مجال وقاية الوسط البحري من التلوث الناجم عن السفن
- تحديد البيئات الساحلية الحساسة والمهددة فصد منع تصريف مياه الصابورة
- تحديد مسؤوليات المؤسسات فيما يتعلق بإدارة مياه الصابورة ورواسب السفن

❖ الإشراف على التكوين البحري

- ملاءمة وتجويد التكوين البحري لتلبية حاجيات سوق الشغل
- تنزيل اتفاقية STCW المصادق عليها من طرف المغرب الخاصة بالتكوين البحري في الترسنة القانونية الوطنية



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

قطاع اللوجستيك



برنامج عمل سنة 2022

تحسين السلاسل اللوجيستكية لأهم الأزوجة

- مواصلة تنسيق تفعيل إجراءات العقود التنفيذية لتحسين التنافسية اللوجيستكية لأزوجة التوزيع الداخلي ومواد البناء والاستيراد والتصدير:
- مواصلة المشاورات مع القطاعات المعنية من أجل إنهاء بلورة مشاريع عقود التنفيذ لتحسين التنافسية اللوجيستكية لأزوجة المواد الفلاحية والطاوية:
- إعداد مخطط عمل جهوي لتحسين التنافسية اللوجيستكية لأهم الأزوجة بجهة سوس كجهة رائدة وتوقيع اتفاقية تنزيل مضامين المخطط على أرض الواقع.

تطوير و بروز فاعلين لوجيستكيين مندمجين

- انطلاق تفعيل النسخة الثانية لبرنامج تأهيل لوجيستك المقاولات الصغرى والمتوسطة:
- انطلاق تفعيل نظام علامات système de labellisation لفائدة الفاعلين اللوجيستكيين:
- إتمام إنجاز دليل الفاعلين اللوجيستكيين.

التقييس

- مواصلة تفعيل برنامج التقييس 2021-2023 من خلال العمل على 12 مشروع معيار آخر:
- ترويج دليل المعايير في قطاع اللوجستيك:
- مواصلة العمل على إنجاز دليل النصوص القانونية في مجال اللوجستيك.

الترويج والتواصل

- تنظيم تظاهرات ولقاءات متعلقة بقطاع اللوجستيك، وكذا المشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية ومساندة الأحداث الوطنية والتظاهرات المرتبطة بقطاع اللوجستيك:
- إعداد وإنتاج وسائل وأدوات للتواصل المؤسسي للوكالة ولترويج الاستثمار في قطاع اللوجستيك في المغرب.

مشاريع تطوير المناطق والتجهيزات اللوجيستكية

- مواصلة إنهاء أشغال تطوير الشطر الأول على مساحة تقدر ب 45 هكتارا للمنطقة اللوجيستكية جنوب أيت ملول:
- المصادقة مع مختلف الشركاء المحليين على المخططات الجهوية للمناطق اللوجيستكية للجهات المتبقية وكذا على تطوير الأشطر الأولى للمناطق اللوجيستكية بهاته الجهات:
- إنهاء مساطر تعبئة العقار اللازم لتطوير الأشطر الأولى من المناطق اللوجيستكية برأس الماء، القنيطرة، تامنصورت، أولاد صالح، زايدة وبني ملال:
- تفعيل الإطار المؤسسي لتطوير المناطق اللوجيستكية:
- بدء أشغال تهيئة وتطوير الشطر الأول من المنطقة اللوجيستكية برأس الماء ومشروع المركز الطرقي للحاجب:
- إنهاء الدراسات التقنية والمعمارية المتعلقة بتطوير مشروع المنطقة اللوجيستكية أولاد صالح.

تنمية الكفاءات في مهن اللوجستيك

- مواصلة تنسيق تفعيل البرنامج الوطني للتكوين في اللوجستيك للفترة 2020-2024:
- انطلاق تفعيل نظام العلامات لشعب التكوين في النقل واللوجستيك.

منجزات سنة 2021

- استكمال ورش 'اصلاح' خاصة في الجانب المحسباتي الذي توج بالمصادقة على حسابات الشركة لسنوات 2016-2017-2018 وكذلك لسنوات 2019 و 2020:
- تشييد والبدء في تشغيل محطة للطاقة الشمسية بالمحطة اللوجستكية SNTL بزنانة. بقوة إنتاجية 1000 K/W بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية . بغلاف مالي يناهز 14 مليون درهم. وذلك من أجل الانخراط الفعلي في ورش النجاعة الطاقية كأولوية استراتيجية للمملكة في ما يتعلق ببناء القدرات والمساهمة في تطوير الأداء الطاقى للمباني:
- الإشراف على إنجاز دراسة لخلق محطات لوجستية في 11 دولة افريقية بشراكة وتمويل من البنك الإسلامي للتنمية BID بغلاف مالي يتجاوز 4 مليون درهم:
- استمرار العمل على ورش عقد البرنامج مع الدولة - المراحل الأخيرة - من أجل الإحالة على المصادقة:
- المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية الى جانب جماعة طنجة في تدير المحطة الطرقية بما يقارب 400 الف درهم. تزيلا لمقتضيات الاتفاقية الثلاثية (وزارة النقل و اللوجستيك و الماء، وزارة المالية ووزارة الداخلية):
- تجديد الاتفاقيات والشراكات مع الشركاء المؤسساتيين (إدارة الدفاع الوطني، إدارة الأمن الوطني، المكتب الشريف للفوسفات، المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.....):
- تنفيذ المرحلة الأولى لتجديد جزء من اسطول الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية بقيمة 32 مليون درهم:
- إعادة تأهيل المحطة اللوجستكية SNTL بزنانة للحفاظ على معايير الجودة صنف-A، بمبلغ 4.5 مليون درهم:
- تسريع ورش التحول الرقمي بتبسيط المساطر والاستثمار في تجديد النظم المعلوماتية Data Center, Réseau بما يناهز 7.5 مليون درهم:
- وتفعيلاً لمقتضيات الجهوية المتقدمة ومن أجل تقرب الخدمات للتمثيلات الجهوية للإدارات العمومية وكذا المرتفقين المؤسساتيين شرعت الشركة في خلق تمثيلات جهوية لمديرية الخدمات في كل من جهة الشرق وجهة فاس/مكناس. مع إعادة تهيأ مقرات التمثيلية لمواكبة هذا الورش بمبلغ 2 مليون درهم:
- مواكبة الأشغال والترتيبات الإعدادية لانطلاق أشغال المحطة اللوجستكية في اطار المحطة الصناعية الكبرى للقنيطرة:
- المساهمة الفعالة في عملية التلقيح في بلادنا منذ انطلاقتها وذلك عبر التفرّد في نقل التلقيحات من مطار محمد الخامس الى مناطق التخزين بالدار البيضاء مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة بوضع رهن الإشارة لمجموعة من الشاحنات في مطار مراكش النارة في حالة تعذر هبوط الطائرة بمطار محمد الخامس .



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

ميزانية التشغيل برسم سنة 2022



اعتمادات الوزارة

التسيير : 79,5 مليون درهم
الموظفون : 180,7 مليون درهم

المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	الميزانية العامة		البرامج
	التسيير	الموظفين	
الاستغلال	49,5		1. برنامج النقل البري واللوجيستيك
8,5	6		2. برنامج الملاحة التجارية
10	0,9		3. برنامج النقل الجوي
	23	180,7	4. برنامج التوجيه والقيادة
18,5	79,5		مجموع اعتمادات الأداء 2022


* 35,5 مليون درهم على شكل إعانات التسيير لفائدة الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية والمعهد العالي للدراسات البحرية .



المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجستيك

شكرا على حسن إصغائكم

مناقشة الميزانية الفرعية
لوزارة النقل واللوجستيك
برسم القانون المالي 2022



ملخص المناقشة العامة

بعد مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيات للسنة المالية 2022 مناسبة لشرح العديد من التساؤلات والملاحظات لتقييم نسبة إنجاز إجراءات البرنامج الحكومي خلال السنة الماضية. ولشرح ومناقشة عدد من الإشكالات من صرف السندات والسلامة النواب، وفي هذا السياق يمكن إجمال مختلف النقاط المثارة فيما يلي:

❖ قصاص النقل الصرقي والسلامة الصرقية:

عبر جل السندات والسلامة النواب خلال مداخلة نعلم عن قلقهم الشديد من إشكالية النقل بالعالم القروي، وانعكاساته السلبية على تلب الساكنة بهذه المناطق من خلال نبوتهم إلى ما يسمون بالنقل السري، حيث أكدت أكثر من مداخلة أنه نقل شعبي وليس سري، مما يستدعي معه وضع استراتيجية خاصة لتنظيمه ومعالجته، كما صرحوا أيضا بمجموعة من الملاحظات بخصوص هذا القصاص بمختلف أصنافه تمثلت فيما يلي:

- الدعوة إلى تبسيط المساطر للحصول على رخص النقل المزوج؛
- وجوب العناية بأوضاع مهنيي النقل وتعيين صروف عيشهم عن صرق إشراك كل المتدخلين في قصاص النقل من خلال مراجعة النصوص القانونية المنضمة لهم؛
- التساؤل عن منصف التكوين في مهن النقل الصرقي واللوجستيات؛
- الدعوة إلى معالجة الفوضى التي تتجلب فيها بعض الصرقيات لنقل المسافرين، وانعدام الأمن والتنظيم وجودة الخدمات المقدمة؛
- الدعوة إلى حل مشكل ارتفاع أسعار التذاكر بالعصا الصرقية؛
- المكالمات بمنح شهادات البجوة في بعض الصرقيات لتعزيز المنافسة والخدمات بين مختلف الصرقيات؛
- اقتراح منح رخص استثنائية إقليمية قبدأ كل سنة تحت إشراف السلامة الولاية والعمال؛
- إعانة النضر في الحالة الميكانيكية لعدد من العائلات التي لا تصلح للنقل الصرقي؛
- صرح مشكل ملف تجديد حضيرة الشاحنات فيما يخص النقل الصرقي للبضائع، والتحرك من أجل تسريع إجراءات تجديد هذا الأسطول بهدف المساهمة في الرفع من تنافسية القصاص، سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛
- وجوب الحرص على دعم وتوسيع شبكة النقل المدرسي؛

- مشكل أسطول النقل المدرسي الذي أصبح مقرونا بالاحتجاجات والسرعة؛
- الدعوة إلى معالجة إشكالية النقل السياحي، وذلك بالنظر لما يعانيه مقنوني هذا القطاع من مشاكل جراء تفشي جائحة كورونا؛
- التساؤل عن استراتيجيات الوزارة للحد من الفوضى التي تعرفها مراكز التسجيل.

❖ قطاع النقل السككي

- فيما ينصر قطاع النقل السككي، نوه السيدات والسادة النواب بالجهود المبذولة في هذا القطاع، وبالتصور الذي عرفه خلال السنوات الماضية رغم الانخفاض الملحوظ في نشاطه جراء تأثره بالجائحة. وبالموازاة مع ذلك تم إبداء مجموعة من الملاحظات وفقا لما يلي:
- التأكيد على ضرورة توسيع شبكة السكك الحديدية في مختلف مدن المملكة، واعتماد حكمة مالية عالية في هذا القطاع؛
 - التمسك على ضرورة تقييم الأداء في قطاع السكك الحديدية، وعلى العناية بالمتكلمات الضرورية وتحسين جودة ونوعية الخدمات من مواعيد وشروط النظافة؛
 - الدعوة إلى حل مشكل نقص الموارد البشرية في هذا القطاع.

❖ قطاع النقل الجوي

- بعد قطاع النقل الجوي من أكثر القطاعات تضررا من تداعيات جائحة كورونا التي تسببت في خسائر مادية جسيمة، منها فقدان العديد من مناصب الشغل والتأثير السلبي على الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي دعى السيدات والسادة النواب إلى صرح بعض التساؤلات عن التدابير المتخذة في هذا الشأن حيث تم:

- التساؤل عن الحلول والتدابير التي ستتقدمها الحكومة لإنقاذ هذا القطاع من الإفلاس في ظل استمرار جائحة كورونا؛
- الدعوة إلى تحسين جودة خدمات الخطوط المغربية في ظل المنافسة العالمية؛
- المصالبة بتمديد خطوط شركة لدرام إلى وجهات أفريقية لتغطية نسبة مهمة من الدول؛
- التساؤل عن تأخير تنزيل مراسيم القانون رقم 13. 40 الخاص بتعويض الركاب عند إلغاء الرحلة والخاص بالخدمات وبالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

❖ قطاع الملاحة التجارية

تتضمن الموانئ المغربية بأهمية بالغة كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتعد حلقة استراتيجية للتجارة الخارجية على المستوى المحلي باعتبارها نقضة عبور بالنسبة للواردات والصادرات، إذ ساهمت في ضمان سيولة المبادلات الخارجية خلال جائحة كورونا، وتأمين عبور الواردات الأساسية وعدم انقضاء الصادرات الاستراتيجية، وفي هذا السياق تساءل السيدات والسادة النواب عن الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة لملائمة العرض المينائي لتصوير الرواج والاقتصاد، كما أكد ممثل المتدخلين على وجوب التعجيل بتوفير أصول وصني بحري بمعايير أولية، وضرورة إيلاء العناية الكافية لكل الموانئ المغربية.

❖ قطاع اللوجستيا

اعتبارا للأهمية القصوى التي يحتلها قطاع اللوجستيا، أكد السادة والسيدات النواب

على وجوب ما يلي:

- ضرورة تكثيف الجهود في مجال اللوجستيا لما له من دور فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في مجال البنيات التحتية؛
- الدعوة إلى مواصلة برنامج التأهيل اللوجستي للمقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل ملاءمتها مع أفضل المعايير والمقاييس في هذا المجال؛
- العمل على إخراج الدراسة المتعلقة بالإصلاح المرجعي التقني والقانوني الخاص بتصوير العقار اللوجستي.

ملخص
جواب السيد الوزير

قبل الرأ على مختلفا تسلاوات السيدات والسادة النواب، ذكر السيد الوزير بالتأثيرات السلبية لجانحة كورونا على هذا القطاع وأكد على أن وزارته عازمة على اقتناء مجموعة من التدابير للتخفيف من حدتها وذلك من خلال النقطه التالية:

- نهج مقاربة تشاركية مع جميع المهنيين لدراسة مشاكلهم؛
 - إعلاء النضرب المنح الترفيع قجيد المركبات؛
 - إعلاء النضرب برامج التكوين وتقليص مدة أيامها؛
 - إبرام 25 عقد شراكة يشمل 32 مؤسسة لتوسيع أماكن التكوين؛
 - العمل على تصحيح امتراضية جديدة للتقليص من ضحايا حوادث السير؛
 - إحداث وكالة جديدة بالشراكة مع بريد بنو و بريد كاش؛
 - تبني منصفه تنموي جديد من صرف المكتب الوصني للسكلا الجديدة هدفه تحسين الخدمات؛
 - العمل على وضع خطة لضمان وتحسين جودة خدمات المصارف؛
 - العمل على إنجاز دراسة ميدانية عن قرب، للإلمام بأشكالية النقل بالعالم القروي وإعداد مفضحات عمل لتحسينه من خلال الإجراءات التالية:
- تبسيط المساطر؛
 - إعلاء الأولوية لمفات النقل المزجوج على صعيد اللجنة الوصنية؛
 - إعلاء النضرب تنظيم الرخص؛
 - مساعدة المهنيين.

وفي الأخير تقدم السيد الوزير بالشكر الجزيل للسيدات والسادة النواب، وعبر عن

استعداداته على تقديم أجوبة كتابية على جميع التساؤلات المصروحة بناء على معضيات

دقيقة.

أوراق إثبات العضور


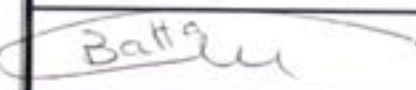


ورقة إثبات الحضور
للمنيات والسادة النواب أعضاء اللجنة

عدد الحاضرين : 14
عدد ساعات العمل : ساعة و 15 دقيقة
الولاية التشريعية الحادية عشرة : 2021-2026
السنة التشريعية الأولى : 2021/2022
الدورة : أكتوبر 2021
تاريخ الاجتماع : 02 نونبر 2021
الساعة : الثالثة بعد الزوال
جدول الأعمال : تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستية

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم	
	الفريق الاشتراكي	محمد ملال	رئيس اللجنة
	فريق التجمع الوصفي للأحرار	سيدي إبراهيم خوي	النائب الأول
	فريق الأصالة والمعاصرة	حسن التايبي	النائب الثاني
	فريق التقدم والاشتراكية	عبد الصمد خنانو	النائب الثالث
	الفريق الاستقلالي	هشام معنان	النائب الرابع
	الفريق الاشتراكي	محمد البوعمرى	مقرر
	الفريق الحركي	عواض اعماره	نائب المقرر
	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	نعيمه الفتحاوي	أمينه
	الفريق الدستوري الديمقراطي والاجتماعي	الحسين الرحوية	أمين
	فريق الأصالة والمعاصرة	خليفة مجيدي	أمين

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم
	فريق التجمع الوصني للأحرار	محمد أحوبي
	// //	مصطفى توتو
	// //	حسن الفيلالي
	// //	رشيد العمري
	// //	صابر الكياف
	// //	عبد الرحمن رابع
	// //	عدي خزو
	// //	عمر اوجيل
	// //	نور الدين رفيق
	// //	محمد باحو
	فريق الأصالة والمعاصرة	ابراهيم بصادق
	// //	حميد الشاية
	// //	عبد الرحيم بوعزة
	// //	بوحسيني عبد العزيز
	// //	بوحسيني الحسين
	// //	محمد ابراهيمي
	// //	أحمد أبو موكوك
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاللية	صالح أوشبال
	// //	المفضل الصافري

	// //	اسماعيل المقلبي
	// //	محمد الصبيحي
	// //	عبد العزيز المهنجة
	// //	مولاي الزبير حبدي
	// //	داود ربيع باور المصطفى
	// //	حسن البهر
	الفريق الاشتراكي	سعيد النميلي
	// //	مولاي المهدي الفاصمي
	الفريق التركي	حسن العنصر
	// //	عمر الباز
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	ياسين الراضي
	// //	الصغير بابور
	فريق التقدم والاشتراكية	مريم واحساسة
	// //	سعيد الزيدوي
	الجموعة النيابية للعدالة والتنمية	فاطمة الزهراء بانا



ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة

الولاية التشريعية العاشرة : 2021-2026
السنة التشريعية الأولى : 2022/2021
الخورة : أكتوبر 2021
تاريخ الاجتماع : 10 نونبر 2021
الساعة : 10 صباحا
جدول الأعمال : مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل والوجستية للسنة المالية 2022

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم	
	الفريق الاشتراكي	محمد ملال	رئيس اللجنة
	فريق التجمع الوصني للأحرار	مبدي إبراهيم خي	النائب الأول
	فريق الأصالة والمعاصرة	حسن التاهري	النائب الثاني
	فريق التقدم والاشتراكية	عبد الصمد خنانو	النائب الثالث
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	هشام معنان	النائب الرابع
	الفريق الاشتراكي	محمد البوعمرى	مقرر
	الفريق الحركي	نوازل اعماره	نائب المقرر
	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	نعيمه الفتحووي	أمينه
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	الحسين الرحوي	أمين
	فريق الأصالة والمعاصرة	خليفة مجيدي	أمين

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم
	فريق التجمع الوصني للأحرار	محمد أحويد
	// //	مصطفى توتو
	// //	حسن الفيلالي
	// //	رشيد العمري
	// //	صابر الكيف
	// //	إسماعيل كرم
	// //	عدي خزو
	// //	عمر اوجيل
	// //	بناصر فريق
	// //	محمد بانو
	فريق الأصالة والمعاصرة	ابراهيم بيلق
		حميد الشابة
	// //	عبد الرحيم بوعزة
	// //	بوحسينو عبد العزيز
	// //	بوحسينو الحسين
		محمد إبراهيم
	// //	أحمد أبو موك
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاملية	صالح أوغبال
	// //	المفضل الصاهري

	// //	اسماعيل المقلبي
	// //	محمد الصبيحي
	// //	عبد العزيز الملقحة
	// //	مولاي الزبير حمدي
	// //	الحريش سلور المنصوري
	// //	حسن البهي
	الفريق الاشتراكي	معيد انميلي
	// //	مولاي المهدي الفاصمي
	الفريق التركي	حسن العنصر
	// //	عمر البار
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	ياسين الراضي
	// //	الصغير بابور
	فريق التقدم والاشتراكية	مريم واحمسة
	// //	معيد الزيدوي
	الجموعة النيابية للعدالة والتنمية	فاطمة الزهراء بانا

ملحق التصويت

ملحق خاص
بنتيجة التصويت على مشاريع
الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2022
للصالحات التالية:

- التجفيف والماء
- الانتقال الحافري والتنمية المستدامة
- النقل واللوجستيا

• مرفقات:
■ أوراق العضور

التصويت على مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة التجفيف والماء برسم السنة المالية 2022

الموافقون	المعارضون	الممتنعون		
21	5	لا أحد	568 مليون درهم	ميزانية التسيير
21	5	لا أحد	11.371 مليون درهم	ميزانية الاستثمار

التصويت على مشروع الميزانية برمته

الممتنعون: لا أحد

المعارضون: 5

الموافقون: 21

التصويت على مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الانتقال الصافي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022

الموافقون	المعارضون	الامتنعون			
21	5	لا أحد	408.384.000	الانتقال الصافي	ميزانية التسيير
			152.684.000	التنمية المستدامة	
21	5	لا أحد	92.273.000	الانتقال الصافي	ميزانية الاستثمار
			289.274.000	التنمية المستدامة	

التصويت على مشروع الميزانية برمته

الامتنعون: لا أحد

المعارضون: 5

الموافقون: 21

التصويت على مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة النقل والوجستية برسم السنة المالية 2022

الموافقون	المعارضون	الممتنعون		
21	5	لا أحد	79.5 مليون درهم	ميزانية التشغيل
21	5	لا أحد	1.246 مليون درهم	ميزانية الاستثمار

التصويت على مشروع الميزانية برمته

الموافقون: 21 المعارضون: 5 الممتنعون: لا أحد



ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة

الولاية التشريعية العادية عشرة : 2021-2026
السنة التشريعية الأولى : 2021/2022
الفترة : أكتوبر 2021
تاريخ الاجتماع : 13 نونبر 2021
الساعة :
جدول الأعمال :
مباشرة بعد التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية بالجلسة العامة :
التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2022 للصفاق
التجهيز والماء، الانتقال الصافر والتنمية المستدامة، النقل والولوجية

الاسم	الفريق النيابي	التوقيع
رئيس اللجنة	الفريق الاشتراكي	محمد ملال
النائب الأول	فريق التجمع الوصني للأحرار	سيدي إبراهيم خوي
النائب الثاني	فريق الأصالة والمعاصرة	حسان التايبي
النائب الثالث	فريق التقدم والاشتراكية	عبد الصمد خنانتي
النائب الرابع	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	قشام معنان
مقرر	الفريق الاشتراكي	محمد البوعمرى
نائب المقرر	الفريق الحركي	عواض اعمارة
أمينة	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	نعيمه الفتحوي
أمين	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	الحسين الرحوني
أمين	فريق الأصالة والمعاصرة	خليفة مبيدي

التوقيع	الفريق النيابي	الاسم
	فريق التجمع الوصني للأحرار	محمد أحويك
	// //	مصطفى توتو
	// //	حسن الفيلالي
	// //	رشيد التمر
	// //	صابر الكيف
	// //	إسماعيل كرم
	// //	عدي خزو
	// //	عمر أوجيل
	// //	بناصر فيق
	// //	محمد باحو
	فريق الأصالة والمعاصرة	إبراهيم بملعد
	// //	حميدة الشايرة
	// //	عبد الرحيم بوعزة
	// //	بوحسينو عبد العزيز
	// //	بوحسينو الحسين
	// //	محمد إبراهيم
	// //	أحمد أبو موكوك
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالمية	صالح أوغمال
	// //	المفضل الصاهري



	// //	اسماعيل المقلو
	// //	محمد الصغير
	// //	عبد العزيز البهجة
	// //	مولاي الزبير حمدي
	// //	الحريز ساور المنصور
	// //	حسن البقر
	الفريق الاشتراكي	سعيد الميلاو
	// //	مولاي المقداد الفلكمي
	الفريق الحركي	حسن العنصر
	// //	عمر الماز
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	ياسين الراضي
	// //	الصغير بانور
	فريق التقدم والاشتراكية	مریم واحسانة
	// //	سعيد الزيدوي
	الجموعه النيابية للعدالة والتنمية	فاطمة الهراء باتا